جامعة الأزهر
كلية أصول الدين
والدعوة الإسلامية بالمنوفية

الأحاديث الواردة في (ولد الزِّنا)
جمعاً ودراسةً

إعداد الدكتور

خالد بن محمد بن راجح أبوالقاسم
أستاذ الحديث وعلومه المشارك

مستلة من
حولية كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية
العدد الرابع والثلاثون، لعام ٢٠١٤م
والمودعة بدار الكتب تحت رقم ٢٠١٥/٦١٥٧

دار الأندلس للطباعة-أمام كلية الهندسة-عمارات الزراعيين-شبين الكوم ت ٠٤٨٢٢٢٢٠٩٠

الملخص

اعتنيتُ في هذا البحث بجمع واستقصاء الأحاديث الواردة في (ولد الزِّنا) من مصادر السُنَّة المختلفة، وما في حكمها من الكتب المسندة؛ بهدف إجراء دراسة لأسانيدها، وطرقها المتعددة، والحكم عليها، وعلى متونها، وبيان درجتها، وفق المنهج المتَّبع عند المحدثين، مع ذكر كلام العلماء المتقدمين، والمتأخرين، والمعاصرين في الحكم على كل حديث، وقد خلصتُ إلى أنَّ مجموع أحاديث الدِّراسة بلغت ثمانية عشر حديثاً، منها: ستة عشر حديثاً لا تصح؛ لضعف أسانيدها، ونكارة متونها، وفي الختام أوصيتُ طلبة العلم المختصين في الحديث وعلومه بجمع الأحاديث ذات الموضوع الواحد، ودراستها، وتخريجها، والحكم عليها؛ لأن ذلك أدعى للشمولية والاستقصاء.

SUMMARY

I concerned in the present study to collect and to investigate all narrated sayings about offspring came as a result of adultery from different resources of Suna and all other similar cases in investigated books. This method aimed to study its evidences and its various ways and to be able to judge them and showing its degree in respect to the method of recent scholars. In addition, the present study took into consideration both ancient and contemporary scholars views on sayings.

It is concluded that the sum of Saying related to the present issue had reached eighteen divided as following; sixteen sayings are not reasonable because of its weak and feeble evidences. Finally the present study recommended that students who study the science of Haddith to collect all haddith that deal with one central issue and to study to investigate and to judge them for the sake of comprehension and investigation.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، حمداً يوافي نعمه، ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام على خير البرية، وأزكى البشرية محمد بن عبد الله صلى الله عليه، وعلى آله وأصحابه إلى يوم الدين؛ أمَّا بعد:

فإن من نعم الله تعالى على أمته أن أنزل الشريعة القويمة على أفضل المرسلين، ليعلِّم الناس الخير، ويخرجهم من الظلمات إلى النور، ويرشدهم إلى ما فيه سعادتهم في الدنيا والآخرة، وإن مما اهتمت به الشريعة الإسلامية اهتماماً بالغاً بناء المجتمع المسلم بناءً صحيحاً، فحرصت على إقامته على أسس من النقاء والطهارة؛ لذا كان من أهم أولوياتها الاهتمام بالأسرة؛ كونها اللبنة الأولى في بناء المجتمع، التي إذا صلحت صلح المجتمع كله، وإذا فسدت فسد المجتمع كله.

ومن أجل تحقيق هذ الهدف المنشود – وهو صلاح الأسرة – شرع الله تعالى الزواج، الذي هو السبيل الوحيد للاستجابة لنداء الفطرة التي فطر الله النَّاس عليها، فبهذا الزواج يستقر المجتمع، وتكون ثمرته إمداد المجتمع بنسل صالح، ونشئ مهذب.

بل إنَّ من مقاصد الشريعة الإسلامية المحافظة على بقاء النوع الإنساني في الحياة الدنيا، وهذا لن يتم إلا بالاتصال بين ذكور بني الإنسان وإناثه، وهذا الاتصال يجب أن يكون وفق ما أقرته الشريعة الإسلامية، ونظمته؛ لأجل ذلك حرَّم الله الزِّنا، وكل ما يؤدي إليه؛ ليحفظ للنَّاس أنسابهم، ويحمي نسلهم فيطمئن كل إنسان إلى سلامة نسبه ونسب أولاده.

ومع هذا كلِّه فإن هناك من ابتغى سُبل الغواية، ووقع في الرذيلة، وارتكب الفاحشة، فنتج عن ذلك ولدُ الزِّنا الذي يُعدُّ نشازاً في نظر المجتمعات الإسلامية – رغم يقينهم بأنه لا ذَنْبَ له فيما جناه أبواه – يزيد ذلك سوءاً انتشارُ عدد من

الأحاديث الواردة في ذمِّ أولاد الزِّنا على ألسنة النَّاس، واعتقاد الغالبية العظمى منهم صحتها، وثبوتها عن النَّبي (ﷺ)؛ لكون الزِّنا من كبائر الذنوب، وأعظم الفواحش؛ لذا رأيت المشاركة في تغيير نظرة المجتمع الدونية لهذه الفئة من الناس، فقمت بجمع شتات هذه الأحاديث، في مكان واحد، وتخريجها، ودراسة أسانيدها، وبيان الحكم عليها سنداً، ومتناً، وجعلتُ هذه الدِّراسة تحت عنوان: "الأحاديث الواردة في ولد الزِّنا – جمعاً ودراسةً".

ولا شكَّ أنَّ أي موضوع إذا أُفْرِدتْ أحاديثه بالتصنيف كان ذلك أدعى للشمولية والاستقصاء، مما يترتب عليه عُمْق البحث، ودقة النتائج.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

١- تتبع الأحاديث الواردة في ولد الزِّنا وجمعها، ودراسة كل حديثٍ وفق منهج النقد الحديثي الذي وضعه المحدِّثون.

٢- ذِكْر أقوال علماء الحديث – المتقدمين منهم والمتأخرين والمعاصرين – في الحكم على كل حديث.

٣- النظر في متون الأحاديث، ومدى موافقتها للأصول التي دلَّ عليها القرآن الكريم، والسُنَّة الصحيحة.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من خلال الآتي:

١- شُهْرة الكثير من الأحاديث الواردة في ولد الزِّنا؛ فكثيراً ما تُسمع من الخطباء والوعاظ فضلاً عن عموم الناس.

٢- الوصول إلى هذه الأحاديث مجتمعة في مكان واحد، ومعرفة الحكم عليها، وما قاله العلماء عنها سنداً ومتناً، بكل يسر وسهولة.

٣- الدِّفاع عن أولاد الزِّنا من خلال بيان حقيقة الأحاديث الواردة في ذمهم.

أسباب إختيار الموضوع:

يتمثل اختيار موضوع البحث في الأسباب الآتية:

١- أنَّه البحث الوحيد - في حدود علم الباحث - الذي جمع الأحاديث الواردة في ولد الزِّنا، وقام بدراستها وفق المنهج الذي سار عليه المحدِّثون.

٢- التعامل السلبي، والنظرة الدونيَّة من المجتمعات الإسلامية لأولاد الزِّنا، المبنيَّة - غالباً - على أحاديث ضعيفة الأسانيد، مُنْكَّرة المتون.

٣- اعتقاد بعض طلبة العلم، والدُّعاة، فضلاً عن العامة، صحة الكثير من الأحاديث الواردة في ذم ولد الزِّنا.

الدراسات السابقة:

بمراجعة الباحث المظان العلمية المعنية بالدِّراسات العلمية لم يقف على دراسة علمية أكاديمية ذات صلة مباشرة بهذه الدِّراسة، ولم يقف - أيضاً - على مُصَنَّف مستقلٍ جمع الأحاديث الواردة في ولد الزِّنا سواء كان قديماً أم حديثاً.

منهج البحث:

كان منهجي في البحث على النحو الآتي:

١- تتبع الأحاديث الواردة في ولد الزِّنا الموجودة في كتب السُنَّة، وما في حكمها من الكتب المسندة وجمعها.

٢- تخريج جميع الأحاديث من مصادرها الأصلية؛ فإن كان المصدر مخطوطاً، أو مفقوداً، أعزو الحديث إلى من عزاه إليه.

٣- اقتصرتُ في التخريج على ذكر اسم المصدر ورقم الجزء والصفحة، ورقم الحديث؛ لأن فيها غُنية عن الإطالة.

٤- ضبطتُ كل أحاديث الدِّراسة بالشكل؛ تسهيلاً لقراءتها.

٥- دراسة رجال مدار الإسناد، وبيان حال الرواة المختلف فيهم وفق منهج المحدثين.

٦- إذا كان الراوي مُتَّفَقاً على توثيقه أو تضعيفه أقتصر على ما ورد في تقريب التهذيب؛ توخياً للإطالة.

٧- حكمتُ على كل حديث بما يناسب حاله من حيث القبول والرَّد.

٨- ذكرتُ أقوال العلماء المتقدمين، والمتأخرين، والمعاصرين في الحكم على كل حديث إنْ وُجد.

٩- فسَّرت الكلمات الغريبة الواردة في متون الأحاديث؛ وذلك بالرجوع إلى كتب الغريب، وشروح الحديث.

١٠- أختم – عند الحاجة – بعض الأحاديث بذكر فائدة أو مسألة.

خطة الدراسة:

تكونت الدِّراسة من مقدِّمة، وفصلين، وخاتمة، وفهرس للأحاديث.

أما المقدِّمة: فقد اشتملت على: بيان مشكلة البحث، وموضوعه، وأهدافه، وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدِّراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.

الفصل الأول: وفيه ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: تعريف الزِّنا لغة واصطلاحاً. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الزِّنا لغة.

المطلب الثاني: تعريف الزِّنا اصطلاحاً.

المبحث الثاني: تعريف ولد الزِّنا.

المبحث الثالث: مكانة ولد الزِّنا في الإسلام.

الفصل الثاني:

الأحاديث الواردة في ولد الزِّنا – جمعاً ودراسةً.

الخاتمة: وفيها أهمّ النتائج والتوصيات.

فهرس الأحاديث.

الفصـــــل الأول

المبحث الأول

تعريف الزِّنا لغة واصطلاحاً

المطلب الأول: تعريف الزنا في اللغة.

الزِّنَى: يمدُّ ويقصر، فالقصرُ لأهل الحجاز. قال تعالـى: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰٓ ﴾ [سورة الإسراء آية ٣٢] والمدُّ لأهل نجد.

قال الفرزدق:

أَبا حاضرٍ مَنْ يَزْنِ يُعْرَفْ زِناؤُهُ * ومَنْ يَشرب الخرطوم يصبح مسكراً**

وقد زَنَى يَزْنِي. والنسبة إلى المقصور: زِنَوِيٌّ، وإلى الممدود زِنائِيٌّ. وزَنَّاهُ تَزْنِيَةً، أي قال له: يا زاني. وتُسمَّى القردة زَنَّاءَةً. وقولهم: هو لِزِنْيَةٍ وزَنْيةٌ: نقيض قولك هو لِرِشْدَةٍ ورَشْدَةٍ. والمرأةُ تُزاني مُزاناةً وزناءً أي: تُبَاغِي[1].

والزنا في اللغة: الفجور.

قال الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ): زَنَى يَزْنِي زِنًى وزِناءً، بكسرهما: فَجَرَ، وزانَى مُزاناةً وزِناءً: بمعناهُ، وفلاناً نَسَبَه إلى الزِنَا، وهو ابنُ زَنْيَةٍ، وقد يُكْسَرُ: ابنُ زِنًى[2].

وزَنَّاه تَزْنِيَةً: نَسَبَه إلى الزِّنا وقال له: يا زاني ... وهو ابنُ زَنْيَةٍ، وزِنْيَةٍ، والفتح أعلى، أي: ابن زِناً ... وَيُقَالُ لِلْوَلَدِ إِذَا كَانَ مِنْ زِناً: هُوَ لِزَنْية، وَقَدْ زَنَّاه مِنَ التَّزْنِية أَي: قَذَفَه[3].

المطلب الثاني: تعريف الزنا في الاصطلاح.

---

١) الصِّحاح (٦/٣٣٢ – ٣٣٣).

٢) القاموس المحيط (٤/٣٣٩).

٣) لسان العرب (١٤/٣٥٩ – ٣٦٠).

اختلف الفقهاء في تعريف الزِّنا اصطلاحاً على عدة أقول:

أولاً: تعريفه عند الحنفية.

قال الجرجاني (ت٨١٦هـ): الزِّنا هو: الوَطْءُ في قُبُلٍ خَالٍ عن مِلْكٍ وشُبْهَةٍ[١].

وقال ابن نجيم (ت٩٧٠هـ): الزِّنا هو: وَطْءُ مُكَلَّفٍ فِي قُبُلٍ مُشْتَهَاةٍ خَالٍ عَنْ الْمِلْكِ وَشُبْهَتِهِ[٢].

وجاء في الفتاوى الهندية أنَّ الزِّنا هو: قَضَاءُ الرَّجُلِ شَهْوَتَهُ مُحَرَّمًا فِي قُبُلِ الْمَرْأَةِ الْخَالِي عَنْ الْمِلْكَيْنِ وَشُبْهَتِهِمَا وَشُبْهَةِ الِاشْتِبَاهِ[٣].

ثانياً: تعريفه عند المالكية.

قال ابن رشد (ت٥٢٠هـ): الزِّنا هو:كُلُّ وَطْءٍ وَقَعَ عَلَى غَيْرِ نِكَاحٍ، وَلَا شُبْهَةِ نِكَاحٍ، وَلَا مِلْكِ يَمِينٍ[٤].

وقال خليل بن إسحاق (ت٧٧٦هـ): الزِّنَا هو: وَطْءُ مُكَلَّفٍ مُسْلِمٍ فَرْجَ آدَمِيّ لَا ملك له فيه باتفاقٍ تعمداً[٥].

وقال ابن عرفة المالكي (ت٨٩٤هـ): الزِّنَا الشَّامِلُ لِلْوَاطِ هو: مَغِيبُ حَشَفَةِ آدَمِيّ فِي فَرْجٍ آخَرَ دُونَ شُبْهَةِ حِلِّهِ عَمْدًا[٦].

ثالثاً: تعريفه عند الشافعية.

---

١) التعريفات (ص١١٥).

٢) البحر الرائق شرح كنز الدَّقائق (١٠٦/٣).

٣) الفتاوى الهندية (١٥٨/٢).

٤) بداية المجتهد (٤٣٣/٢).

٥) مختصر العلاَّمة خليل (ص٢٤٠).

٦) شرح حدود ابن عرفة (ص٦٣٦).

قال الماوردي(ت٤٥٠هـ): الزِّنا هو: تَغْييبُ الْحَشَفَةِ فِي الْفَرْجِ مِنْ قُبُلٍ أَو دُبُرٍ[١].

وجاء في مغني المحتاج بأنَّ الزِّنا هو: إيلَاجُ حَشَفَةٍ أَوْ قَدْرِهَا مِنْ الذَّكَرِ الْمُتَّصِلِ الْأَصْلِيِّ مِنْ الْآدَمِيِّ الْوَاضِحِ، وَلَوْ أَشَلَّ وَغَيْرَ مُنْتَشِرٍ بِفَرْجٍ مُحَرَّمٍ لَعَيْنِهِ خَالٍ عَنْ الشُّبْهَةِ مُشْتَهًى[٢].

رابعاً: تعريفه عند الحنابلة.

قال ابن مفلح (ت٨٨٤هـ): الزِّنا هو: فِعْلُ الْفَاحِشَةِ فِي قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ[٣]. وبمثله قال البهوتي (ت١٠٥١هـ)[٤]، ويكاد يُجمع الحنابلة على هذا اللفظ لتعريف الزِّنا.

نلاحظ فيما مضى اختلاف الفقهاء في تعريف الزِّنا، ولكنَّهم ومع هذا الاختلاف يتفقون على أنَّ الزِّنا هو الوطء المحرم المتعمد.

ومن خلال النظر في أقوال الفقهاء في معنى الزِّنا نجد أن أدقَّ التعاريف تعريف الحنفية، وتعريف ابن رشد من المالكية؛ لأن تعريف الزِّنا عند جمهور المالكية، وعند الشافعية، والحنابلة يشمل الوطء في الدُّبر (اللواط)، والوطء في الدُّبر لا يُسمى زِناً، وأن حكمه مغاير لحكم الزِّنا.

إذن فأقرب تعريف للزِّنا وأمثله هو ماقاله الجرجاني بأنَّه: **الوَطْءُ في قُبُلٍ خَالٍ عن مِلْكٍ وشُبْهَةٍ**، وبنحوه قال ابن نجيم، وابن رشد المالكي.

المبحث الثاني

تعريف ولد الزِّنا

---

١) الإقناع في الفقه الشافعي (ص١٦٨).

٢) مغني المحتاج (١٨٦/٤).

٣) المبدع شرح المقنع (٣٨٠/٧).

٤) الروض المربع (٣٨٤/٢).

الأصل أن ولد الزِّنا هو: الولد الناتج عن الإيلاج بفرج محرم ... على ما مرَّ معنا في تعريف الزِّنا في المبحث السابق؛ لذا عرَّفه جماعة من المعاصرين على ضوء تعريف الزِّنا عند المتقدمين، والمتأخرين.

فقال الزحيلي: هو الولد الذي أتت به أمُّه من طريق غير شرعي، أو هو ثمرة العلاقة المحرمة(١).

وجاء تعريفه في الموسوعة الفقهية الكويتية بأنَّه: الولد الذي تأتي به أمُّه نتيجة ارتكاب الفاحشة(٢). وجاء في موضع آخر منها: هو الولد الذي تأتي به أمُّه من سفاح لا من نكاح(٣).

وعرَّفه جمعه براج بأنَّه: الولد الذي يجيء نتيجة اتصال الرجل بالمرأة بغير زواج شرعي، أي: ما كان بطريق السِّفاح، أو هو ثمرة العلاقة الآثمة بين الرجل والمرأة، ويُسَمى بالولد غير الشرعي(٤).

وورد عند الجبوري بأنَّه: كل مولود من غير نكاح شرعي، ولا من وطء بسبب ملك اليمين(٥).

لكن الأولى أن يكون تعريفه أوسع من ذلك وأعم حيث يشمل ما إذا كان الرجل قد جامع المرأة بالفعل، أو التقى ماؤهما بطريقة أخرى كاستدخال المرأة لمني

---

١) الفقه الإسلامي وأدلته (ص٤٣٠).

٢) الموسوعة الفقهية الكويتية (٣/٧٠).

٣) المصدر نفسه (٤٥/٢٠٤).

٤) أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية (ص٧٢١).

٥) حكم الميراث في الشريعة الإسلامية (ص٢٠١).

الرجل، أو تلقيح مائه بها داخل الرحم، أو خارجه، بما يُسمى التلقيح الصناعي[1].

فعليه يكون تعريف ولد الزِّنا كالآتي:

هو الولد – ذكراً كان أو أنثى – الذي تَخَلَّقَ من ماء رجل، وماء امرأة ليس للرجل فيها ملك، ولا عقد، ولا شبهة.

١) أخلاقيات التلقيح الاصطناعي (ص١٣١) وما بعدها بتصرف.

المبحث الثالث

مكانة ولد الزِّنا في الإسلام

عادة ما يزدري الناس في المجتمع المسلم المولود من الزِّنا، ويعتبرونه مذنباً أو شريراً، فلا يرغبون في مخالطته، ولا الاستئناس به، لكن الإسلام دين العدل والرحمة والمساواة، وحاشا لربنا أن يظلم أحداً أو يؤاخذه بما لم تقترف يداه، قال تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ﴾[1].

قال ابن كثير[2]: "إخبار عن الواقع يوم القيامة في جزاء الله تعالى وحكمه وعدله، أنَّ النُّفوس إنما تُجازى بأعمالها إنْ خيراً فخيرٌ، وإنْ شراً فشرٌ، وأنه لا يُحْمَلُ من خطيئة أحد على أحد، وهذا من عدله تعالى، كما قال: ﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾[3].

وولد الزِّنا إنما جنى والداه جنايتهما الشنيعة، وهو لم يُخلق بَعْدُ فكيف يُسأل عما جنياه؟ بل هو محل عناية الشارع الحكيم حتى قبل أن يولد، والإسلام أوجب احترام هذا الولد، وأوجب على المجتمع الإسلامي، والأمة الإسلامية، والدولة الإسلامية أن تحميه من كل اعتداء، فتُعاقب وتُعزر كل من يوجه إليه كلمة إهانة، بل إن على المجتمع الإسلامي أن يقوم بالمحافظة على كرامته وسعادته، ويفتح كل باب ليسهم في بناء مجتمعه ليصل بكفاءته وقدرته أرقى المناصب في الدولة والإدارة، ولا يؤثر نسبه إيجاباً ولا سلباً عليه في الشرع الإسلامي، والمجتمع

---

١) سورة الأنعام آية (١٦٤).

٢) تفسير القرآن العظيم (٣/٣٨٣ – ٣٨٤).

٣) سورة فاطر آية (١٨).

الإسلامي في الدنيا، كما لا يؤثر كذلك عليه في الدار الآخرة فمقياس التفاضل في هذا الدين: التقوى[١].

ومع أن الإسلام حرَّم الزِّنا، وأوصى بعدم الاقتراب منه، إلا أنه في معاملته لابن الزِّنا، أكثر إنسانية وعدالة من أولئك الذين يستبيحون جريمة الزِّنا، ويفتحون كل الأبواب المؤدية إليها، فالإسلام يحافظ على حياته، ويفسح له المجال في الحياة الاجتماعية الكريمة، ولا يعيره بأمِّه، ولا يُحَمِّله تبعة أبويه، أما الذين يستبيحون الزِّنا من غير المسلمين، فإنهم أكثر قسوة وغلظة في معاملتهم لهذا المولود البريء، فهم يُحَمِّلونه كل تبعات الإثم والخطيئة، ويتركونه للإجهاض والهلاك، فإذا أفلت من الموت بسبب الإجهاض وقُدِّر له أن يحيا، قُذِفَ به إلى حياة الملاجئ والضياع [٢].

ومما يدل على عناية الشرع بولد الزِّنا ما فعله النَّبي (ﷺ) مع الغامدية حين جاءت إلى النَّبي (ﷺ) تطلب منه إقامة الحدِّ عليها وكانت حاملاً من السفاح، فردَّها حتى تضع ما في بطنها، ثم ردَّها أخرى لترضعه حتى تفطمه، وحين عزم على إقامة الحدِّ عليها أمر بالصبي، فدُفع إلى رجل من المسلمين[٣].

وكان عمر (رضي الله عنه) يُوصي بأولاد الزِّنا خيراً[٤].

إذن فولد الزِّنا له مكانته وكرامته، ولا يجوز أن يُحَمَّلَ ذنباً لم يرتكبه، فهذا مما لا يقبله الإسلام، ولا يستقيم مع عدله وسماحته؛ لذلك لا يجوز أن ينظر له نظرة احتقار، أو ازدراء، بل يجب على المسلم أن يعامله معاملة المسلم صاحب النسب، فهذا يُعِينه على أن يكون فرداً صالحاً، ونافعاً في المجتمع.

---

١) تحديد النسل والإجهاض في الإسلام (ص١٢٥).

٢) قضية تحديد النسل في الشريعة الإسلامية (ص١٧١).

٣) أخرجه مسلم في صحيحه (١٣٢٣/٣ ح رقم ١٦٩٥) من حديث بريدة (ﷺ) وقد أوردته بمعناه.

٤) مصنف عبد الرزاق (٤٥٦/٧ رقم ١٣٨٧١).

الفصـــل الثاني

الأحاديث الواردة في ولد الزِّنا

جمعاً ودراسة

وردت في كتب السُنَّة النَّبويّة، وما في حكمها من الكتب المسندة جملة من الأحاديث المتعلقة بولد الزِّنا، التي تُبين حاله، ومآله؛ مما حدا بكثير من الفقهاء، وعامة الناس إلى أن يبني أحكاماً فقهية، واجتماعية على ضوئها؛ لذا قمت في هذا الفصل بجمع الأحاديث الواردة في ولد الزِّنا، ودراستها، وتخريجها، والحكم عليها وفق المنهج المتَّبع عند المحدثين، مع ذكر أقوال العلماء في الحكم عليها.

١) قال رسول الله (ﷺ): "الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الحَجَرُ".

تخريجه:

روي هذا الحديث من طرق عدة عن النَّبي (ﷺ)، سأقتصر على ذكر طريقين منها؛ لورودهما في الصحيحين، ولعدم وجود اختلافات في نص الحديث.

الطريق الأول: عن أبي هريرة (رضي الله عنه).

وروي عنه من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: عن محمد بن زياد عنه به.

أخرجه أبو داود الطيالسي في "المسند" (٢٢٩/٤ ح رقم ٢٦١٠)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٥١/٤ ح رقم ١٧٦٩٠)، وأحمد في "المسند" (٥٤٩/١٤ ح رقم ٩٠٠٣) و (١٣٦/١٦ ح رقم ١٠١٥٣)، والبخاري في "الصحيح" (٢٤٩٩/٦ ح رقم ٦٤٣٢)، وتمَّام في "الفوائد" (١٧٠/٢ ح رقم ١٤٤٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤١٢/٧).

جميعهم من طرق عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة به مثله.

رجال الإسناد:

١- محمد بن زياد الجُمَحي مولاهم، أبو الحارث المدني، نزيل البصرة، ثقة ثبت، ربما أرسل من الثالثة، روى له الجماعة[١].

٢- أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي، على الأصح من ثلاثين قولاً، اختلف في اسمه واسم أبيه على أقوال، صحابي جليل، وهو حافظ الصحابة، أجمع أهل الحديث على أنَّه أكثر الصحابة حديثاً، مات سنة سبع وخمسين، وهو ابن ثمان وسبعين سنة[٢].

الوجه الثاني: عن سعيد بن المسيب عنه به.

أخرجه الحميدي في "المسند" (٤٦٥/٢ ح رقم ١٠٨٥)، والدارمي في "السنن" (٧٥/٢ ح رقم ٢٢٤١)، وابن ماجة في "السنن" (٦٤٧/١ ح رقم ٢٠٠٦)، والترمذي في "السنن" (٤٥٥/٣ ح رقم ١١٥٧)، والبزار في "المسند" (١٦٦/١٤ ح رقم ٧٧٠٦)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٣٧٨/٣ ح رقم ٥٦٧٦)، والبيهقي في "السنن الصغير" (١٤٨/٣ ح رقم ٢٧٦٤)، وفي "السنن الكبرى" (٤١٢/٧)، وفي "معرفة السنن والآثار" (١٧٤/١١ ح رقم ١٥١٦٢).

سبعتهم من طرق عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (ﷺ): "الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الحَجَرُ".

قال الترمذي عقبه: "حديث أبي هريرة: حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النَّبي (ﷺ)".

رجال الإسناد:

---

١) تقريب التهذيب (ص٨٤٥ رقم ٥٩٢٥).

٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٢٩/١٣ - ٥٩ رقم ١٠٧٩٥).

١- سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي، ثم المكي، ثقة حافظ فقيه، إمام حجة؛ إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات، من رؤوس الطبقة الثامنة، مات في رجب سنة ثمان وتسعين، وله إحدى وتسعون سنة، روى له الجماعة[١].

٢- محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي، أبو بكر الزهري، الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه وثبته، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة، مات سنة خمس وعشرين، وقيل: قبل ذلك بسنة، أو سنتين، روى له الجماعة[٢].

٣- سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب، القرشي، أبو محمد المخزومي، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، من كبار الثانية، اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل، وقال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه، مات بعد التسعين، وقد ناهز الثمانين، روى له لجماعة[٣].

الوجه الثالث: عن أبي سلمة عنه به.

أخرجه البزار في "المسند" (٢٧٦/١٤ ح رقم ٧٨٦٧) من طريق سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة (رضي الله عنه) عن النَّبي (ﷺ) أنَّه قال: "الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الحَجَرُ".

رجال الإسناد:

١) تقريب التهذيب (ص٣٩٥ رقم ٢٤٦٤).
٢) المصدر نفسه (ص٨٩٦ رقم ٦٣٣٦).
٣) المصدر نفسه (ص٣٨٨ رقم ٢٤٠٩).

١- سفيان بن عيينة، تقدم آنفاً.

٢- الزهري، تقدم آنفاً

٣- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، المدني، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، ثقة مكثر، من الثالثه، مات سنة أربع وتسعين، أو أربع ومائة، وكان مولده سنة بضع وعشرين، روى له الجماعة[1].

٤- أبوهريرة (رضي الله عنه) تقدم آنفاً.

قلتُ: ورواه معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، وأبي سلمة - معاً - عن أبي هريرة به مثله.

أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٤٤٣/٧ ح رقم ١٣٨٢١)، وعنه أحمد في "المسند" (١٨٤/١٣ ح رقم ٧٧٦٣).

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه البزار في "المسند" (١٣٠/١٤ - ١٣١ ح رقم ٧٦٤١)، ومسلم في "الصحيح" (١٠٨١/٢ ح رقم ١٤٥٨)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٣٧٨/٣ ح رقم ٥٦٧٧)، وأبو عوانة في "المسند" (١٢٨/٣ ح رقم ٤٤٥٣).

الحكم على الحديث:

أسانيد الحديث كلها صحيحة، والمتن في "الصحيحين" من طريق محمد بن زياد، عن أبي هريرة به مثله كما تقدم في التخريج.

الطريق الثاني: عن عائشة (رضي الله عنها).

أخرجه مالك في "الموطأ" (١٠٦٩/٤ - ١٠٧٠ ح رقم ٢٧٣٦)، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة (رضي الله عنها) قالت: كَانَ عُتْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، عَهِدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةِ زَمْعَةَ مِنِّي فَاقْبِضْهُ،

---

١) تقريب التهذيب (ص١١٥٥ رقم ٨٢٠٣).

قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ عَامَ الفَتْحِ أَخَذَهُ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَقَالَ: ابْنُ أَخِي قَدْ عَهِدَ إِلَيَّ فِيهِ، فَقَامَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ، فَقَالَ: أَخِي، وَابْنُ وَلِيدَةِ أَبِي، وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ، فَتَسَاوَقَا إِلَى النَّبِيِّ (ﷺ)، فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْنُ أَخِي كَانَ قَدْ عَهِدَ إِلَيَّ فِيهِ، فَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: أَخِي، وَابْنُ وَلِيدَةِ أَبِي، وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): "هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنَ زَمْعَةَ"، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ (ﷺ): "الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الحَجَرُ"، ثُمَّ قَالَ لِسَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ – زَوْجِ النَّبِيِّ (ﷺ): "احْتَجِبِي مِنْهُ" لِمَا رَأَى مِنْ شَبَهِهِ بِعُتْبَةَ فَمَا رَآهَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ.

ومن طريقه أخرجه البخاري في "الصحيح" (٧٢٤/٢ – ٧٢٥ ح رقم ١٩٤٨)، و (١٠٠٧/٣ – ١٠٠٨ ح رقم ٢٥٩٤)، والبزار في "المسند" (١٨٤/١٦ ح رقم ١٦٧)، وأبو عوانة في "المسند" (١٢٧/٣ – ١٢٨ح رقم ٤٤٥٠)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٥/١١ ح رقم ٤٢٤٤)، وفي "شرح معاني الآثار" (١١٣/٣ – ١١٤ح رقم ٤٧٢٥)، وابن حبان في "الصحيح" (٤١٤/٩ ح رقم ٤١٠٥)، والدارقطني في "السنن" (٤٣٣/٥ ح رقم ٤٥٩٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤١٢/٧)، وفي معرفة "السنن والآثار" (١٧٥/١١ ح رقم ١٥١٦٣)، والبغوي في "شرح السُنَّة" (٢٧٥/٩ – ٢٧٦ ح رقم ٢٣٧٨).

وأخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٤٤٤/٧ ح رقم ١٣٨٢٤)، والبخاري في "الصحيح" (٧٧٣/٢ ح رقم ٢١٠٥), ومسلم في "الصحيح" (١٠٨٠/٢ ح رقم ١٤٥٧)، وابن ماجة في "السنن" (٦٤٦/١ ح رقم ٢٠٠٤)، وأبو داود في "السنن" (٢٨٢/٢ ح رقم ٢٢٧٣)، وأبو عوانة في "المسند" (١٢٧/٣ ح رقم ٤٤٤٩)، والطبراني في "مسند الشاميين" (١٩٢/٤ ح رقم ٣٠٨٠)، والدارقطني في "السنن" (٤٣٢/٥ – ٤٣٣ ح رقم ٤٥٩١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٥٠/١٠ و ٢٦٦).

تسعتهم من طرق عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة به بلفظ مقارب.

وأخرجه والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٠/١١ ح رقم ٤٢٥٠). من طريق هشام عن أبيه (عروة بن الزبير) عن عائشة به بنحوه.

رجال الإسناد:

١- ابن شهاب الزهري، تقدم آنفاً.

٢- عروة بن الزبير بن العوَّام بن خُويلد الأسدي، أبو عبد الله المدني، ثقة فقيه مشهور، من الثالثة، مات قبل المائة، سنة أربع وتسعين على الصحيح، ومولده في أوائل خلافة عثمان، روى له الجماعة[١].

٣- عائشة بنت أبي بكر الصِدِّيق، الصِدِّيقة بنت الصِدِّيق، أم المؤمنين، زوج النَّبي (ﷺ)، وأشهر نسائه، وأمها أم رومان، تزوجها رسول الله (ﷺ) قبل الهجرة بسنتين، وهي بكر، وكان عمرها لما تزوجها رسول الله (ﷺ) ست سنين، وبنى بها وهي بنت تسع سنين بالمدينة[٢].

الحكم على الحديث:

الحديث أسانيده صحيحة، والمتن في الصحيحين من طريق مالك، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة به كما تقدم في التخريج.

---

١) تقريب التهذيب (ص٦٧٤ رقم ٤٥٩٣).

٢) أسد الغابة (١٨٨/٧ - ١٩٢ رقم ٧٠٨٥).

٢) عن عائشة (رضي الله عنها) عن النَّبي (ﷺ) قال: "وَلَدُ الزِّنَا لَيْسَ عَلَيْهِ مِنْ إِثْمِ أَبُويْهِ شَيْءٌ"، ثم قرأ: قول الله تعالى: ﴿وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾.[سورة الأنعام آية ١٦٤].

تخريجه:

أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" (٩٦/٥ ح رقم ٤١٧٧)، والحاكم في "المستدرك على الصحيحين" (٣١/٩ – ٣٢ ح رقم ٧٢٣٠) كلاهما من طريقين عن جعفر بن محمد بن جعفر المدائني، عن عبَّاد بن العوام، عن سفيان الثوري، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به مثله عند الطبراني، ولفظ الحاكم: "لَيْسَ عَلَى وَلَدِ الزِّنَا مِنْ وِزْرِ أَبُويْهِ شَيْءٌ".

قال الطبراني: "لم يرفع هذا الحديث عن سفيان الثوري إلا عبَّاد بن العوام، تفرد به جعفر بن محمد المدائني".

وقال الحاكم عقبه: "هذا حديث صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي.

وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٢٥٧/٦): "جعفر بن محمد بن جعفر المدائني لم أعرفه"، قال الألباني في "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة" (٢٦١/١٣): "وفاته أنه ذكره ابن حبان في الثقات".

وذكره السيوطي في "الجامع الصغير" (٤٦٧/٢ ح رقم ٧٦٢٧) وعزاه للحاكم في المستدرك من حديث عائشة، ورمز لصحته.

والألباني في "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة" (٢٦٠/١٣ ح رقم ٦١١٥) وقال: "منكر"، وقال في "صحيح الجامع الصغير وزيادته" (٩٥٢/٢ ح رقم ٥٤٠٦): "حسن".

قلت: وقد خالف جعفرَ جماعةٌ من الرواة الثقات فرووه عن سفيان وهشام، موقوفاً على عائشة (رضي الله عنها)

فأخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٤٥٤/٧ رقم ١٣٨٦١) عن سفيان الثوري، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة (رضي الله عنها) قالت: "ما عليه من وزر أبويه ؟ قال الله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾.

وأخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٥٨/١٠) من طريق أبي نعيم (الفضل بن دكين)

وابن عبد البر في "التمهيد" (١٣٦/٢٤) من طريق يزيد بن هارون

كلاهما (أبو نعيم ويزيد) عن سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة (رضي الله عنها) قالت: – في ولد الزِّنا – "ما عليه من ذنْبِ أبويه شيء، ثم قرأت: ﴿وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾". واللفظ لابن عبد البر.

وقد تابع سفيانَ في روايته عن هشام، (وكيعُ وعبدةُ) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠/٢ ح رقم ٦٠٩٦) عن وكيع، و (١٠٧/٣ ح رقم ١٢٥٤٣) عن عبدة.

كلاهما (وكيع وعبدة) عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة (رضي الله عنها) أنَّها كانت إذا سُئلتْ عن ولد الزِّنا قالت: "ليس عليه من خطيئة أبويه شيء، ﴿وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾". وهذا لفظ وكيع.

سُئل الدارقطني في "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" (١٧٦/١٤ ح رقم ٣٥١٨) عن حديث عروة، عن عائشة عن النَّبي (ﷺ): "ولد الزِّنا ليس عليه من وزر أبويه شيء، قال الله (عز وجل): ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾"؟ فقال: "يرويه عبَّاد بن العوام، عن الثوري، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، عن النَّبي (ﷺ)، قاله جعفر بن محمد المدائني عنه؛ وخالفه عبد الله بن عثمان، ويحيى بن أبي زائدة،

ومالك بن سعير، فرووه عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، موقوفاً". وقال البيهقي: "رفعه بعض الضعفاء، والصحيح موقوف"[١].

رجال الإسناد:

١- جعفر بن محمد بن جعفر الثقفي، المدائني (ت٢٥٩)[٢].

لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات[٣].

٢- عبَّاد بن العوام بن عمر الكلابي مولاهم، أبو سهل الواسطي، ثقة، من الثامنة مات سنة خمس وثمانين، أو بعدها، وله نحو من سبعين سنة، روى له الجماعة[٤].

٣- سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة، من رؤوس الطبقة السابعة وكان ربما دلس مات سنة إحدى وستين وله أربع وستون، روى له الجماعة[٥].

٤- هشام بن عروة بن الزبير بن العوام، أبو المنذر الأسدي، ثقة فقيه ربما دلس، من الخامسة مات سنة خمس أو ست وأربعين، وله سبع وثمانون سنة، روى له الجماعة[٦].

٥- عروة بن الزُّبير، تقدم في الحديث رقم [١] وهو "ثقة فقيه، مشهور".

٦- عائشة (رضي الله عنها) تقدمت في الحديث رقم [١]

---

١) السنن الكبرى (٥٨/١٠).

٢) تاريخ بغداد (١٧٥/٧ - ١٧٦ رقم ٣٦١٥)، تاريخ الإسلام (٩٨/١٩ رقم ١٣٣)، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك (١٥٣/١٢ رقم ١٦٣٠).

٣) (١٦٢/٨).

٤) تقريب التهذيب (ص٤٨٢ رقم ٣١٥٥).

٥) المصدر نفسه (ص٣٩٤ رقم ٢٤٥٨).

٦) المصدر نفسه (ص١٠٢٢ رقم ٧٣٥٢).

الحكم على الحديث:

في سنده جعفر بن محمد بن جعفر المدائني لم يوثقه سوى ابن حبان على قاعدته، وقد تفرد برفع الحديث، قال الطبراني: "لم يرفع هذا الحديث عن سفيان الثوري إلا عبَّاد بن العوام، تفرد به جعفر بن محمد المدائني"، وقال البيهقي: "رفعه بعض الضعفاء، والصحيح موقوف"؛ فكأنَّه يشير إلى تضعيف جعفر، وقد خولف في رفعه فرووه الثقات عن سفيان، وعن هشام بتمامه موقوفاً على عائشة (رضي الله عنها) وهو الصحيح؛ كما تقدم في التخريج.

٣) قال رسول الله (ﷺ): "وَلَدُ الزِّنَا شَرُّ الثَّلَاثَةِ".

روي هذا الحديث عن النَّبي (ﷺ) من ثلاث طرق:

الطريق الأول: عن أبي هريرة (رضي الله عنه).

وروي عنه من وجهين:

الوجه الأول: عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة به.

أخرجه أحمد في "المسند" (٤٦٢/١٣ ح رقم ٨٠٩٨)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٣٦٥/٢ ح رقم ٩٠٧) من طريق خالد بن عبد الله.

ومن طريق أحمد أخرجه ابن الجوزي في "العلل المتناهية في الأحاديث الواهية" (٧٦٩/٢ ح رقم ١٢٨٢).

وأخرجه أبو داود في "السنن" (٢٩/٤ ح رقم ٣٩٦٣)، والنَّسائي في "السنن الكبرى" (١٧٨/٣ ح رقم ٤٩٣٠)، والحاكم في "المستدرك على الصحيحين" (٤٢٣/٣ ح رقم ٢٨٨٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥٧/١٠) من طريق جرير بن عبد الحميد.

وأخرجه الحاكم في "المستدرك على الصحيحين" (٣٢/٩ ح رقم ٧٢٣١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥٩/١٠) من طريق سفيان الثوري.

ثلاثتهم (خالد، وجرير، وسفيان) عن سهيل بن أبي صالح به مثله، وزاد البيهقي في إحدى روايتيه: "قال سفيان: يعني: إذا عَمِلَ بِعَمَلِ أَبَويه".

قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي.

وقال ابن الجوزي: "هذا حديث لا يصح".

وقال ابن القيم في "المنار المنيف" (ص١٣٣ ح رقم ٣٠٠): "وهو حديث حسن، ومعناه صحيح".

وذكره السيوطي في "الجامع الصغير" (٥٧٢/٢ ح رقم ٩٦٣١) من حديث أبي هريرة، وعزاه لأحمد، وأبي داود، والحاكم، والبيهقي، وسكت عنه.

وحسَّنه المناوي في "التيسير بشرح الجامع الصغير" (٤٨٣/٢)

وصحَّحه الألباني في "صحيح الجامع الصغير وزيادته" (١١٩٧/٢ح ٧١٢٠).

رجال الإسناد:

١- سهيل بن أبي صالح - ذكوان السمان - أبو يزيد المدني(ت١٤٠)[١].

قال ابن عيينة[٢]: "كنَّا نعدُّ سهيل بن أبي صالح ثبتاً في الحديث"، وقال ابن سعد[٣]: "كان ثقة كثير الحديث"، وقال ابن معين[٤]، والعجلي[٥]، والنسائي[٦]، والخليلي[٧] "ثقة"، وقال ابن معين في موضع آخر[٨]: "صويلح، وفيه لين"، وقال

---

١) تهذيب الكمال (٢٢٣/١٢ - ٢٢٨ رقم ٢٦٢٩).

٢) العلل الصغير للترمذي (ص٧٤٤).

٣) الطبقات الكبرى (٤٢٦/٥ - ٤٢٧ رقم ١٢٥٠).

٤) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (١٣٥/١ رقم ٨١١).

٥) تاريخ الثقات (ص٢١٠ رقم ٦٣٧).

٦) إكمال تهذيب الكمال (١٥٢/٦).

٧) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٢١٧/١ رقم ٤٦).

٨) الضعفاء الكبير (١٥٦/٢).

مرة[١]: "ليس بالقوي في الحديث"، وقال مرة أخرى[٢]: "ليس بذاك"، وقال أحمد[٣]، والنسائي مرة[٤]: "ليس به بأس"، وقال البخاري[٥]: "مات ابنٌ له، فحزن عليه، فنسي في آخر عُمْرِهِ كثيراً من حديثه"، وقال أبو حاتم[٦]: "يُكتب حديثه ولا يُحتج به"، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال[٧]: "كان يُخطئ"، وقال ابن عدي[٨]: "مقبول الأخبار، ثبت لا بأس به"، وقال الحاكم[٩]: "أحد أركان الحديث، وقد أكثر مسلم الرواية عنه في الأصول والشواهد، إلا أن غالبها في الشواهد، وقد روى عنه مالك وهو الحكم في شيوخ أهل المدينة الناقد لهم"، وقال الذهبي[١٠]: "ثقة، تغيَّر حفظه"، وقال ابن حجر[١١]: "صدوق، تغيَّر حفظه بأخرة".

الدِّراسة والترجيح: جلُّ النُّقاد على تعديل سهيل بن أبي صالح، واختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها؛ فالغالبية العظمى وثَّقوه مطلقاً، وجعله الباقون في المرتبة التالية، وضعَّفه ابن معين في عدد من رواياته، وجعله أبو حاتم ممن يُكتب حديثه ولا يُحتج به، وغمزه ابن حبان بقوله: "كان يُخطئ"، وإنما حصل هذا

---

١) ميزان الاعتدال (٢/٢٤٣).

٢) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢/٣١٦ رقم ٣١٠٩).

٣) العلل ومعرفة الرجال – سؤالات المروذي (ص٨٠ رقم ١٠٧).

٤) تهذيب التهذيب (٤/٢٦٣ – ٢٦٤).

٥) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/٢١٧).

٦) الجرح والتعديل (٤/٢٤٦ – ٢٤٧ رقم ١٠٦٣).

٧) (٦/٤١٧ – ٤١٨).

٨) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/٤٤٧ – ٤٤٩ رقم ٨٦٦).

٩) تهذيب التهذيب (٤/٢٦٤).

١٠) المغني في الضعفاء (١/٤٥٥ رقم ٢٦٩١).

١١) تقريب التهذيب (ص٤٢١ رقم ٢٦٩٠).

منه في آخر عمره، وسببه ما ذُكر عن الإمام البخاري قوله: "مات ابنٌ له، فحزن عليه، فنسي في آخر عُمْرِه كثيراً من حديثه".

وخلاصة القول: إنَّ سهيل بن أبي صالح ثقة تغيَّر حفظه بأخرة، فما رواه قبل تغيّر حفظه فهو حجة، وما رواه بعده فيكتب للاعتبار.

٢- ذكوان، أبو صالح السَّمان، الزيات، المدني، ثقة ثبت، وكان يجلب الزيت إلى الكوفة، من الثالثة، مات سنة إحدى ومائة، روى له الجماعة[١].

٣- أبوهريرة (ﷺ) تقدم في الحديث رقم [١]

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، فيه سهيل بن أبي صالح تغيَّر حفظه بأخرة، ولم يتبين لي هل رواه قبل تغيَّره أم بعده؛ وقد روي الحديث من وجه آخر عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة به كما هو الآتي.

الوجه الثاني: عن أبي عوانة، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة به

أخرجه الحاكم في "المستدرك على الصحيحين" (٤٢٤/٣ ح رقم ٢٨٩٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥٨/١٠) من طريق موسى بن إسماعيل.

وأخرجه الحاكم في (٣٢/٩ - ٣٣ ح رقم ٧٢٣٢) من طريق عمرو بن عون.

كلاهما (موسى، وعمرو) عن أبي عوانة به مثله.

---

١) تقريب التهذيب (ص٣١٣ رقم ١٨٥٠).

رجال الإسناد:

١- وضَّاح بن عبد الله اليشكري، أبو عَوانة الواسطي، البزاز، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، من السابعة، مات سنة خمس، أو ست وسبعين، روى له الجماعة[١].

٢- عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي، الزهري، المدني(ت١٣٢)[٢].

قال ابن القطان[٣]: "كان شعبة يُضَعِّف عمر بن أبي سلمة"، وقال ابن سعد[٤]: "ليس يُحتج بحديثه"، وقال ابن معين[٥]: "ليس به بأس"، وفي رواية أخرى[٦]: "ضعيف الحديث"، وقال أحمد[٧]: "صالح إن شاء الله"، وقال البخاري[٨]: "صدوق إلا أنه يُخالف في بعض حديثه"، وقال الجوزجاني[٩]: "ليس بالقوي في الحديث"، وقال العجلي[١٠]: "لا بأس به"، وقال أبو حاتم[١١]: "هو عندي صالح صدوق في الأصل، ليس بذلك القوي، يُكتب حديثه ولا يحتج به، يخالف في

---

١) تقريب التهذيب (ص١٠٣٦ رقم ٧٤٥٧).
٢) تهذيب الكمال (٣٧٥/٢١ - ٣٧٩ رقم ٤٢٤٧).
٣) الضعفاء الكبير (١٦٤/٣).
٤) الطبقات الكبرى (٣٧٧/٥ رقم ١١٠٨).
٥) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢٦٤/٢ رقم ٢٨٠٢).
٦) المصدر نفسه (٢٦٤/٢ رقم ٢٨٠٣).
٧) العلل ومعرفة الرجال (٤١٩/١ رقم ٩٠٩).
٨) تهذيب التهذيب (٤٥٧/٧).
٩) أحوال الرجال (ص١٤٣ رقم ٢٤٨).
١٠) تاريخ الثقات (ص٣٥٩ رقم ١٢٣٦).
١١) الجرح والتعديل (١١٧/٦ - ١١٨ رقم ٦٣٥).

بعض الشيء"، وقال النسائي[١]، وابن التبَّان[٢]: "ليس بالقوي"، وقال ابن خزيمة[٣]: "لا يُحتج بحديثه"، وذكره ابن حبان[٤] في كتاب الثقات، وقال ابن عدي[٥]: "متماسك الحديث، لا بأس به"، وقال ابن حجر[٦]: "صدوق يُخطئ".

الدِّراسة والترجيح: اختلف النُّقاد في الحكم على عمر بن أبي سلمة بين مُعدِّل ومُجرِّح؛ فالمعدِّلون – مع قلتهم – جعلوه في مرتبة حسن الحديث، وعدَّه المجَرِّحون في مرتبة من يُكتب حديثه للاعتبار، وسبب غمزهم له ما عنده من المخالفة في بعض حديثه، حيث قال البخاري: " يُخالف في بعض حديثه"، وقال أبو حاتم: "يُخالف في بعض الشيء"، وبهذا يُقدم الجرح على التعديل؛ لأنه جاء مفسراً.

وخلاصة القول: إنَّ عمر بن أبي سلمة ضعيف، يُكتب حديثه للاعتبار، والله أعلم.

٣– أبو سلمة، تقدم في الحديث رقم [١] وهو "ثقة".

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ لضعف عمر بن أبي سلمة، وقد تقدم الحديث من طريق آخر عن سُهيل بن أبي صالح؛ وعليه يكون السند حسناً لغيره بمجموع الطريقين، والمتن صحَّحه الحاكم، والذهبي، والألباني، وحسَّنه ابن القيم، والمناوي، كما تقدم في التخريج.

---

١) الضعفاء والمتروكون له (ص١٩٠ رقم ٤٩١).

٢) إكمال تهذيب الكمال (٦٥/١٠).

٣) تهذيب الكمال (٣٧٨/٢١).

٤) (١٦٤/٧).

٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٣٩/٥ – ٤٢ رقم ١٢٠٩).

٦) التقريب (ص٧٢٠ رقم ٤٩٤٤).

الطريق الثاني: عن ابن عباس (رضي الله عنهما).

أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٨٥/١٠ ح رقم ١٠٦٧٤) من طريق مِنْدل بن علي.

وفي "المعجم الأوسط" (١٤٥/٨ ح رقم ٧٢٩٠) من طريق جُبَار بن علي.

وابن عدي في "الكامل في ضعفاء الرجال" (٩١/٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥٨/١٠) من طريق حِبَّان بن علي.

ثلاثتهم (مِنْدل، وجُبَار، وحِبَّان) عن ابن أبي ليلى، عن داود بن علي، عن أبيه، عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال: قال رسول الله (ﷺ): "وَلَدُ الزِّنَا شَرُّ الثَّلَاثَةِ؛ إِذَا عَمِلَ بِعَمَلِ أَبَوَيْهِ".

قال البيهقي: "هذا إسناد ضعيف".

وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٢٥٧/٦): "رواه الطبراني في الكبير، والأوسط، وفيه محمد بن أبي ليلى وهو سيئ الحفظ، ومِنْدل وُثِّق وفيه ضعف".

وذكره السيوطي في "الجامع الصغير" (٥٧٢/٢ ح رقم ٩٦٣٢)، وعزاه للطبراني، والبيهقي من حديث ابن عباس، وضعَّفه. ووافقه الألباني في "ضعيف الجامع الصغير وزيادته" (٤٩/٦ ح رقم ٦١٤٢).

رجال الإسناد:

١- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، أبو عبد الرحمن الكوفي، القاضي، صدوق، سيئ الحفظ جداً، من السابعة، مات سنة ثمان وأربعين، روى له الأربعة[١].

١) التقريب (ص٨٧١ رقم ٦١٢١).

٢- داود بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، أبو سليمان الهاشمي، أمير مكة وغيرها، مقبول، من السادسة، مات سنة ثلاث وثلاثين، وهو ابن اثنتين وخمسين، روى له البخاري في الأدب المفرد، والترمذي[١].

٣- علي بن عبد الله بن عباس، أبو محمد الهاشمي ثقة عابد، من الثالثة، مات سنة ثماني عشرة على الصحيح، روى له الجماعة، إلا البخاري في الأدب المفرد[٢].

٤- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، أبو العباس القرشي، الهاشمي، ابن عم رسول الله (ﷺ)، وكان يُسمى البحر؛ لسعة علمه، ويُسمى حبر الأمة. ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، فأُتيَ به النَّبي (ﷺ) فحنَّكَه بريقه، مات بالمدينة سنة سبع وثمانين للهجرة[٣].

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف جداً، فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، سيئ الحفظ جداً، قال شعبة[٤]: "ما رأيت أحداً أسوأ حفظاً من ابن أبي ليلى"، وقال ابن حبان[٥]: "كان ردئ الحفظ، كثير الوهم، فاحش الخطأ، يروي الشيء على التوهم، ويُحدِّث على الحسبان؛ فكثر المناكير في روايته؛ فاستحق الترك". والحديث ضعَّفه البيهقي، والهيثمي، والسيوطي، والألباني، كما تقدم في التخريج.

الطريق الثالث: عن عائشة (رضي الله عنها).

---

١) التقريب (ص٣٠٧ رقم ١٨١٢).

٢) المصدر نفسه (ص٧٠٠ رقم ٤٧٩٥).

٣) أسد الغابة (١٨٦/٣ - ١٩٠ رقم ٣٠٣٥).

٤) تهذيب التهذيب (٣٠٢/٩).

٥) المجروحين (١٧٧/٢).

أخرجه أحمد في "المسند" (٢٩٧/٤١ ح رقم ٢٤٧٨٤) قال: حدثنا أسود بن عامر، قال: حدثنا إسرائيل، قال: حدثنا إبراهيم بن إسحاق، عن إبراهيم بن عبيد بن رفاعة، عن عائشة (رضي الله عنها) قالت: قال رسول الله (ﷺ): " هُوَ شَرُّ الثَّلَاثَةِ؛ إِذَا عَمِلَ بِعَمَلِ أَبَوَيْهِ"، يعني: ولد الزّنى.

ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في "العلل المتناهية في الأحاديث الواهية" (٧٦٩/٢ ح رقم ١٢٨٣).

وقد خُولف أسود بن عامر، فرواه ابن الأعرابي في "المعجم" (١٧٢/١ ح ٧٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥٨/١٠)، من طريق إسحاق بن منصور، عن إسرائيل، عن إبراهيم بن إسحاق، عن محمد بن قيس، عن عائشة، به.

قال البيهقي: "إسناده ليس بالقوي، وإنما يُروى هذا الكلام على الخبر من قول سفيان الثوري". يقصد قوله: "إِذَا عَمِلَ بِعَمَلِ أَبَوَيْهِ".

وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٢٥٧/٦): "إبراهيم بن إسحاق لم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح".

رجال الإسناد:

١- الأسود بن عامر الشامي، نزيل بغداد، يُكنى أبا عبد الرحمن، ويُلقب شاذان، ثقة، من التاسعة، مات في أول سنة ثمان ومائتين، روى له الجماعة[١].

٢- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، الهمداني، أبو يوسف الكوفي، ثقة، تُكلّم فيه بلا حجة، من السابعة، مات سنة ستين، وقيل: بعدها، روى له الجماعة[٢].

---

١) تقريب التهذيب (ص١٤٦ رقم ٥٠٨).

٢) المصدر نفسه (ص١٣٤ رقم ٤٠٥).

٣- إبراهيم بن الفضل المخزومي، أبو إسحاق المدني، ويُقال: إبراهيم بن إسحاق، متروك، من الثامنة، روى له الترمذي، وابن ماجة[١].

٤- إبراهيم بن عبيد بن رفاعة بن رافع بن مالك بن العجلان الزرقي، الأنصاري، المدني، صدوق، من الرابعة، روى له مسلم[٢].

٥- عائشة (رضي الله عنها) تقدمت في الحديث رقم [١]

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف جداً، فيه إبراهيم بن إسحاق متروك.

مسألة:

ظاهر الحديث أَنَّ ولد الزِّنا ملومٌ بفعل أبويه، وأنه بسبب زناهما صار هو شرُّ الثلاثة، وأنَّه لا خير فيه، وهذا الظاهر يُعارض قول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ﴾ [سورة فاطر آية ١٨]، فالآية تدل دلالة قاطعة بأنَّه لا أحد يَحْمِل من إثم غيره شيئاً، ولو كان ذا قُربى، إلا أنْ يكون قد تسبب فيه، وولد الزِّنى لا ذنب له في زِنى أبويه؛ لأنَّه لم يتسبب في زناهما، فكيف جاز أن يُلام أو يُعاقب على فعلٍ ليس له فيه سبب ؟! وبناء على مخالفة الحديث للنص القرآني قام بعض العلماء بتأويل مراده، بما يصرفه عن ظاهره؛ خروجاً من معارضته للآية الكريمة، قال الخطابي في "معالم السنن" (٧٣/٤): "اختلف الناس في تأويل هذا الكلام فذهب بعضهم إلى أن ذلك إنما جاء في رجل بعينه كان موسوماً بالشر، وقال بعضهم: إنما صار ولد الزِّنى شراً من والديه؛ لأن الحد قد يُقام عليهما فتكون العقوبة تمحيصاً لهما؛ وهذا في علم الله لا يدري ما يُصنع به، وما يفعل في ذنوبه". قال

---

١) تقريب التهذيب (ص١١٣ رقم ٢٣٠).

٢) المصدر نفسه (ص١١٢ رقم ٢١٦).

أحمد شاكر في "شرح مسند أحمد" (٢٣٤/١٥) – معلقاً على هذين التأويلَين –: "وهذان تأويلان لا قيمة لهما، وليس فيهما شيء من التحقيق العلمي".

ثم قال الخطابي في "معالم السنن" (٧٤/٤): "قال بعض أهل العلم: إنَّه شرُّ الثلاثة أصلاً وعنصراً ونسباً ومولوداً؛ وذلك لأنه خُلق من ماء الزَّاني والزِّانية وهو ماء خبيث. وقد روي في بعض الحديث: [العِرقُ دساس] فلا يؤمن أن يؤثر ذلك الخبث فيه ويدب في عروقه فيحمله على الشر ويدعوه إلى الخبث، وقد قال سبحانه: – في قصة مريم – ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾[سورة مريم آية ٢٨] فقضوا بفساد الأصل على فساد الفرع". قال أحمد شاكر في المصدر نفسه (٢٣٥/١٥): "وهذا – الذي قاله الخطابي– كلام جيد، واستدلال صحيح، يؤيده الواقع المشاهد في الأغلب الأكثر، والنادر غير ذلك، وندرته لا تُخرج الحديث عن معناه الصريح الواضح".

وهذا التأويل أيَّده ابن القيم في "المنار المنيف" (ص١٣٣) بقوله: "فإنَّ شرَّ الأبوين عارض، وهذا نطفته خبيثة، وشرُّه من أصله، وشرُّ الأبوين من فعلهما".

قلت: إنَّ النُّطفة إنما خَبُثَتْ بفعل الأبوين، والولد المتخلق منها لا ذنب له في خُبثها، فكيف يكون خبيثاً وهو لم يقصد الخبث، ولم يتسبب فيه؟ لذا فلعلَّ ما يطمئن له القلب، وترتاح له النَّفس هو الأخذ بتفسير سفيان الثوري يعني: "إِذَا عَمِلَ بِعَمَلِ أَبَوَيْهِ"، وهو ما أيده الألباني بقوله[1]: "فالأولى تفسيره بقول سفيان المؤيد بحديثين مرفوعين[2]، ولو كانا ضعيفين إلَّا أن يبدو لأحدٍ ما هو أقوى منه، فيُصار حينئذ إليه".

---

١) سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢٨٥/٢).

٢) هما الحديثان المتقدمان آنفاً عن ابن عباس، وعائشة (رضي الله عنهما) أَنَّ النبي (ﷺ) قال: "وَلَدُ الزِّنَا شَرُّ الثَّلَاثَةِ؛ إِذَا عَمِلَ بِعَمَلِ أَبَوَيْهِ".

٤) عن أبي هريرة (ﷺ) قال: قال رسول الله (ﷺ): "لَأَنْ أَتَصَدَّقَ بِشِسْعِ[١] نَعْلِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ وَلَدَ زِنا".

تخريجه:

أخرجه الحارث ابن أبي أسامة – كما في بُغية الباحث عن زوائد مسند الحارث – (ص١٥٤ ح رقم ٤٧٣) قال: حدثنا عبد العزيز بن أبان، قال: ثنا معمر بن أبان بن حمران، قال: أخبرني الزهري، أن عروة بن الزبير، أخبره أنَّ عائشة (رضي الله عنها) سُئلت فقيل لها: إن أبا هريرة (ﷺ) يقول: قال رسول الله (ﷺ): "لَأَنْ أَتَصَدَّقَ بِشِسْعِ نَعْلِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ وَلَدَ زِنا" ؟ فقالت عائشة: (رضي الله عنها) "أساء سمعه فأساء إجابة"، إنما قال رسول الله (ﷺ): "لَأَنْ أَتَصَدَّقَ بِشِسْعٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ آمُرَ جَارِيَتِي بِزِنًا وَأُعْتِقَ وَلَدَهَا".

وذكره البوصيري في "إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة" (٤٥١/٥ ح رقم ٤٩٨٢)، وابن حجر في "المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية" (م٤٧٩/٧ ح رقم ١٥١٨) وعزياه للحارث بن أبي أسامة، وساقاه بسنده، وسكتا عنه.

رجال الإسناد:

١– عبد العزيز بن أبان بن محمد بن عبد الله بن سعيد بن العاص الأموي السعيدي، القرشي، أبو خالد الكوفي، متروك، وكذَّبه ابن معين وغيره، من التاسعة، مات سنة سبع ومائتين، روى له الترمذي[٢].

---

١) الشِّسْعُ: أَحَدُ سُيور النَّعل، وَهُوَ الَّذِي يُدْخَل بَيْنَ الأَصْبَعَين. النهاية في غريب الحديث (٤٧٢/٢).

٢) تقريب التهذيب (ص٦١٠ رقم ٤١١١).

٢- مُعَمَّر بن أَبَان بن حمران، يروي عن الزهري, روى عنه أبو خالد القرشي عبد العزيز بن أبان، وقال بعضهم: مَعَمَّر بفتح الميم[١]، قال أبو حاتم[٢]: "شيخ".

٣- الزهري، تقدم في الحديث رقم [١] وهو "متفق على جلالته، وإتقانه وثبته".

٤- عروة بن الزُّبير، تقدم في الحديث رقم [١] وهو "ثقة فقيه مشهور".

٥- عائشة (رضي الله عنها) تقدمت في الحديث رقم [١]

٦- أبوهريرة (رضي الله عنه) تقدم في الحديث رقم [١]

الحكم على الحديث:

سنده ضعيف جداً، آفته عبد العزيز بن أبان، متروك، وكذَّبه ابن معين وغيره، والمتن مخالف للنَّهي عن احتقار المسلمين بعضهم بعضاً، قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ وَلَا تَلۡمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلۡأَلۡقَٰبِۖ بِئۡسَ ٱلِٱسۡمُ ٱلۡفُسُوقُ بَعۡدَ ٱلۡإِيمَٰنِۚ وَمَن لَّمۡ يَتُبۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [سورة الحجرات آية ١١]، ورُوي من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "المسلم أخو المسلم لا يظلمه، ولا يخذله، ولا يحقره، التقوى ههنا - ويشير إلى صدره ثلاث مرات - بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه"[٣].

---

١) المؤتلف والمختلف (٢٠٢٧/٤).

٢) الجرح والتعديل (٢٥٨/٢ رقم ١١٦٩).

٣) أخرجه مسلم في "الصحيح" (١٩٨٦/٤ ح رقم ٢٥٦٤).

٥) عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (ﷺ): "لَأَنْ أُمَتِّعَ بِسَوْطٍ[١] فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ وَلَدَ الزِّنَا".

تخريجه:

أخرجه الحاكم في "المستدرك على الصحيحين" (٣/٤٢٤ - ٤٢٥ ح رقم ٢٨٩١) من طريق الحسن بن عمر بن شقيق، ثنا سلمة بن الفضل، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، قال: بلغ عائشة (رضي الله عنها): أنَّ أبا هريرة (رضي الله عنه) يقول: إنَّ رسول الله (ﷺ) قال: "لَأَنْ أُمَتِّعَ بِسَوْطٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ وَلَدَ الزِّنَا" ... فقالت عائشة: رحم الله أبا هريرة أساء سمعاً وأساء إجابة، أما قوله: "لَأَنْ أُمَتِّعَ بِسَوْطٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ وَلَدَ الزِّنَا» إنَّها لما نزلت: ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴿١١﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ ﴾[٢] قيل: يا رسول الله، ما عندنا ما نعتق إلا أن أحدنا له جارية سوداء تخدمه، وتسعى عليه، فلو أمرناهن فزنين، فجئن بالأولاد فأعتقناهم، فقال رسول الله (ﷺ): "لَأَنْ أُمَتِّعْ بِسَوْطٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ آمُرَ بِالزِّنَا، ثُمَّ أُعْتِقَ الْوَلَدَ". وقال: "حديث صحيح على شرط مسلم"، وردَّه الذهبي بقوله: "كذا قال، وسلمة لم يحتج به مسلم، وقد وُثِّق، وضعَّفه ابن راهويه".

ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/٥٨)، وقال: "سلمة بن الفضل الأبرش يروي مناكير".

وذكره السيوطي في "الجامع الصغير" (٢/٤٤٣ ح رقم ٧٢٠٦) من حديث أبي هريرة، وعزاه للحاكم، وسكت عنه. والألباني في "سلسلة الأحاديث الضعيفة

---

١) أُمَتِّعَ بِسَوْطٍ: من المتاع أي: أتصدق على الغازي بسوط في سبيل الله. التنوير بشرح الجامع الصغير (٩/١٦).

٢) سورة البلد الآيات (١١، ١٢).

والموضوعة" (٢٨٦/٩ – ٢٨٧ ح رقم ٤٢٩٥)، وفي "ضعيف الجامع الصغير وزيادته" (٦/٥ ح رقم ٤٦٤٤) وضعَّفه في الموضعين.

وقد ورد لفظ الحديث موقوفاً على أبي هريرة (ﷺ) أخرجه أبو داود في "السنن" (٢٩/٤ ح رقم ٣٩٦٣)، والحاكم في "المستدرك على الصحيحين" (٤٢٣/٣ ح رقم ٢٨٨٩) كلاهما من طريق جرير عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة (ﷺ) قال: قال رسول الله (ﷺ): "وَلَدُ الزِّنَا شَرُّ الثَّلَاثَةِ" وقال أبو هريرة: "لَأَنْ أُمَتِّعَ بِسَوْطٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ (ﷻ) أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَعْتِقَ وَلَدَ زِنْيَةٍ".

وفيه سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان، أبو يزيد المدني "ثقة، تغير حفظه بأخرة" كما تقدم في الحديث رقم [٣]

رجال الإسناد:

١- الحسن بن عمر بن شقيق بن أسماء الجُرمي، أبو علي البصري، البلخي(ت٢٣٢)[١].

قال البخاري[٢]، **وأبو حاتم**[٣]: "صدوق"، وقال أبو زرعة[٤]: "لا بأس به"، وقال صالح جزرة[٥]: "شيخ صدوق"، وذكره ابن حبان في الثقات[٦]، وقال ابن حجر[٧]: "صدوق".

---

١) تهذيب الكمال (٢٧٨/٦ – ٢٨٠ رقم ١٢٥٤).

٢) تاريخ بغداد (٣٦٨/٧).

٣) الجرح والتعديل (٢٥/٣ رقم ١٠٤).

٤) المصدر نفسه (٢٥/٣).

٥) تهذيب التهذيب (٣٠٩/٢).

٦) (١٧٢/٨ – ١٧٣).

٧) تقريب التهذيب (ص٢٤٠ رقم ١٢٧٥).

٢- سلمة بن الفضل الأبرش الأنصاري، مولاهم، أبو عبد الله الأزرق، الرازي، قاضي الري (ت ٢٩١)[١]

أقوال النقاد فيه:

أ- المُعَدِّلون:

قال ابن سعد[٢]: "كان ثقة صدوقاً"، وقال ابن معين[٣]: "كان يتشيع، وقد كتبتُ عنه، وليس به بأس"، وقال مرة[٤]: "ثقة، كتبنا عنه كان كيِّساً، مغازيه أتم، ليس في الكتب أتم من كتابه"، وقال أبو داود[٥]: "ثقة".

ب- المُجَرِّحون:

قال علي بن المديني[٦]: "ما خرجنا من الري حتى رمينا بحديث سلمة"، وقال إسحاق بن راهويه[٧]، والنسائي[٨]: "ضعيف"، وقال البخاري[٩]، والساجي[١٠]: "عنده مناكير"، زاد البخاري: "وفيه نظر"، وقال أبو زرعة[١١]: "كان من أهل الري

---

١) تهذيب الكمال (٣٠٥/١١ - ٣٠٩ رقم ٢٤٦٤).
٢) الطبقات الكبرى (٣٨١/٧).
٣) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٢٨٠/٢ رقم ٤٨٠٤).
٤) الجرح والتعديل (١٦٩/٤).
٥) إكمال تهذيب الكمال (١٩/٦).
٦) الضعفاء الكبير (١٥٠/٢).
٧) التاريخ الأوسط (٨٣٢/٤).
٨) الضعفاء والمتروكون له (ص١١٨ رقم ٢٥٣).
٩) الضعفاء الصغير (ص١١١ رقم ١٤٩).
١٠) إكمال تهذيب الكمال (١٩/٦).
١١) الضعفاء له (٣٦٢/٢ - ٣٦٣).

لا يرغبون فيه لمعان فيه: من سوء رأيه، وظلم فيه"، وقال أبو حاتم[١]: "صالح، محله الصدق، في حديثه إنكار، ليس بالقوي، لا يمكن أن أطلق لساني فيه بأكثر من هذا، يُكتب حديثه ولا يُحتج به"، وقال ابن حبان[٢]: "يُخَالف ويُخطىء"، وقال ابن عدي[٣]: "عنده إفرادات وغرائب، ولم أجد في حديثه حديثاً قد جاوز الحد في الإنكار، وأحاديثه مقاربة محتملة"، وقال أبو أحمد الحاكم[٤]: "ليس بالقوي عندهم"، وقال البيهقي[٥]: "يروي مناكير"، وقال ابن حجر[٦]: "صدوق، كثير الخطأ".

الدِّراسة والترجيح: جمهور النُّقاد على جرح سلمة بن الفضل، وقد غمزه هؤلاء بعدة أمور: سوء الرأي، والظلم، وكثرة الخطأ. أما سوء الرأي، والظلم فلم يتهمه بهما سوى البعض من أهل الرَّي؛ وربما كانت دوافعه عداوات شخصية؛ لأنه كان قاضياً بها؛ لذا لا يُلتفت إليه. وأما كثرة الخطأ فقد أدت به إلى المخالفة التي نتج عنها وجود المناكير في حديثه، وهو ما وصفه به جُلُّ المجرِّحين؛ لكن هذه المناكير لم تؤد إلى هلاكه وطرح حديثه؛ لقلتها، وعدم شِدَّتها. قال ابن حبان: "ولم أجد في حديثه حديثاً قد جاوز الحد في الإنكار، وأحاديثه مقاربة محتملة".

وخلاصة القول: إنَّ سلمة بن الفضل الأبرش ضعيف، يُكتب حديثه للاعتبار، والله أعلم.

---

١) الجرح والتعديل (١٦٨/٤ – ١٧٠ رقم ٧٣٩).

٢) الثقات (٢٨٧/٨).

٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٣٤٠/٣ – ٣٤١ رقم ٧٩٠).

٤) تهذيب التهذيب (١٥٤/٤).

٥) السنن الكبرى (٥٨/١٠).

٦) تقريب التهذيب (ص٤٠١ رقم ٢٥١٨).

٣- محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار، أبو بكر، ويقال: أبو عبد الله القرشي المطلبي(ت١٥١) [١].

أقوال النُّقاد فيه:

أ- المُعَدِّلون:

قال شعبة[٢]: "صدوق في الحديث"، وقال ابن سعد[٣]: "كان ثقة، وقد روى الناس عنه"، وقال ابن معين[٤]: "كان ثقة، وكان حسن الحديث"، وقال ابن المديني[٥]: "صالح وسط"، وقال أحمد[٦]: "هو حسن الحديث"، وقال العجلي[٧]: "ثقة"، وقال أبو زرعة[٨]: "صدوق"، وذكره ابن حبان في الثقات[٩]، وقال في موضع آخر[١٠]: "كان من أحسن الناس سياقاً للأخبار، وأحفظهم لمتونها"، وقال ابن عدي[١١]: "لا بأس به"، وقال الذهبي[١٢]: "أحد الأعلام، صدوق قوي الحديث،

---

١) تهذيب الكمال (٤٠٥/٢٤ - ٤٢٩ رقم ٥٠٥٧).

٢) العلل ومعرفة الرجال - رواية ابنه عبد الله (٢١٤/٣ رقم ٤٩٢٤).

٣) الطبقات الكبرى (٣٢١/٧).

٤) تاريخ بغداد (٢٣٣/١).

٥) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص٨٩ رقم ٨٣).

٦) العلل ومعرفة الرجال - رواية المروذي وغيره (ص٦١ رقم ٥٥).

٧) تاريخ الثقات (ص٤٠٠ رقم ١٤٣٣).

٨) الجرح والتعديل (١٩٢/٧).

٩) (٣٨٠/٧ - ٣٨٥).

١٠) مشاهير علماء الأمصار (ص٢٢٢ رقم ١١٠٥).

١١) الكامل في ضعفاء الرجال (١٠٢/٦ - ١١٢ رقم ١٦٢٣).

١٢) المغني في الضعفاء (٢٦٢/٢ رقم ٥٢٧٦).

إمام لا سيما في السير"، وقال ابن حجر[١]: "صدوق يُدلس، ورمي بالتشيع والقدر".

ب- المُجَرِّحون:

قال حماد بن سلمة[٢]: "ما رويت عن ابن إسحاق إلا باضطرار"، وقال ابن معين[٣]: "ثقة، ولكنَّه ليس بِحُجَّة"، وقال مرة[٤]: "أهل المدينة لا يرون أن يُحَدِّثوا عن ابن إسحاق؛ وذلك أنَّه كان قدرياً"، وقال في موضع آخر[٥]: "ضعيف"، وقال أحمد[٦]: "كان رجلاً يشتهي الحديث فيأخذ كتب الناس فيضعها في كتبه"، وقال مرة[٧]: "ليس بحجة"، وقال في موضع آخر[٨]: "كثير التدليس جداً، قيل له: فإذا قال أخبرني، وحدثني فهو ثقة؟ قال: هو يقول أخبرني ويُخالف"، وقال أبو داود[٩]: "قدري معتزلي"، وقال أبو حاتم[١٠]: "ليس عندي في الحديث بالقوى، ضعيف الحديث، وهو أحب إليَّ من أفلح بن سعيد، يُكتب حديثه"، وقال

---

١) تقريب التهذيب (ص٨٢٥ رقم ٥٧٦٢).
٢) سير أعلام النبلاء (٥٢/٧).
٣) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (١٦٦/١ رقم ١٠٤٧).
٤) معرفة الرجال – رواية ابن محرز (١١٨/١ رقم ٥٧٨).
٥) تاريخ بغداد (٢٣١/١).
٦) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص٢١٤ رقم ١٧٧).
٧) تاريخ بغداد (٢٣٠/١).
٨) سؤالات أبي بكر الأثرم للإمام أحمد (ص١٧٣ رقم ٣٠٤).
٩) ميزان الاعتدال (٤٦٩/٣).
١٠) الجرح والتعديل (١٩١/٧ – ١٩٤ رقم ١٠٨٧).

النسائي[١]: "ليس بالقوي"، وقال الدراقطني[٢]: – عنه وعن أبيه – "لا يُحتج بهما، وإنما يُعتبر بهما".

الدِّراسة والترجيح: اختلف النُّقاد في الحكم على محمد بن إسحاق بين مُعدِّل ومُجرِّح، كما اختلف المعدِّلون في تحديد المرتبة التي يستحقها، فوثَّقه مطلقاً ابن سعد، والعجلي – وهما متسامحان في التوثيق – وعدَّه جمهور المعدِّلين في الدرجة التي تليها، وأما المجرِّحون فقد أطبقوا جميعاً على عدِّه في مرتبة من يُكتب حديثه للاعتبار، ومما أُخذ على محمد بن إسحاق سوء المذهب والتدليس. أما سوء المذهب؛ فقد رُمي بالقدر، قال ابن معين: "كان قدرياً"، وقال أبو داود: "قدري معتزلي"؛ إلا أن هذه التهمة قد نفاها عنه ابن نمير حيث قال:[٣]: "كان محمد بن إسحاق يُرمى بالقدر، وكان أبعد الناس منه".

وأما التدليس؛ فقال أحمد: "كثير التدليس جداً"، وعدَّه الحافظ ابن حجر في الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين[٤]، الذين قال عنهم في – فاتحة رسالته –: "الرابعة: من اتفق على أنَّه لا يُحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل".

وخلاصة القول: إنَّ محمد بن إسحاق صدوق حسن الحديث فيما رواه عن المعروفين، وصرَّح فيه بالسماع، وضعيف فيما رواه عن الضعفاء والمجهولين، وما انفرد به يُعدّ شاذاً ومنكراً. قال ابن نمير[٥]: "إذا حدَّث عن من سمع منه من

---

١) الضعفاء والمتروكون له (ص٢١١ رقم ٥٣٨).

٢) سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني (ص٥٨ رقم ٤٢٢).

٣) تاريخ بغداد (٢٢٥/١ – ٢٢٦).

٤) تعريف أهل التقديس (ص٥١ رقم ١٢٥).

٥) الكامل في ضعفاء الرجال (١٠٦/٦).

المعروفين فهو حسن الحديث صدوق، وإنما أتي من أنه يحدث عن المجهولين أحاديث باطلة"، وقال الذهبي[1]: "وأما في أحاديث الأحكام؛ فينحط حديثه فيها عن رتبة الصحة إلى رتبة الحسن، إلا فيما شذ فيه، فإنَّه يُعد منكراً"، وقال أيضاً[2]: "فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال، صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة؛ فإن في حفظه شيئاً، وقد احتج به أئمة، والله أعلم".

٤- الزُّهري، تقدم في الحديث رقم [١] وهو "متفق على جلالته وإتقانه وثبته".

٥- عروة بن الزُّبير، تقدم في الحديث رقم [١] وهو "ثقة فقيه مشهور".

٦- عائشة (رضي الله عنها) تقدمت في الحديث رقم [١]

٧- أبو هريرة (رضي الله عنه) تقدم في الحديث رقم [١]

الحكم على الحديث:

سنده ضعيف، سلمة بن الفضل عنده مناكير، ومحمد بن إسحاق كثير التدليس وقد عنعن، وقد ورد المتن موقوفاً على أبي هريرة، وفي سنده سُهيل بن أبي صالح "تغير حفظه بأخرة"، وروي الحديث من وجه آخر[3] من طريق الزهري به نحوه، وفي سنده عبد العزيز بن أبان وهو "متروك"؛ فلا يُستشهد به.

٦) عن رجل، أنَّ مولاةً للنَّبي (ﷺ) حدَّثته، أنَّ النَّبي (ﷺ) أعطاها جارية، وأن تلك الجارية ولدت من الزّنا، فسألت رسول الله (ﷺ) عن عتق ولدها ذلك؟ فقال لها رسول الله (ﷺ): "إِنَّكِ أَنْ تَصَدَّقِي بِصَدَقَةٍ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَعْتِقِيهَا".

تخريجه:

---

١) سير أعلام النبلاء (٣٧/٧ - ٥٥ رقم ١٥).

٢) ميزان الاعتدال (٤٦٨/٣ - ٤٧٥ رقم ٧١٩٧).

٣) الحديث الرابع من هذه الدِّراسة.

أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٤٥٧/٧ ح رقم ١٣٨٧٨) من طريق يحيى بن أبي كثير، أنَّ رجلاً حدَّثه، أنَّ مولاة للنَّبي (ﷺ) ... الحديث.

وأخرجه إسحاق بن راهويه في "المسند" (١٠٩/٥ ح رقم ٢٢١٤) من طريق يحيى بن أبي كثير، قال: حدثني رجل من أصحابنا، عن رجل، أنَّ مولاة للنَّبي (ﷺ) حدَّثته أنَّ رسول الله (ﷺ) أعطاها جارية، وأن تلك الجارية ولدت من زنا, وإنها أرادت أن تعتق ولدها, فاستأمرت رسول الله (ﷺ) في ذلك, فقال رسول الله (ﷺ): "لَأَنْ تَتَصَدَّقِي بِصَدَقَةٍ خَيْرٌ لَكِ مِنْ أَنْ تُعْتِقِيهَا, وَلَكِنِ اسْتَخْدِمِيهَا".

وأورده ابن حجر في "المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية" (م٤٨٩/٧ ح رقم ١٥٢٧) وعزاه لإسحاق، وساقه بسنده، وقال عقبه: "رجاله ثقات إلا الرجل المبهم، وشيخه كذلك".

رجال الإسناد:

١- يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي، ثقة ثبت؛ لكنَّه يُدلس ويُرسل، من الخامسة، مات سنة اثنتين وثلاثين، وقيل قبل ذلك روى له الجماعة[١].

٢- رجل مبهم.

٣- رجل مبهم.

٤- مولاة للنَّبي (ﷺ)، مبهمة.

---

١) تقريب التهذيب (ص١٠٦٥ رقم ٧٦٨٢).

الحكم على الحديث:

في سنده ثلاثة رواة مبهمون، ومتنه منكر؛ لمخالفته لهديه (ﷺ) في حسن تعامله مع الرقيق، وحثِّه (ﷺ) على العتق. قال (ﷺ): "مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهَا عُضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ مِنْ النَّارِ حَتَّى فَرْجَهُ بِفَرْجِهِ"[1]

٧) عن ميمونة بنت سعد (رضي الله عنها) مولاة النَّبي (ﷺ)، أنَّ رسول الله (ﷺ) سئُل عن ولد الزّنا؟ فقال: "لَا خَيْرَ فِيهِ, نَعْلَانِ أُجَاهِدُ بِهِمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ عِتْقِ وَلَدِ الزِّنَا".

تخريجه:

أخرجه ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٣٠٥/٨)، وإسحاق بن راهويه في "المسند" (١٠٨/٥ ح رقم ٢٢١٣)، وأحمد في "المسند" (٥٩٦/٤٥ ح رقم ٢٧٦٢٤)، وابن ماجة في "السنن" (٨٤٦/٢ ح رقم ٢٥٣١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢١٠/٦ ح رقم ٣٤٤١)، والنسائي في "السنن الكبرى"(١٧٥/٣ ح رقم ٤٩١٣)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٧٧/٢ ح رقم ٩١٧)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٣٤/٢٥ ح رقم ٥٨)، والحاكم في "المستدرك" (٣٩٦/٨ ح رقم ٧٠٠٠)، وأبو نعيم الأصبهاني في "معرفة الصحابة" (٣٤٤٣/٦ ح رقم ٧٨٣٧)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٤٠٨/٣٤).

جميعهم من طرق عن إسرائيل، عن زيد بن جُبير، عن أبي يزيد الضِّنِّي[2]، عن ميمونة بنت سعد به مثله.

---

١) أخرجه مسلم في "الصحيح" (١١٤٧/٢ ح رقم ٢٢/١٥٠٩) من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه).

٢) ورد عند ابن سعد (عن أبي زيد الضِّبِّي)، وعند الحاكم (عن أبي يزيد الضِّبِّي) وكلاهما تصحيف.

قال ابن عبد البر في "الاستيعاب في معرفة الأصحاب" (١٩١٨/٤): "حديث ليس بالقوي".

وذكره البوصيري في "مصباح الزُّجاجة" (٢٩٨/٢) وقال: "هذا إسناد ضعيف؛ أبو يزيد الضِّنِّي قال ابن ماكولا: هو بكسر الضاد وتشديد النون، وكذا قال عبد الغني بن سعيد، وزاد منكر الحديث، وقال البخاري، والذهبي: مجهول، وقال الدارقطني: ليس بمعروف".

وأورده السيوطي في "الجامع الصغير" (٥٥٥/٢ ح رقم ٩٢٧٩) من حديث ميمونة بنت سعد، وعزاه لأحمد، وابن ماجة، والحاكم، وضعَّفه، ووافقه الألباني في "ضعيف الجامع الصغير وزيادته" (١٤/٦ ح رقم ٥٩٧٢).

رجال الإسناد:

١- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، الهمداني، أبو يوسف الكوفي، ثقة تُكلم فيه بلا حجة، من السابعة مات سنة ستين وقيل بعدها، روى له الجماعة[١].

٢- زيد بن جبير بن حَرْمل - بفتح المهملة وسكون الراء - الطَّائي، ثقة من الرابعة، روى له الجماعة[٢].

٣- أبو يزيد الضِّنِّي[٣] [٤].

---

١) تقريب التهذيب (ص١٣٤ رقم ٤٠٥).

٢) المصدر نفسه (ص٣٥١ رقم ٢١٣٣).

٣) الضِّنِّي: بكسر الضاد والنون المشددة، وهو أبو يزيد الضِّنِّي، روى عن ميمونة بنت سعد مولاة النبي (ﷺ). الإكمال لابن ماكولا (٢٣١/٥) وله ترجمة في تهذيب الكمال (٤٠٨/٣٤ - ٤٠٩).

٤) تصحف في كثير من كتب التراجم إلى (الضِّبِّي) بالباء الموحدة، والصواب ما أثبته.

قال البخاري[١]: "لا أعرف اسمه، وهو رجل مجهول"، وقال الدارقطني[٢]: "ليس بمعروف"، وقال عبد الغني بن سعيد[٣]: "منكر الحديث"، وقال ابن حزم[٤]: "مجهول"، وكذا قال الذهبي[٥]، وابن حجر[٦].

الدِّراسة والترجيح: أطبق علماء الجرح والتعديل على جهالة أبي يزيد الضِّنِّي عدا عبد الغني بن سعيد، قال: "منكر الحديث"، وبالتتبع لأحاديث أبي يزيد لم أقف له إلا على حديثين هذا أحدهما، والآخر – مروي عنه بهذا الإسناد أيضاً – أنَّ رسول الله (ﷺ)، سُئل عن رجل قبَّل امرأته وهما صائمان؟ قال: "قد أفطرا"[٧]. قال البخاري: "هذا حديث منكر، لا أُحدِّث به"[٨]، وقال الألباني[٩]: "وهو باطل مخالف لهديه (ﷺ)"، فمثل هذا لا تُحتمل منه النَّكارة لندرة مروياته.

وخلاصة القول: إنَّ أبا يزيد الضِّنِّي متروك، لا يُكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار، والله أعلم.

٤– ميمونة بنت سعد، ويُقال سعيد: كانت تخدم النبيّ (ﷺ)، وروت عنه، روى عنها زياد وعثمان ابنا أبي سودة، وهلال بن أبي هلال، وأبو يزيد الضِّنِّي،

---

١) العلل الكبير للترمذي (ص١١٧).
٢) السنن له (١٥٣/٣).
٣) تهذيب التهذيب (٢٨٠/١٢).
٤) المحلى (٢٠٩/٦).
٥) ديوان الضعفاء والمتروكين (٥٢٠/٢ رقم ٥٠٨٢).
٦) تقريب التهذيب (ص١٢٢٥ رقم ٨٥١٩).
٧) أخرجه أحمد في المسند (٥٩٧/٤٥ ح رقم ٢٧٦٢٥)، وابن ماجة في السنن (٥٣٨/١ ح رقم ١٦٨٦)، والطبراني في المعجم الكبير (٣٤/٢٥ ح رقم ٥٧).
٨) العلل الكبير للترمذي (ص١١٧).
٩) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٢٢٦/١٠).

وآمنة بنت عمر بن عبد العزيز، وأيّوب بن خالد بن صفوان، وطارق بن عبد الرّحمن، وغيرهم[1].

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف جداً، آفته أبو يزيد الضِّنّي متروك، والمتن ضعَّفه السيوطي، والألباني كما تقدم في التخريج.

٨) عن ميمونة (رضي الله عنها) زوج النَّبي (ﷺ) قالت: سمعت رسول الله (ﷺ) يقول: "لَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ مَا لَمْ يَفْشُ فِيهِمْ وَلَدُ الزِّنَا، فَإِذَا فَشَا فِيهِمْ وَلَدُ الزِّنَا، فَيُوشِكُ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِعِقَابٍ".

تخريجه:

أخرجه أحمد في "المسند" (٤٤/٤١٢ – ٤١٣ ح رقم ٢٦٨٣٠)، من طريق سلمة بن الفضل.

ومن طريق أحمد أخرجه الثعلبي في "الكشف والبيان" (١٠/١٤)

وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (١/١٣٨)، وأبو يعلى في "المسند" (١٣/٦ ح رقم ٧٠٩١)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٤/٢٣ ح رقم ٥٥) من طريق جرير بن حازم.

كلاهما (سلمة بن الفضل، وجرير بن حازم) عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، عن محمد بن عبد الرحمن بن لبيبة، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن ميمونة (رضي الله عنها) زوج النَّبي (ﷺ)، قالت: سمعت رسول الله (ﷺ) يقول: "لَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ مَا لَمْ يَفْشُ فِيهِمْ وَلَدُ الزِّنَا، فَإِذَا فَشَا فِيهِمْ وَلَدُ الزِّنَا، فَيُوشِكُ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللَّهُ (عز وجل) بِعِقَابٍ". هذا لفظ أحمد.

---

١) الإصابة في تمييز الصحابة (١٤/٢٢٥ رقم ١١٩٢٠).

ولفظ أبي يعلى، والطبراني: "لَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ مُتَمَاسِكٌ أَمْرُهَا مَا لَمْ يَظْهَرْ فِيهِمْ وَلَدُ الزِّنَا، فَإِذَا ظَهَرُوا خَشِيتُ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللهُ بِعِقَابٍ". وأما البخاري فساق السند فقط ثم قال: "في أولاد الزّنا".

وذكره المنذري في "الترغيب والترهيب" (١٩١/٣) وقال: "رواه أحمد وإسناده حسن، وفيه ابن إسحاق وقد صرَّح بالسماع".

والهيثمي في "مجمع الزوائد" (٢٥٧/٦) وقال: "فيه محمد بن عبد الرحمن بن لبيبة، وثَّقه ابن حبان، وضعَّفه ابن معين، ومحمد بن إسحاق قد صرح بالسماع؛ فالحديث صحيح أو حسن ".

والألباني في "صحيح الترغيب والترهيب" (٣٠٦/٢ ح رقم ٢٤٠٠)، وقال: "حسن لغيره".

رجال الإسناد:

١- محمد بن إسحاق، تقدم في الحديث رقم [٥] وهو "صدوق حسن الحديث فيما رواه عن المعروفين، وصرَّح فيه بالسماع، وضعيف فيما رواه عن الضعفاء والمجهولين، وما انفرد به يُعدّ شاذاً ومنكراً".

٢- محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان الأموي، أبو عبد الله المدني(ت١٤٥)[١].

قال البخاري[٢]: "لا يكاد يتابع في حديثه"، وقال مرة[٣]: "عنده عجائب"، وقال العجلي[٤]، ...

---

١) تهذيب الكمال (٥١٦/٢٥ - ٥٢٣ رقم ٥٣٦٤).

٢) التاريخ الأوسط (٤٦٦/٣ رقم ٦٩٣).

٣) الضعفاء الصغير (ص٢١١ رقم ٣٢٥).

٤) تاريخ الثقات (ص٤٠٦ رقم ١٤٧٢).

...والنسائي[١]: "ثقة"، وقال مسلم[٢]: "منكر الحديث"، وقال النسائي مرة[٣]: "ليس بالقوي"، وقال ابن الجارود[٤]: "لا يكاد يتابع على حديثه"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال[٥]: "في حديثه عن أبي الزناد بعض المناكير"، وقال ابن عدي[٦]: "حديثه قليل، ومقدار ما له يُكتب"، وقال أبو أحمد الحاكم[٧]: "ليس بالقوي عندهم"، وكذا قال الذهبي[٨]، وقال ابن حجر[٩]: "صدوق".

الدِّراسة والترجيح: كاد النُّقاد أن يُجمعوا على جرح محمد بن عبد الله بن عمرو الأموي؛ لولا تعديل العجلي، والنسائي، وابن حبان، أمَّا الأول والأخير، فتساهلهما في التوثيق ظاهر، وأمَّا الثاني فتوثيقه مدفوع بقوله الآخر: "ليس بالقوي"، ثم إنَّ المجرِّحين جعلوه في مرتبة من ضَعْفه مُحتمل، وشذَّ مسلم فوهاه جداً، وبالتتبع لأحاديثه وجدتُ أغلبها مما ضعَّفه العلماء على قلة مروياته، وقد قال ابن عدي – وهو الخبير بسبر الروايات –: "حديثه قليل، ومقدار ما له يُكتب".

وخلاصة القول: إنَّ محمد بن عبد الله بن عمرو الأموي ضعيف يُكتب حديثه للاعتبار، والله أعلم.

---

١) تهذيب الكمال (٥١٨/٢٥).
٢) الكنى والأسماء (٤٨٧/١ رقم ١٨٨٤).
٣) ميزان الاعتدال (٥٩٣/٣).
٤) تهذيب التهذيب (٢٦٩/٩).
٥) (٤١٧/٧).
٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٢١٨/٦ – ٢١٩ رقم ١٦٨٩).
٧) تاريخ مدينة دمشق (٣٨٤/٥٣ – ٣٨٥).
٨) المقتنى في سرد الكنى (٤١/٢ رقم ٣٦٣٩).
٩) تقريب التهذيب (ص٨٦٤ رقم ٦٠٧٦).

٣- محمد بن عبد الرحمن بن لَبِيْبَة - بفتح اللام وكسر الموحدة وسكون التحتانية وفتح الموحدة الأخرى - ويُقال ابن أبي لَبِيْبَة، المكي، ضعيف، كثير الإرسال، من السادسة، روى له أبو داود، والنسائي[١].

٤- عبيد الله بن علي بن أبي رافع المدني[٢].

قال ابن معين[٣]: "لا بأس به"، وقال ابن أبي حاتم[٤]: "سألت أبي عن عبيد الله بن علي بن أبي رافع؟ قال: لا بأس بحديثه، ليس منكر الحديث. قلت يُحتج بحديثه؟ قال: لا، هو يُحدِّث بشيء يسير، وهو شيخ"، وذكره ابن حبان في الثقات[٥]، وقال الذهبي[٦]: "صويلح فيه لين"، وقال مرة[٧]: "صويلح الحديث، فيه شيء"، وقال ابن حجر[٨]: "ليِّن الحديث".

الدِّراسة والترجيح: لم يتكلم في عبيد الله بن علي بن أبي رافع من النُّقاد المتقدمين إلا ابن معين، وأبو حاتم؛ فالأول متساهل في التوثيق، والآخر متشدد في الجرح، ولخَّص ابن حجر القول فيه بـ: "ليِّن الحديث".

---

١) تقريب التهذيب (ص٨٧٠ رقم ٦١٢٠).
٢) تهذيب الكمال (١٢٠/١٩ - ١٢٣ رقم ٣٦٦٦).
٣) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (٣٥٢/٢ رقم ٣٣٣٣).
٤) الجرح والتعديل (٣٢٨/٥ رقم ١٥٤٩).
٥) (٦٩/٥).
٦) المغني في الضعفاء (٣٠/٢ رقم ٣٩٣٩).
٧) ميزان الاعتدال (١٤/٣ رقم ٥٣٨٥).
٨) تقريب التهذيب (ص٦٤٣ رقم ٤٣٥١).

٥- ميمونة بنت الحارث الهلالية زوج النَّبي (ﷺ)، قيل: كان اسمها "برة" فسمَّاها النَّبي (ﷺ) ميمونة، وتزوجها سنة سبع بسرف، وماتت ودفنت بها، سنة إحدى وخمسين، وقيل: سنة ثلاث وستين عام الحرة[١].

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، محمد بن إسحاق، مدلِّس، وقد عنعن، ومحمد بنُ عبد الله بن عمرو، ومحمد بن عبد الرحمن بن لَبيبَة: ضعيفان، وعُبيد الله بن أبي رافع: هو عبيد الله بن علي بن أبي رافع، "ليِّن الحديث".

فائدة:

قال السندي: "فإذا فَشَا فيهم ولدُ الزِّنا"؛ وذلك لأن الغالب من حال أولاد الزِّنا قلةُ الصَّلاح، وكثرةُ الفساد، فبذلك يستحقُّون العقاب، لا بمجرد كونهم أولادَ الزِّنا، فإنَّ هذا ليس فيما يُوجب عقابَهم، إذ ليس ذاك من أعمالهم، ويُحتمل أن هذا كنايةٌ عن كثرة الزِّنا، وهي ممَّا تصلحُ لاستحقاقِ العقاب، والله أعلم".

٩) عن عبد الله بن عمرو (رضي الله عنهما) أنَّ النَّبي (ﷺ) قال: "لَمَّا ذَرَأَ اللَّهُ تَعَالَى لِجَهَنَّمَ مَنْ ذَرَأَ، كَانَ وَلَدُ الزِّنَا مِمَّنْ ذَرَأَ لِجَهَنَّمَ".

تخريجه:

أخرجه ابن أبي عاصم في "السُنَّة" (١/١٨١ - ١٨٢ ح رقم ٤١٧)، والطبري في "جامع البيان عن تأويل آي القرآن" (٩/١٣١)، وابن أبي حاتم في "تفسير القرآن العظيم" (٥/١٦٢٢ ح رقم ٨٥٧٧)، وابن النَّجار في "ذيل تاريخ بغداد" (٣/٩٣).

أربعتهم من طرق عن مروان بن معاوية، عن الحسن بن عمرو الفُقيمي، عن معاوية بن إسحاق، عن جليس له بالطائف، عن عبد الله بن عمرو به مثله.

---

١) أسد الغابة (٦/٢٧٢ - ٢٧٤ رقم ٧٢٩٧).

وأخرجه أبو الشيخ، وابن مردويه – كما في "الدر المنثور في التفسير المأثور" – (٦١٣/٣) من حديث عبد الله بن عمرو به مثله.

وأخرجه الديلمي في "مسند الفردوس" – كما في "الجامع الكبير" للسيوطي – (٢٠٨/٢ ح رقم ٤٩٨٨) من حديث ابن عمرو به مثله.

وذكره البوصيري في "إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة" (٢٢٦/٨ ح رقم ٧٨٤٢)، وقال: "رواه محمد بن يحيى بن أبي عمر، وفيه راوٍ لم يُسم".

وقال الألباني في "ظِلال الجنَّة في تخريج السُنَّة" (١٨٢/١): "إسناده ضعيف؛ لجهل جليس معاوية بن إسحاق الفزاري، وسائر رجاله ثقات".

رجال الإسناد:

١- مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري، أبو عبد الله الكوفي، نزيل مكة ودمشق، ثقة حافظ، وكان يدلس أسماء الشيوخ، من الثامنة مات سنة ثلاث وتسعين، روى له الجماعة[١].

٢- الحسن بن عمرو الفُقَيمي – بضم الفاء وفتح القاف – الكوفي، ثقة ثبت، من السادسة مات سنة ثنتين وأربعين، روى له الجماعة إلا مسلم والترمذي[٢].

٣- معاوية بن إسحاق بن طلحة القرشي، أبو الأزهر التيمي، روى له البخاري، وابن ماجة، والنَّسائي[٣].

---

١) تقريب التهذيب (ص٩٣٢ رقم ٦٦١٩).

٢) المصدر نفسه (ص٢٤١ رقم ١٢٧٧).

٣) تهذيب الكمال (١٦٠/٢٨ – ١٦١ رقم ٦٠٤٤).

قال ابن سعد[١]، وابن معين[٢]، وأحمد[٣]، والعجلي[٤]، والنسائي[٥]، والدارقطني[٦]: "ثقة"، وقال أبوحاتم[٧]، ويعقوب بن سفيان[٨]: "لا بأس به"، وقال أبو زرعة[٩]: "شيخ واهي"، وقال ابن حجر[١٠]: "صدوق ربما وهم".

الدِّراسة والترجيح: أجمع النُّقاد على تعديل معاوية بن إسحاق القرشي، وشذَّ أبو زرعة فقال: "شيخ واهي" ولم يذكر سبباً لجرحه، ومعلوم عند أئمة النقد أن من ثبتت عدالته لا يُقبل في حقه الجرح إلا إن كان مفسراً؛ لذا فهو ثقة، وكفى بتعديل أبو حاتم، والنسائي له، وهما المتعنتان في التوثيق.

٤- جليس بالطائف، مبهم.

٥- عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم، أبو محمد وقيل: أبو عبد الرحمن السهمي، أحد السابقين المكثرين من الصحابة، وأحد العبادلة الفقهاء، مات في ذي الحجة ليالي الحرة على الأصح[١١].

---

١) الطبقات الكبرى (٣٣٩/٦).

٢) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص١٧١ رقم ٦١٣).

٣) العلل ومعرفة الرجال (٤٨٢/٢ رقم ٣١٦٨).

٤) تاريخ الثقات (ص٤٣٢ رقم ١٥٩١).

٥) تهذيب التهذيب (٢٠٢/١٠).

٦) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص٢٧٨ رقم ٤٩٦).

٧) الجرح والتعديل (٣٨١/٨ رقم ١٧٤٧).

٨) المعرفة والتاريخ (٩٥/٣).

٩) الجرح والتعديل (٣٨١/٨).

١٠) تقريب التهذيب (ص٩٥٣ رقم ٦٧٩٦).

١١) الإصابة في تمييز الصحابة (٣٠٨/٦ – ٣١٢ رقم ٤٨٦٩).

الحكم على الحديث:

سنده ضعيف؛ من أجل إبهام شيخ معاوية بن إسحاق، وهو جليس له بالطائف، ومتنه منكرٌ، ومما تلوح عليه علامات الوضع؛ لمخالفته قول الله تعالى: ﴿وَلاَ تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلاَّ عَلَيْهَا وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ثُمَّ إِلَى رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾. [سورة الأنعام آية ١٦٤]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَى حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾ [سورة فاطر آية ١٨].

١٠) عن عبد الله بن عمرو (رضي الله عنهما) قال: قال رسول الله (ﷺ): "أَوْلَادُ الزِّنَا يُحْشَرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي صُورَةِ الْقِرَدَةِ وَالْخَنَازِيرِ".

تخريجه:

أخرجه أبو بكر ابن أبي شيبة في "المسند" – كما في "المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية" – (م٤١/٩ ح رقم ١٨٥٢)، والعُقَيلي في "الضعفاء الكبير" (٧٥/٢)، والثعلبي في "الكشف والبيان" (١٤/١٠)، والخطيب البغدادي في "تالي تلخيص المتشابه" (٥٤/١ ح رقم ٧)، وفي "المتفق والمفترق" (١٥٩٨/٣ ح رقم ١٠٥٦).

أربعتهم من طرق عن حمَّاد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن زيد بن عياض، عن عيسى بن حِطَّان، عن عبد الله بن عمرو[١] به مثله.

ومن طريق العُقَيلي أخرجه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٠٩/٣) وقال: "موضوع لا أصل له"، ووافقه السيوطي في "اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" (١٩٢/٢).

---

١) ورد في الضعفاء الكبير "عبد الله بن عمر" وهو تصحيف.

وسُئل عنه السخاوي في "الأجوبة المرضية فيما سُئل السخاوي عنه من الأحاديث النَّبويَّة" (٩٨/١) فقال: "سنده ضعيف جداً".

وذكره الفتني في "تذكرة الموضوعات" (ص١٨٠)، والشوكاني في "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة" (ص٢٠٤ ح رقم ٩) وحكما عليه بالوضع، والألباني في "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة" (٢٦٨/٢ ح رقم ٨٧٧) من حديث عبد الله بن عمرو وقال: "منكر".

رجال الإسناد:

١- حمَّاد بن سلمة بن دينار، أبو سلمة البصري، ثقه عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغيَّر حفظه بأخرة، من كبار الثامنة، مات سنة سبع وستين، روى له مسلم والأربعة[١].

٢- علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي، البصري، أصله حجازي، وهو المعروف بعلي بن زيد بن جدعان، يُنسب أبوه إلى جد جده، ضعيف، من الرابعة مات سنة إحدى وثلاثين وقيل قبلها، روى له مسلم والأربعة[٢].

٣- زيد بن عياض، أبو عياض البصري[٣].

ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وسكت عنه[٤]. وروى العُقَيلي[٥] من طريق سلام بن أبي مطيع أنَّه قال: "حدَّث رجلٌ أيوبَ يوماً حديثاً، فأنكره أيوب! فقال

---

١) تقريب التهذيب (ص٢٦٨ - ٢٦٩ رقم ١٥٠٧).

٢) المصدر نفسه (ص٦٩٦ رقم ٤٧٦٨).

٣) الضعفاء والمتروكين لابن جوزي (٣٠٦/١).

٤) (٥٦٩/٣ رقم ٢٥٨٠).

٥) الضعفاء الكبير (٧٥/٢ رقم ٥٢١).

أيوب: من حدَّثك بهذا؟ قال: محمد بن واسع قال: بخٍ ثقة، قال: عمن؟ قال: عن زيد بن عياض قال: لا تزده".

قال الألباني[1] – **مفسراً قول أيوب هذا** –: " كأن أيوب (~) يغمز من زيد بن عياض، فيقول للرجل حينما ذكره: (لا تزده). أي: لا تزد في ذكر من فوقه من الإسناد؛ لأنَّه سقط ما دام أنَّه من طريق ابن عياض".

الدِّراسة والترجيح: لم أجد أحداً من النُّقاد تكلم في زيد بن عياض سوى أيوب السختياني، لكن كلامه يُوحي بسقوط ابن عياض وطرح حديثه؛ لأنَّ النَّكارة ظاهرة على مروياته – على قلتها – بل حديثه هذا مخالف لأصل إسلامي عظيم وهو قول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾[2]، ثم إني لم أقف له إلا على حديثين، حكم عليها الأئمة بالوضع، قال العُقَيلي[3] – بعد أن أخرجهما –: "لا يحفظان من وجه يثبت".

وخلاصة القول: إنَّ زيد بن عياض متروك، لا يُكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار، والله أعلم.

٤– عيسى بن حِطَّان الرَّقاشي[4].

---

١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٢٦٨/٢).

٢) سورة الأنعام (آية ١٦٤).

٣) الضعفاء الكبير (٧٥/٢).

٤) تهذيب الكمال (٥٩٠/٢٢ – ٥٩١ رقم ٤٦٢٠).

قال البخاري[١]: "رجل مجهول"، وقال العجلي[٢]: "ثقة"، وذكره ابن حبان في الثقات[٣]، وقال ابن عبد البر: "عبد الملك بن مسلم، وعيسى بن حِطَّان ليسا ممن يُحتج بحديثهما"[٤]، وقال الذهبي[٥]: "وُثِّق"، وقال ابن حجر[٦]: "مقبول".

الدِّراسة والترجيح: لم يُعدِّل ابن حِطَّان سوى العجلي، وابن حبان وهما سمحان في التوثيق، ووصْفُ البخاري له بـ: "رجل مجهول"، يرده قول ابن عبد البر: "ليس ممن يُحتج بحديثه"؛ لأنَّ مَنْ عَلِم حُجَّة على من لم يعلم. **وخلاصة القول:** إنَّ عيسى بن حِطَّان الرَّقاشي ضعيف يُكتب حديثه للاعتبار، والله أعلم.

٥- عبد الله بن عمرو (رضي الله عنهما) تقدم في الحديث رقم [٩]

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف جداً؛ من أجل زيد بن عياض، وهو متروك، وفيه علة أخرى وهي الرَّقاشي قال ابن عبد البر: "ليس ممن يُحتج بحديثه"، والمتن منكرٌ؛ لمخالفته قول الله تعالى: ﴿وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾؛ لذا حكم عليه جماعة من الأئمة بالوضع، منهم: ابن الجوزي، والسيوطي، والفتني، والشوكاني. كما تقدم في التخريج.

١١) عن النعمان بن بشير (رضي الله عنهما) قال: "صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نِفَاسِهَا مِنَ الزِّنَا وَعَلَى وَلَدِهَا".

تخريجه:

---

١) العلل الكبير (ص٤٤).

٢) تاريخ الثقات (ص٣٧٩ رقم ١٣٣٠).

٣) (٥/٢١٣ - ٢١٤).

٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/١٢٠٦).

٥) الكاشف (٢/٣٦٦ رقم ٤٤٣٥).

٦) تقريب التهذيب (ص٧٦٦ رقم ٥٣٢٤).

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤/٣ ح رقم ١١٨٦٠)، وأحمد بن منيع في "المسند" – كما في "المطالب العالية بزوائد المساند الثمانية" – (م٤٣١/٥ ح رقم ٨٧٤) كلاهما من طريقين عن سفيان الثوري، عن جابر، عن عمرو بن يحيى به مثله.

وأخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٥٣٤/٣ ح رقم ٦٦١٢) عن الثوري، عن جابر، عن أبي النعمان، عن عمرو بن يحيى قال: "صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) عَلَى وَلَدِ الزِّنَا، وَأُمُّهُ مَاتَتْ فِي نِفَاسِهَا".

وأورده البوصيري في "إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة" (٤٧٨/٢ – ٤٧٩ ح رقم ١٩٢٧) من حديث النعمان بن بشير، وعزاه لابن منيع، وأعلَّه بجابر الجُعفي.

وله شاهد من حديث ابن عمر (رضي الله عنهما) أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٣٨٦/١٢ ح رقم ١٣٤٢٨) من طريق علي بن الحسن بن شقيق

والخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (٢٦٦/٣)، وأبو طاهر السِّلَفي في "الطيوريات" (٩٨٧/٣ – ٩٨٨ ح رقم ٩٢٠) من طريق الفضل بن موسى.

كلاهما (علي، والفضل) عن أبي حمزة السُّكَّري، عن محمد بن زياد، عن نافع، عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال: "صَلَّى رَسُولُ اللهِ (ﷺ) عَلَى زَانِيَةٍ مَاتَتْ فِي نِفَاسِها هِيَ وَابْنَتُهَا ". واللفظ للخطيب.

وأضاف الخطيب – بعده – قائلاً: "حدثنا أحمد بن محمد بن غالب قال: قلت لأبي الحسن الدارقطني: أبو حمزة السكري عن محمد بن زياد؟ قال: هذا الذي يحدث عن نافع عن ابن عمر، شيخ أبي حمزة مجهول، والحديث منكر. قلت: حديث أنَّ النَّبي (ﷺ) صلى على زانية وابنتها؟ قال: نعم! قلت: يترك؟ قال: نعم!".

وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٣/٤١): "فيه محمد بن زياد صاحب نافع، ولم أجد من ترجمه".

رجال الإسناد:

١- سفيان الثوري، تقدم في الحديث رقم [٢] وهو "ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة".

٢- جابر بن يزيد بن الحارث الجُعفي، أبو عبد الله الكوفي (ت١٢٧) وقيل: (١٣٢)[١].

أقوال النقاد فيه:

أ- المعَدِّلون:

قال شعبة[٢]: "جابر صدوق في الحديث، وقال مرة[٣]: "كان جابر إذا قال: حدثنا، وسمعت، فهو من أوثق الناس"، وقال وكيع[٤]: "مهما شككتم في شيء فلا تشكوا أن جابر بن يزيد أبو محمد الجعفي ثقة"، وقال سفيان الثوري[٥]: كان جابر ورعاً في الحديث، ما رأيت أورع في الحديث منه".

---

١) تهذيب الكمال (٤/٤٦٥ - ٤٧٢ رقم ٨٧٩).

٢) الجرح والتعديل (٢/٤٩٧).

٣) ميزان الاعتدال (١/٣٧٩).

٤) الجرح والتعديل (١/٢٢٥).

٥) تهذيب الكمال (٤/٤٦٧).

ب- المجَرّحون:

قال إسماعيل بن أبي خالد[١]: "سمعت الشعبي يقول لجابر الجعفي: والله لا تموت حتى تأتيهم بالكذب، قال: فما مات حتى أتاهم بالكذب"، وقال أبو غسان محمد بن عمرو[٢]: "سمعت جريراً يقول: لقيت جابر بن يزيد الجعفي فلم أكتب عنه، كان يؤمن بالرجعة"، وقال يحيى بن سعيد[٣]: " تركنا جابراً قبل أن يقدم علينا الثوري"، وقال ابن سعد[٤]: "كان ضعيفاً جداً في رأيه وحديثه"، وقال ابن معين[٥]: "لا يُكتب حديثه ولا كرامة"، وقال مرة[٦]: "ليس بشيء"، وقال البخاري[٧]: "تركه عبد الرحمن بن مهدي"، وقال مسلم[٨]: "متروك الحديث"، وقال أبو حاتم[٩]: "يُكتب حديثه على الاعتبار ولا يُحتج به"، وقال النسائي[١٠]، والدارقطني[١١]: "متروك"، وقال النسائي مرة[١٢]: "ليس بثقة ولا يُكتب حديثه"، وقال ابن حبان[١٣]:

---

١) الضعفاء الكبير (١٩٢/١).
٢) تاريخ الثقات – المقدِّمة – (ص١١).
٣) الضعفاء الصغير (ص٥٣).
٤) الطبقات الكبرى (٤٥/٦).
٥) تاريخ ابن معين – رواية الدوري – (٢٦٨/١ رقم ١٧٦٩).
٦) المصدر نفسه (٢١٠/١ رقم ١٣٥٦).
٧) التاريخ الكبير (٢١٠/٢ – ٢١١ رقم ٢٢٢٣).
٨) الكنى والأسماء (٧٢٥/٢ رقم ٢٩١٨).
٩) الجرح والتعديل (٤٩٧/٢ – ٤٩٨ رقم ٢٠٤٣).
١٠) الضعفاء والمتروكون له (ص٧١ رقم ١٠٠).
١١) السنن له (٢٥٣/٢).
١٢) تهذيب التهذيب (٤٨/٢).
١٣) المجروحين (٢٠٨/١ – ٢٠٩).

"وكان سبئياً من أصحاب عبد الله بن سبأ، وكان يقول: إنَّ علياً (عليه السلام) يرجع إلى الدنيا"، وقال ابن عدي[١]: "وعامة ما قذفوه أنه كان يؤمن بالرجعة، وقد حدَّث عنه الثوري مقدار خمسين حديثاً، ولم يتخلف أحد في الرواية عنه، ولم أر له أحاديث جاوزت المقدار في الإنكار، وهو مع هذا كله أقرب إلى الضعف منه إلى الصدق"، وقال أبو أحمد الحاكم[٢]: "ذاهب الحديث"، وحكم عليه آخرون بأنَّه كذَّاب، منهم: سعيد بن جبير[٣]، وأبو حنيفة[٤]، وليث بن أبي سليم[٥]، وأيوب السختياني[٦]، وزائدة[٧]، وابن عينية[٨]، وأحمد بن خراش[٩]، وابن معين[١٠]، والجوزجاني[١١]، وقال الذهبي[١٢]: "وثَّقه شعبة فشذّ، وتركه الحفَّاظ"، وقال ابن حجر[١٣]: "ضعيف، رافضي"، وقال في موضع آخر[١٤]: "ضعيف جداً".

---

١) الكامل في ضعفاء الرجال (١١٣/٢ – ١٢٠ رقم ٣٢٦).
٢) مغاني الآخيار (١١١/١).
٣) الضعفاء الكبير (١٩١/١ – ١٩٢).
٤) الكامل في ضعفاء الرجال (١١٣/٢).
٥) الموضع السابق.
٦) المجروحين (٢٠٨/١).
٧) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١٦٤/١).
٨) الكامل في ضعفاء الرجال (١١٥/٢).
٩) تهذيب التهذيب (٤٩/٢).
١٠) تاريخ ابن معين – رواية الدوري – (٢١٦/١ رقم ١٣٩٧).
١١) أحوال الرجال (ص٥٠ – ٥١ رقم ٢٨).
١٢) الكاشف (١٧٧/١ – ١٧٨ رقم ٧٤٨).
١٣) تقريب التهذيب (ص١٩٢ – ١٩٣ رقم ٨٨٦).
١٤) التلخيص الحبير (٣٧٢/١).

الدِّراسة والترجيح: عامة النُّقاد على هلاك جابر بن يزيد الجعفي وطرح حديثه، والذي حملهم على غمزه والطعن فيه أمران:

١- سوء المعتقد والغلو فيه، ٢- الكذب.

١- أما المعتقد فإن جابراً اتهم بالرفض بل بالغلو فيه حيث نُسب إليه الإيمان بالرجعة، وهذا مذهب السبئيّة، قال ابن حبان"وكان سبئياً من أصحاب عبد الله بن سبأ وكان يقول إنَّ علياً (عليه السلام) يرجع إلى الدنيا"، وقال ابن عدي: "وعامة ما قذفوه أنه كان يؤمن بالرجعة".

والذي عليه أصول أئمة النَّقد، طرح حديث من تلبَّس بهذه البدعة الغليظة التي لا تُحتمل. قال الذهبي[١]: "ثم بدعة كبرى، كالرفض الكامل والغلو فيه، والحطِّ على أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما) والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يُحتج بهم ولا كرامة. وأيضاً فما أَسْتَحْضِرُ الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يُقبل نقل من هذا حاله! حاشا وكلا"، وقد بيّن ابن حجر[٢] شدَّة غلظ بدعة الإيمان بالرجعة التي اتهم بها جابر الجعفي، فقال: "وأما البدعة فالموصوف بها: إمَّا أن يكون ممن يكفر بها، أو يفسق، فالمكفَّر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفَقاً عليه من قواعد جميع الأئمة كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة، أو غير ذلك وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة".

---

١) ميزان الاعتدال (٦/١).

٢) هدي الساري (ص٣٨٥).

٢- **وأما الكذب:** فقد رماه به جماعة من كبار الأئمة كما تقدم؛ لكن الكثير منهم كذَّبوه لأجل قوله: "عندي خمسون ألف حديث ما حدثت منها بحديث"[١]، ولتفسيره بعض الآيات حسب هواه المنحرف، ولأشياء ذكرها لتأييد بدعته. وقد صرَّح بعضهم بأن كذبه كان في الحديث أيضاً، قال أبو حنيفة[٢]: "ولا لقيت فيمن لقيت أكذب من جابر الجعفي، ما أتيته بشيء قط من رأي إلا جاءني فيه بحديث، وزعم أن عنده كذا وكذا ألف حديث عن رسول الله (ﷺ) لم يَنْطق بها".

ولعلَّ رواية بعض الأئمة عنه كانت قبل أن يُظْهِر سوء المعتقد، قال ابن عيينة[٣]: "كان النَّاس يحملون عن جابر قبل أن يُظْهِر ما أظهر, فلما أظهر ما أظهر اتهمه النَّاس في حديثه, وتركه بعض النَّاس. فقيل له: وما أظهر؟ قال: الإيمان بالرجعة"، وقد اعتذر ابن حبان عن رواية شعبة، والثوري عن جابر، وبيّن أنَّه لا ينبغي الاحتجاج بصنيعهما في ذلك فقال[٤]: "فإن احتج محتج بأن شعبة، والثوري رويا عنه؛ فإن الثوري ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء، بل كان يؤدي الحديث على ما سمع؛ لأن يرغب النَّاس في كتابة الأخبار ويطلبوها في المدن والأمصار، وأما شعبة وغيره من شيوخنا فإنهم رأوا عنده أشياء لم يصبروا عنها، وكتبوها ليعرفوها، فربما ذكر أحدهم عنه الشيء بعد الشيء على جهة التعجب فتداوله النَّاس".

---

١) أحوال الرجال (ص٥١).

٢) المجروحين (٢٠٩/١).

٣) الضعفاء الكبير (١٩٤/١).

٤) المجروحين (٢٠٩/١).

وخلاصة القول: إنَّ جابر بن يزيد الجُعفي متروك، لا يُكتب حديثه ولو على سبيل الاعتبار؛ لشدة غلوه في مذهبه؛ ولحكم جماعة من الأئمة عليه بأنَّه كذَّاب، والله أعلم.

٣- عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن المازني، المدني، ثقة، من السادسة مات بعد الثلاثين، روى له الجماعة[١].

٤- النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الأنصاري، أبو عبد الله الخزرجي، مشهور، له ولأبويه صحبة، وُلد بالمدينة، ثم سكن الشام، وولي إمرة الكوفة، ثم قتل بحمص سنة خمس وستين، وله أربع وستون سنة[٢].

الحكم على الحديث:

سنده ضعيف جداً؛ آفته جابر بن يزيد الجعفي، متروك، ورماه عدد كبير من الأئمة بالكذب، وله شاهد من حديث ابن عمر، وفيه: محمد بن زياد، لم أعرفه، والمتن قال عنه الدَّارقطني: "منكر"؛ كما تقدم في التخريج.

مسألة:

حكم الصلاة على ولد الزِّنا.

قال ابن جريج: "سألت عطاء عن ولد الزِّنا حين يولد بعد ما استهل أيصلى عليه ؟ قال: نعم. قلت: كيف وهو كذلك ؟ قال: من أجل أنه وُلد على الفطرة فطرة الإسلام. قلت: فَكَبُرَ فكان رجل سوء ؟! قال: يُصلى عليه، قلت: فأمه ماتت في نفاسها! قال: فلا أدعها وهو يقول: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ ﴾ [سورة النساء آية ٤٨]، وقال لي عطاء بعد ذلك: يُصلى على ولد الزِّنا إذا استهل، وعلى أمه إن ماتت من نفاسها، وعلى المتلاعنين، وعلى الذي يُقاد منه، وعلى المرجوم،

---

١) تقريب التهذيب (ص٧٤٨ رقم ٥١٧٤).

٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٧٧/١١ - ٧٩ رقم ٨٧٦٥).

وعلى الذي يزاحف فيفر فيقتل، وعلى الذي يموت ميتة السوء. قال: لا أدع الصلاة على من قال لا إله الا الله. قال: قلت من بعد ما تبين له أنَّه من أصحاب الجحيم ؟ قال: فمن يعلم أن هؤلاء من أصحاب الجحيم ؟! قال ابن جريج: وسألت عمرو بن دينار؟ فقال مثل قول عطاء"(١).

وقال يحيى: "سمعت مالكاً يقول: لم أر أحداً من أهل العلم يكره أن يُصلِّيَ على ولد الزِّنا، وأمِّه"(٢).

قال أبو الوليد الباجي – معلقاً –: "وهذا كما قال: إنَّ ولد الزِّنا من جملة المسلمين، والموالاة لا تنقطع بيننا وبين أهل الكبائر، وكيف ولا ذنب لولد الزِّنا في أمره! وهذا قول جمهور الفقهاء، إلا قتادة فقال: لا يُصَلَّى عليه، والدليل على ما نقوله أنَّ هذا مسلم مات في غير المعترك؛ فوجبت الصلاة عليه كولد الرشدة"(٣).

١٢) عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال: قال رسول الله (ﷺ): "لاَ مُسَاعَاةَ(٤) فِي الإِسْلاَمِ مَنْ سَاعَى فِى الْجَاهِلِيَّةِ فَقَدْ لَحِقَ بِعَصَبَتِهِ، وَمَنِ ادَّعَى وَلَدًا مِنْ غَيْرِ رِشْدَةٍ(٥) فَلاَ يَرِثُ وَلاَ يُورَثُ".

تخريجه:

---

١) مصنف عبد الرزاق (٣/٥٣٤ رقم ٦٦١٤).

٢) الموطأ (٢/٣٢٣ رقم ٧٨٨).

٣) المنتقى شرح موطأ مالك (٢/٤٩٠).

٤) لاَ مُسَاعَاةَ: قال الخطابي: " المساعاة الزِّنا، وكان الأصمعي يجعل المساعاة في الإماء دون الحرائر؛ وذلك لأنهن يسعين لمواليهن فيكتسبن لهم بضرائب كانت عليهن فأبطل (ﷺ) المساعاة في الإسلام، ولم يلحق النسب لها، وعفا عما كان منها في الجاهلية وألحق النسب به". معالم السنن (٣/٢٣٥).

٥) غَيْرِ رِشْدَةٍ: قال ابن الأثير: "يُقال: هذا ولَد رِشْدة إذا كان لِنِكاح صحيح كما يقال في ضِده: ولَدُ زِنْية بالكسر فيهما". النهاية في غريب الحديث (٢/٥٤٣).

أخرجه أحمد في "المسند" (٣٩١/٥ ح رقم ٣٤١٦) قال: حدَّثنا مُعْتَمِر، عن سَلْم، عن بعض أصحابه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به مثله.

ومن طريق مُعْتَمِر أخرجه أبو داود في "السنن" (٢٧٩/٢ ح رقم ٢٢٦٤)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في "مشيخته" (ص١١٠ ح رقم ١٤٥) به مثله.

ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٤٢٥/٦).

قال المنذري في "مختصر سنن أبي داود" (١٧٣/٣): "في إسناده رجل مجهول".

وذكره الألباني في "ضعيف سنن أبي داود" (٢٤٨/٢ – ٢٤٩ ح رقم ٣٩٠)، وقال: "إسناده ضعيف؛ لجهالة شيخ سَلْم، وبه أعلَّه المنذري"، وفي "ضعيف الجامع الصغير وزيادته" (٨٤/٦ ح رقم ٦٣٢٥)، وقال: "ضعيف".

وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٤٩/١٢ ح رقم ١٢٤٣٨)، وفي "المعجم الأوسط" (٩/٢ ح رقم ١٠٠٩)، والحاكم في "المستدرك على الصحيحين" (٢٦/١٠ ح رقم ٨١٩١)

كلاهما من طريق عمرو بن الحُصين العُقَيلي قال: حدثنا مُعْتَمِر بن سليمان, عن سَلْم بن أبي الذَّيَّال, عن سعيد بن جبير, عن ابن عباس به مثله.

وسقط الرجل المبهم بين سَلْم، وسعيد بن جبير؛ لذا قال الحاكم: "حديث صحيح على شرط الشيخين"، وردَّه الذهبي بقوله: "لعلَّه موضوع؛ فإن ابن الحُصين تركوه".

وذكره أبو شجاع الديلمي في "فردوس الأخبار" (١٨٦/٥ ح رقم ٧٩١١) من حديث ابن عباس مثله.

قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٢٢٧/٤): "رواه الطبراني في الأوسط، وفيه عمرو بن الحُصين العقيلي، وهو متروك".

وقال ابن حجر في "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة" (١٨٩/٧) – بعد أن أورد تصحيح الحاكم –: "هذه مجازفة قبيحة؛ فإن عمرو بن الحُصين كذَّبوه".

رجال الإسناد:

١– معتمر بن سليمان التيمي، أبو محمد البصري، يُلقب الطفيل، ثقة، من كبار التاسعة، مات سنة سبع وثمانين ومائة، وقد جاوز الثمانين، روى له الجماعة[١].

٢– سَلْم بن أبي الذَّيال عجلان البصري، ثقة قليل الحديث، من السابعة، روى له مسلم، وأبو داود[٢].

٣– رجل لم يُسم.

٤– سعيد بن جبير الأسدي مولاهم، أبو محمد الكوفي، ثقة ثبت فقيه، من الثالثة، وروايته عن عائشة، وأبي موسى ونحوهما مرسلة، قُتل بين يدي الحجاج دون المائة سنة خمس وتسعين، ولم يكمل الخمسين، روى له الجماعة[٣].

٥– ابن عباس (رضي الله عنهما) تقدم في الحديث رقم [٣]

---

١) تقريب التهذيب (ص٩٥٨ رقم ٦٨٣٣).

٢) المصدر نفسه (ص٣٩٦ رقم ٢٤٧٨).

٣) المصدر نفسه (ص٣٧٤ – ٣٧٥ رقم ٢٢٩١).

الحكم على الحديث:

في إسناده راوٍ لم يُسم، وأما سند الطبراني، والحاكم؛ فضعيف جداً؛ من أجل عمرو بن الحُصين العُقيلي فهو متروك، كما في تقريب التهذيب (ص٧٣٣ رقم ٥٠٤٧)، والمتن ضعَّفه الألباني، وقال الذهبي: "لعلَّه موضوع"، كما تقدم في التخريج.

١٣) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله (ﷺ) قال: "أَيُّمَا رَجُلٍ عَاهَرَ[1] بِحُرَّةٍ أَوْ أَمَةٍ فَالوَلَدُ وَلَدُ زِنَا لَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ".

تخريجه:

أخرجه الترمذي في "السنن" (٤٢٨/٤ ح رقم ٢١١٣)، وابن حبان في "المجروحين" (٧٤/٢).

كلاهما من طريق ابن لهيعة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به مثله.

قال الترمذي: "وقد روى غيرُ ابن لهيعة هذا الحديث، عن عمرو بن شعيب، والعمل على هذا عند أهل العلم: أن ولد الزِّنا لا يرث من أبيه"

وقال ابن حبان – بعد أن خرَّجه ضمن جملة أحاديث –: "لا يُنكِر مَنْ هذا الشأن صناعته، أن هذه الأحاديث موضوعة، أو مقلوبة، وابن لهيعة قد تبرأنا من عهدته في موضعه من هذا الكتاب".

وذكره ابن القيسراني في "تذكرة الحفاظ" (ص١٥٢ ح رقم ٣٥٧)، وقال: "وهذا مما أنكره ابن حبان على عمرو، ورواه عنه عبد الله بن لهيعة، وابن لهيعة غير حجة، ولكنه ألحق النكرة بعمرو".

---

١) عَاهَرَ: العَهْرُ: الفُجُور، عَهَرَ إليها يَعْهَرُ عَهْراً: أتاها ليلاً للفُجُور ويُعَاهِرها: يُزَانِيهَا. العين (١٠٥/١).

وقال – أيضاً – في "معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة" (ص١٣٣ ح رقم ٣٤٥): "فيه ابن لهيعة، وهو غير حُجَّة".

وأورده السيوطي في "الجامع الصغير" (١/١٧٨ ح رقم ٢٩٧٤) وعزاه للترمذي من حديث ابن عمرو، ورمز لصحته. ووافقه الألباني في "صحيح الجامع الصغير وزيادته" (١/٥٢٨ ح رقم ٢٧٢٣).

وأخرجه ابن ماجة في "السنن" (٢/٩١٧ ح رقم ٢٧٤٥) من طريق المثنى بن الصبَّاح، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله (ﷺ): "مَنْ عَاهَرَ أَمَةً أَوْ حُرَّةً، فَوَلَدُهُ وَلَدُ زِنًا لَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ".

وحسَّنه الألباني في "صحيح سنن ابن ماجة" (٢/١١٩ ح رقم ٢٢١٧).

قلت: فيه المثنى بن الصبَّاح اليماني، أبو عبد الله الأَبْناوي، نزيل مكة، ضعيف اختلط بأخرة، كما في تقريب التهذيب (ص٩٢٠ رقم ٦٥١٣)

وله شاهد من حديث ابن عمر (رضي الله عنهما) أخرجه ابن حبان في "المجروحين" (٢/٢٦٤ – ٢٦٥)، والحاكم في "التاريخ" – كما في "زهر الفردوس" لابن حجر – (٤/١٥٣).

كلاهما من طريق محمد بن عبد الرحمن البيلماني[1] مولى ابن عمر، عن أبيه، عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال: قال رسول الله (ﷺ): "وَلَدُ الزِّنَا لا يَرِثُ وَلا يُورَثُ".

وذكره أبو شجاع الديلمي في "فردوس الأخبار" (٤/٣٩١ ح رقم ٧١٣٤) من حديث ابن عمر مثله.

---

١) ورد في زهر الفردوس "السلماني"، بدلاً من "البيلماني" وهو تصحيف.

وابن القيسراني في "معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة" (ص٢٤٥ ح رقم ٩٤١)، وقال: "فيه محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني لا شيء؛ يروي نسخة عن أبيه عن ابن عمر موضوعة".

رجال الإسناد:

١- عبد الله بن لَهِيعة بن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري، القاضي(ت١٧٤)[١].

قال ابن مهدي[٢]: "ما أعتد بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة إلا سماع ابن المبارك ونحوه"، وقال الحميدي[٣]: "كان يحيى بن سعيد لا يراه شيئاً"، وقال ابن سعد[٤]: "كان ضعيفاً، وعنده حديث كثير، ومن سمع منه في أول أمره أحسن حالاً في روايته ممن سمع منه بأخرة، وأما أهل مصر فيذكرون أنه لم يختلط ولم يزل أول أمره وآخره واحداً؛ ولكن كان يُقرأ عليه ما ليس من حديثه فيسكت عليه، فقيل له في ذلك، فقال: وما ذنبي؟ إنما يُجيئون بكتاب يقرؤونه ويقومون، ولو سألوني لأخبرتهم أنه ليس من حديثي!"، وقال ابن معين[٥]: "أنكر أهل مصر احتراق كتب ابن لهيعة والسماع منه وأخذ القديم والحديث، هو ضعيف قبل أن تحترق كتبه وبعد احتراقها"، وقال مرة[٦]: "ليس بشيء، تغير أَو لم يتَغَيَّر"، وقال في موضع آخر[٧]: "ابن لهيعة ضعيف في حديثه كله لا في بعضه"، وقال في

---

١) تهذيب الكمال (١٥/٤٨٧ - ٥٠٣ رقم٣٥١٣).
٢) الضعفاء الكبير (٢/٢٩٣).
٣) التاريخ الكبير (٥/١٨٢).
٤) الطبقات الكبرى (٧/٥١٦).
٥) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢/١٣٦).
٦) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص١٠٨ رقم ٣٤٢).
٧) معرفة الرجال - رواية ابن محرز (١/٦٧ رقم ١٣٤).

أخرى[١]: "لا يُحتج بحديثه"، وقال أحمد[٢]: "من كان بمصر يشبه ابن لهيعة في ضبط الحديث، وكثرته، وإتقانه"، وقال أحمد بن صالح المصري[٣]: "ابن لهيعة ثقة، فيما روي عنه من الأحاديث ووقع فيها تخليط، يُطرح ذلك التخليط"، وقال عمرو بن علي[٤]: "عبد الله بن لهيعة احترقت كتبه، فمن كتب عنه قبل ذلك مثل ابن المبارك، وعبد الله بن يزيد المقري، أصح من الذين كتبوا بعد ما احترقت الكتب، وهو ضعيف الحديث"، وقال الجوزجاني[٥]: "لا يُوقف على حديثه، ولا ينبغي أن يُحتج به، ولا يُغتر بروايته"، وقال أبو زرعة[٦]، وأبو حاتم[٧]: "أمره مضطرب، يُكتب حديثه على الاعتبار"، وقال الترمذي[٨]: "ابن لهيعة ضعيف عند أهل الحديث، ضعَّفه يحيى بن سعيد القطان وغيره من قِبَلِ حفظه"، وقال النسائي[٩]: "ضعيف"، وقال ابن حبان[١٠]: "قد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجوداً، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيراً، فرجعت إلى الاعتبار فرأيته كان يدلس عن أقوام ضعفاء، عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات فالتزمت تلك الموضوعات به ...

---

١) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣٦٩/٢ رقم ٥٣٨٨).
٢) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص٢٤٦ رقم ٢٥٦).
٣) تاريخ أسماء الثقات (ص١٢٥ رقم ٦٢٥).
٤) الجرح والتعديل (١٤٧/٥).
٥) أحوال الرجال (ص١٥٥ رقم ٢٧٤).
٦) الجرح والتعديل (١٤٧/٥).
٧) الموضع السابق.
٨) السنن له (١٦/١).
٩) الضعفاء والمتروكون له (ص١٥٣ رقم ٣٦٣).
١٠) المجروحين (١٢/٢ – ١٣).

وأما رواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه ففيها مناكير كثيرة؛ وذاك أنه كان لا يبالي ما دُفع إليه قرأه سواء كان ذلك من حديثه أو غير حديثه فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه لما فيها من الأخبار المدلسة عن الضعفاء والمتروكين، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه لما فيه مما ليس من حديثه"، وقال الدارقطني[١]: "يُعتبر بما يروي عنه العبادلة: ابن المبارك، والمقري، وابن وهب"، وقال مرة[٢]: "لا يُحتج به"، وقال عبد الغني بن سعيد الأزدي[٣]: "إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح: ابن المبارك، وابن وهب، والمقري"، وقال الذهبي[٤]: "العمل على تضعيف حديثه"، وقال ابن حجر[٥]: "صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك، وابن وهب عنه أعدل من غيرهما"، وعدَّه في الطبقة الخامسة من طبقات المدلسين[٦]، الذين قال عنهم في – فاتحة رسالته –: "الخامسة: من ضُعِّف بأمرٍ آخر سوى التدليس؛ فحديثهم مردود ولو صرَّحوا بالسماع، إلا أن يُوثَّق من كان ضعفه يسيراً".

الدِّراسة والترجيح: جمهور النُّقاد على جرح عبد الله بن لَهِيعة مطلقاً، وشذَّ بعضهم فضعَّفه بعد احتراق كتبه؛ لاختلاطه حينها، وأما ما ورد عن عمرو بن علي، وعبد الغني بن سعيد من تصحيح رواية العبادلة عنه؛ لسماعهم منه قبل احتراق كتبه؛ فهو مخالف لِمَا ذهب إليه كبار أئمة النقد، حيث لم يفرقوا بين من روى عنه قبل احتراق كتبه، أو بعده، قال ابن معين: "هو ضعيف قبل أن تحترق

---

١) الضعفاء والمتروكون له (ص٢٦٥ رقم ٣٢٢).
٢) السنن له (٩/٣).
٣) تهذيب التهذيب (٣٧٧/٥ – ٣٧٨).
٤) الكاشف (١٢٢/٢ رقم ٢٩٦٨).
٥) تقريب التهذيب (ص٥٣٨ رقم ٣٥٨٧).
٦) تعريف أهل التقديس (ص٥٤ رقم ١٤٠).

كتبه وبعد احتراقها"، وقال ابن حبان: "قد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجوداً، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيراً"، بل نصَّ الدارقطني على عدم الاحتجاج برواية العبادلة عنه، فقال: "يُعتبر بما يروي عنه العبادلة: ابن المبارك، والمقري، وابن وهب"، وقد بيَّن الذهبي أن العمل على تضعيف حديث ابن لهيعة.

وخلاصة القول: إنَّ عبد الله بن لهيهة ضعيف، يُكتب حديثه للاعتبار، والله أعلم.

٢- عمرو بن شُعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، أبو إبراهيم القرشي، السهمي(١١٨) [١].

قال يحيى القطَّان[٢]: "إذا روى عنه ثقة فهو حجة"، وقال مرة[٣]: "حديث عمرو بن شعيب عندنا واهٍ"، وقال ابن المديني[٤]: "ما روى عنه أيوب، وابن جريج فذلك كله صحيح، وما روى عمرو عن أبيه عن جده فذلك كتاب وجده فهو ضعيف"، وقال ابن أبي خيثمة[٥]: "سُئل يحيى بن معين عن حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؟ قال: ليس بذاك"، وقال ابن الجنيد[٦]: "قلت ليحيى: عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده ضعيف؟ فقال: كأنه ليس بذاك. قلت: فما روى عن سعيد بن المسيب وغيره؟ قال: عمرو بن شعيب ثقة"، وقال أحمد[٧]:

---

١) تهذيب الكمال (٢٢/٦٤ - ٧٥ رقم ٤٣٨٥).

٢) ميزان الاعتدال (٣/٢٦٦).

٣) المختلف فيهم لابن شاهين (ص٥٣ رقم ٣٩).

٤) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص١٠٤ رقم ١١٦).

٥) تاريخ ابن أبي خيثمة عن ابن معين (٢/٢٣٩ رقم ٢٦٧١).

٦) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص٤٣١ رقم ٦٥٤).

٧) الضعفاء الكبير (٣/٢٧٤).

"عمرو بن شعيب له أشياء مناكير، إنما نكتب حديثه نعتبره، فإما أن يكون حُجَّة فلا"، وقال البخاري[١]: "رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن عبد الله، والحميدي، وإسحاق بن إبراهيم، يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه"، وقال أبو زرعة[٢]: "ما أقل ما نصيب عنه مما روى عن غير أبيه، عن جده من المنكر، وعامة هذه المناكير التي تُروى عن عمرو بن شعيب إنما هي عن المثنى بن الصبَّاح، وابن لهيعة، والضعفاء"، وقال ابن أبي حاتم[٣]: "سألت أبا زرعة عن عمرو بن شعيب؟ فقال: روى عنه الثقات، مثل: أيوب السختيانى، وأبي حازم، والزهري، والحكم بن عتيبة، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده! وقال: إنما سمع أحاديث يسيرة، وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها"، وقال الدارمي[٤]، والعجلي[٥]، والنسائي[٦]: "ثقة"، وقال أبو عبيد الآجري[٧]: "قيل لأبي داود: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عندك حُجَّة؟ قال: لا، ولا نصف حُجَّة"، وقال أبو بكر النيسابوري[٨]: "صحَّ سماع عمرو من أبيه شعيب، وصحَّ سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو"، وقال ابن حبان[٩]: "ولولا كراهة التطويل لذكرت من مناكير أخباره التي رواها عن أبيه عن جده أشياء يُستدل بها على وهْن

---

١) التاريخ الكبير (٣٤٢/٦ – ٣٤٣ رقم ٢٥٧٨).
٢) الجرح والتعديل (٢٣٩/٦).
٣) الموضع السابق.
٤) تهذيب التهذيب (٥٠/٨).
٥) تاريخ الثقات (ص٣٦٥ رقم ١٢٦٦).
٦) تهذيب الكمال (٧٢/٢٢).
٧) سير أعلام النبلاء (١٦٩/٥).
٨) تاريخ مدينة دمشق (٨٧/٤٦).
٩) المجروحين (٧٣/٢).

هذا الإسناد"، وقال ابن عدي[1]: "روى عنه أئمة النَّاس وثقاتهم وجماعة من الضعفاء؛ إلا أن أحاديثه عن أبيه، عن جده، عن النَّبي (ﷺ) اجتنبه النَّاس مع احتمالهم إياه، ولم يُدخلوها في صحاح ما خرَّجوا وقالوا: هي صحيفة"، وقال الذهبي[2]: "قد أجبنا عن روايته عن أبيه، عن جده بأنَّها ليست بمرسلة ولا منقطعة، أمَّا كونها وجادة، أو بعضها سماع وبعضها وجادة، فهذا محل نظر، ولسنا نقول: إنَّ حديثه من أعلى أقسام الصحيح، بل هو من قبيل الحسن"، وقال مرة[3]: "مختلف فيه، وحديثه حسن وفوق الحسن"، وقال ابن حجر[4]: "صدوق".

الدِّراسة والترجيح: اختلف النُّقاد في الحكم على عمرو بن شعيب بين مُعدِّل ومُجرِّح، كما اختلف المعدِّلون في تحديد المرتبة التي يستحقها، فوثَّقه بعضهم مطلقاً، وعدَّه ثلة منهم في الدرجة التي تليها، وقيَّد آخرون توثيقه بروايات الثقات عنه، وأمَّا المجرِّحون فقد أطبقوا جميعاً على عدِّه في مرتبة من يُكتب حديثه للاعتبار، وشذَّ ابن القطان في إحدى روايتيه فقال: "واهٍ"، وسبب غمزهم له أمران: الأول: وجود المناكير في رواياته، قال أحمد: "عمرو بن شعيب له أشياء مناكير، إنما نكتب حديثه نعتبره، فأما أن يكون حُجَّة فلا"، وقال ابن حبان: "ولولا كراهة التطويل لذكرت من مناكير أخباره التي رواها عن أبيه عن جده أشياء يُستدل بها على وَهْنِ هذا الإسناد". الثاني: كثرة روايته عن أبيه عن جده، قال أبوزرعة: "إنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده! وقال: إنما سمع أحاديث يسيرة، وأخذ

---

١) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/١١٤- ١١٦ رقم ١٢٨١).

٢) ميزان الاعتدال (٣/٢٦٣ – ٢٦٨ رقم ٦٣٨٣).

٣) المغني في الضعفاء (٢/١٤٥ – ١٤٦ رقم ٤٦٦٣).

٤) تقريب التهذيب (ص٧٣٨ رقم ٥٠٨٥).

صحيفة كانت عنده فرواها"، وقد أشار الذهبي إلى هذا الخلاف، ولخَّصه بقوله: "مختلف فيه، وحديثه حسن وفوق الحسن"، ووافقه ابن حجر بقوله: "صدوق".

وخلاصة القول: إنَّ عمرو بن شعيب صدوق حسن الحديث، كما قال الذهبي، وابن حجر، والله أعلم.

٣- شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي، السهمي، الحجازي[١].

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال[٢]: "لا يصح له سماع من عبد الله بن عمرو"، وقال المزي[٣]: "قال غير واحد أن شعيباً يروي عن جده عبد الله، ولم يذكر أحدٌ منهم أنه يروي عن أبيه محمد، ولم يذكر أحد لمحمد بن عبد الله والد شعيب هذا ترجمة إلا القليل من المصنفين؛ فدلَّ ذلك على أن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده صحيح متصل إذا صح الإسناد إليه، وأن من ادَّعى فيه خلاف ذلك، فدعواه مردودة حتى يأتي عليها بدليل صحيح يعارض ما ذكرناه والله أعلم"، وقال الذهبي[٤]، وابن حجر[٥]: "صدوق"، زاد الأخير: "ثبت سماعه من جده".

وخلاصة القول: إنَّ شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، صدوق حسن الحديث، وسماعه من جده ثابت؛ كما قال المزي، وابن حجر، والله أعلم

---

١) تهذيب الكمال (٥٣٤/١٢ - ٥٣٦ رقم ٢٧٥٦).

٢) (٤٣٧/٦).

٣) تهذيب الكمال (٥٣٦/١٢).

٤) الكاشف (١٣/٢ - ١٤ رقم ٢٣١٣).

٥) تقريب التهذيب (ص٤٣٨ رقم ٢٨٢٢).

٤- عبد الله بن عمرو (رضي الله عنهما) تقدم في الحديث رقم [٩]

الحكم على الحديث:

سنده ضعيف؛ لضعف ابن لهيعة، وللانقطاع بينه وبين عمرو بن شعيب، قال ابن أبي حاتم[١]: "سمعت أبي يقول: لم يسمع ابن لهيعة من عمرو بن شعيب شيئاً"، ويؤيد هذا ما قاله الإمام أحمد عنه[٢]: "كان كَتَبَ عن المثنى بن الصبَّاح، عن عمرو بن شعيب، وكان بَعْدُ يُحدِّث بها عن عمرو بن شعيب نفسه". فكأن أصل الحديث من رواية المثنى بن الصبَّاح، ورواه عنه ابن لهيعة، والمثنى: "ضعيف، اختلط بأخرة" - كما تقدم في التخريج - وعلى هذا فليس للحديث إلا طريق واحد، وهو ضعيف.

وأما المتن فهناك من يرى نكارته، حيث ذكر بعض أئمة النقد أن المناكير التي تُروى عن عمرو بن شعيب إنما هي من رواية المثنى، وابن لهيعة، والضعفاء عنه، قال أبو زرعة: "وعامة هذه المناكير التي تُروى عن عمرو بن شعيب إنما هي عن المثنى بن الصبَّاح، وابن لهيعة، والضعفاء".

بل عدَّ ابن حبان هذا الحديث ضمن جملة أحاديث موضوعة أو مقلوبة من رواية ابن لهيعة، عن عمرو بن شعيب، كما تقدم آنفاً.

وأما شاهده من حديث ابن عمر؛ فلا يُلتفت إليه، ولا يُفرح بمثله؛ لأنه من رواية محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني، عن أبيه. ومحمد هذا قال عنه ابن حبان[٣]: "حدَّث عن أبيه بنسخة شبيهاً بمائتي حديث كلها موضوعة، لا يجوز

---

١) المراسيل له (ص١١٤ رقم ٤١٧).

٢) الضعفاء الكبير (٢/٢٩٤).

٣) المجروحين (٢/٢٦٤ - ٢٦٦).

الاحتجاج به ولا ذكره في الكتب إلا على جهة التعجب"، وقال ابن عدي[1]: "وكل ما روي عن ابن البيلماني فالبلاء فيه من ابن البيلماني".

١٤) عن أبي هريرة (ﷺ) قال: قال رسول الله (ﷺ): "لاَ يَدْخُلُ وَلَدُ الزِّنَا، وَلاَ شَيْءٌ مِنْ نَسْلِهِ إِلَى سَبْعَةِ آبَاءٍ الْجَنَّةَ".

تخريجه:

أخرجه عبد بن حميد في "المسند" – كما في "المنتخب" – (٢١٦/٣ ح رقم ١٤٦٤)، والنَّسائي في "السنن الكبرى" (١٧٨/٣ ح رقم ٤٩٢٨)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٤٧٣/١ – ٤٧٤ ح رقم ٨٦٢).

ثلاثتهم من طرق عن عمرو بن أبي قيس[2]، عن إبراهيم بن مهاجر[3]، عن مجاهد، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذُبَاب، عن أبي هريرة (ﷺ) قال: قال رسول الله (ﷺ): "لاَ يَدْخُلُ وَلَدُ الزِّنَا، وَلاَ شَيْءٌ مِنْ نَسْلِهِ إِلَى سَبْعَةِ آبَاءٍ الْجَنَّةَ". هذا لفظ عبد بن حميد، ونحوه عند النَّسائي، والطبراني، إلا أنه ورد عند النَّسائي "سبعة أبناء"، بدلاً من "سبعة آباء".

ومن طريق عبد بن حميد أخرجه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١١١/٣) وقال: "فيه إبراهيم بن مهاجر، ضعَّفه البخاري، والنَّسائي؛ ثم أيُّ ذَنْبٍ لولد الزِّنا حتى يمنعه من دخول الجنَّة، فهذه الأحاديث تخالف الأصول، وأعظم ما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾.

---

١) الكامل في ضعفاء الرجال" (١٧٨/٦ – ١٨١ رقم ١٦٦١)

٢) ورد عند النَّسائي "عمرو بن قيس" وهو تصحيف.

٣) ورد عند الطبراني "إبراهيم بن أبي المهاجر" وهو تصحيف.

وأخرجه الدارقطني – كما في "اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" – (١٩٣/٢)، وابن أخي ميمي الدَّقاق في "الفوائد" (ص٢٣٥ ح رقم ٥٠٤) من طريق إسحاق بن منصور

والثعلبي في "الكشف والبيان" (١٤/١٠)، وأبو نعيم في "حلية الأولياء" (٣٠٨/٣) و (٢٤٩/٨) من طريق يوسف بن أسباط

كلاهما (إسحاق ويوسف) عن أبي إسرائيل الملائي، عن فضيل بن عمرو، عن مجاهد، عن ابن عمر، عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (ﷺ): "لا يدخلُ الجنَّةَ ولدُ زِنا، وَلا ولدُهُ، وَلا ولدُ ولدِهِ".

ومن طريق الدارقطني وأبي نعيم أخرجه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١١٠/٣)، وقال – بعد أن ذكره ضمن جملة أحاديث –: "ليس في هذه الأحاديث شيء يصح"، ووافقه السيوطي في "اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" (١٩٣/٢ – ١٩٤)، وقال: "إنَّ هذه الأحاديث مخالفةٌ للأصول، وأعظمها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾.

قلت: أبو إسرائيل الملائي، هو إسماعيل بن خليفة العبسي، الكوفي، معروف بكنيته، قال ابن حبان[١]: "كان رافضياً يشتم أصحابَ محمد (ﷺ)، تركه ابن مهدي، وحمل عليه أبو الوليد الطيالسي حملاً شديداً، وهو مع ذلك منكر الحديث"، وقال الذهبي[٢]: "واهٍ".

قال الدارقطني في "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" (٩/ ١٠١ – ١٠٢ ح رقم ١٦٦٤) – بعد أن سُئل عن هذا الحديث –: "يرويه مجاهد واختُلِفَ عنه:

---

١) المجروحين (١٢٤/١).

٢) ترتيب الموضوعات (ص٢٥٧).

فرواه أبو إسرائيل الملائي، عن فضيل بن عمرو، عن مجاهد، عن ابن عمر، عن أبي هريرة، وخالفه إبراهيم بن مهاجر، فرواه عن مجاهد، عن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد بن أبي ذباب، عن أبي هريرة، ورواه الحسن بن عمرو الفقيمي، واختُلِفَ عنه: فرواه أبو شهاب الحنَّاط، عن الحسن بن عمرو، عن مجاهد، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد بن أبي ذُبَاب، عن أبي هريرة، وقال مروان بن معاوية الفزاري: عن الحسن بن عمرو، عن مجاهد، نحو قول أبي شهاب، ورواه ابن فضيل، وعبد الرحمن بن مغراء، وعمرو بن عبد الغفار، عن الحسن بن عمرو، عن مجاهد، عن أبي هريرة، لم يذكروا بينهما أحداً، والأشبه من ذلك قول من ذكر ابن أبي ذُبَاب".

والحديث ذكره ابن القيسراني في "معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة" (ص٢٥٤ ح رقم ١٠٠٤)، وفي "تذكرة الحفاظ" (ص٣٩٨ ح رقم ١٠٢٧)، وأعلَّه في الموضعين بإبراهيم بن مهاجر.

والفتني في "تذكرة الموضوعات" (ص١٨٠) من حديث أبي هريرة مرفوعاً به، وقال: "وهو مخالف للأصول".

والشوكاني في "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة" (ص٢٠٤).

والألباني في "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة" (٤٤٧/٣ – ٤٤٩ ح رقم ١٢٨٧)، وقال: "باطل"، وفي (٤٢٨/١٠ – ٤٣٠ ح رقم ٤٨٥٢)، وقال: "موضوع".

رجال الإسناد:

١- عمرو بن أبي قيس الرازي، الأزرق، الكوفي[١].

قال ابن معين[٢]: "ثقة"، وقال عثمان بن أبي شيبة[٣]، وأبو داود[٤]: "لا بأس به"، زاد الأول: " كان يهم في الحديث قليلاً "، وقال أبو داود مرة[٥]: "في حديثه خطأ"، وقال البزار[٦]:"مستقيم الحديث"، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات[٧]، وقال الذهبي[٨]، وابن حجر[٩]: "صدوق له أوهام".

الدِّراسة والترجيح: أجمع النُّقاد على تعديل عمرو بن أبي قيس، إلا أنَّهم جعلوه في مرتبة حسن الحديث، وشذَّ ابن معين فوثَّقه مطلقاً، وسبب نزوله عن درجة التوثيق؛ ما عنده من أوهام وأخطاء في حديثه؛ لذا فهو صدوق له أوهام كما قال الذهبي، وابن حجر.

٢- إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي، أبو إسحاق الكوفي[١٠]

قال ابن القطان[١]: "لم يكن بالقوي"، وقال الثوري[٢]: "لا بأس به"، وقال ابن معين[٣]: "ضعيف"، وقال أحمد[٤]، والنسائي[٥]: "ليس به بأس"، وقال

---

١) تهذيب الكمال (٢٠٣/٢٢ – ٢٠٥ رقم ٤٤٣٧).
٢) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٢٧٧/٢ رقم ٤٧٨٥).
٣) تاريخ أسماء الثقات (ص١٥٢ رقم ٨٤٦).
٤) تهذيب الكمال (٢٠٥/٢٢).
٥) تهذيب التهذيب (٩٤/٨).
٦) البحر الزَّخار (١٢٥/٤).
٧) (٢٢٠/٧).
٨) ميزان الاعتدال (٢٨٥/٣ رقم ٦٤٢٩).
٩) تقريب التهذيب (ص٧٤٣ رقم ٥١٣٦).
١٠) تهذيب الكمال (٢١١/٢ – ٢١٤ رقم ٤٤٣٧).

الأخير مرة[٦]: "ليس بالقوي"، وقال العجلي[٧]: "جائز الحديث"، وقال ابن أبي حاتم[٨]: "سمعت أبي يقول: إبراهيم بن مهاجر ليس بقوي هو، وحصين بن عبد الرحمن، وعطاء بن السائب، قريب بعضهم من بعض، محلهم عندنا محل الصدق، يُكتب حديثهم، ولا يُحتج بحديثهم. قلتُ لأبي: ما معنى لا يُحتج بحديثهم؟ قال: كانوا قوماً لا يحفظون؛ فيُحدثون بما لا يحفظون؛ فيغلطون ترى في أحاديثهم اضطراباً ما شئت"، وقال ابن حبان[٩]: "كثير الخطأ، تُستحب مجانبة ما انفرد من الروايات، ولا يعجبني الاحتجاج بما وافق الأثبات لكثرة ما يأتي من المقلوبات"، وقال ابن عدي[١٠]: "أحاديثه صالحة، يحمل بعضها بعضاً، وهو عندي أصلح من إبراهيم الهجري، وحديثه يُكتب في الضعفاء"، وقال ابن حجر[١١]: "صدوق ليِّن الحفظ".

الدِّراسة والترجيح: اختلف النُّقاد في الحكم على إبراهيم بن مهاجر بين مُعدِّل ومُجرِّح؛ فجعله المعدِّلون في مرتبة حسن الحديث، فيما رواه الثقات عنه، وعدَّه

---

١) الكامل في ضعفاء الرجال (٢١٤/١).
٢) الجرح والتعديل (١٣٣/٢).
٣) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٢٥٣/١ رقم ١٦٦٨).
٤) العلل ومعرفة الرجال (٣٤١/٢ رقم ٢٥١١).
٥) تهذيب الكمال (٢١٣/٢).
٦) الضعفاء والمتروكون له (ص٤١ رقم ٧).
٧) تاريخ الثقات (ص٥٤ رقم ٣٩).
٨) الجرح والتعديل (١٣٢/٢ – ١٣٣ رقم ٤٢١).
٩) المجروحين (١٠٢/١).
١٠) الكامل في ضعفاء الرجال (٢١٣/١ – ٢١٥ رقم ٥٩).
١١) تقريب التهذيب (ص١١٦ رقم ٢٥٦).

المجرِّحون في مرتبة من يُكتب حديثه للاعتبار، وقد بيَّن ابن حبان سبب الجرح فقال: "كثير الخطأ"، وفسَّره أبو حاتم – حين ذكره ضمن راويين معه – بقوله: " كانوا قوماً لا يحفظون؛ فيُحدثون بما لا يحفظون؛ فيغلطون ترى في أحاديثهم اضطراباً ما شئت"، وبهذا يُقدم الجرح على التعديل؛ لأنه جاء مفسراً.

وخلاصة القول: إنَّ إبراهيم بن مهاجر ضعيف يُكتب حديثه للاعتبار، والله أعلم.

٣– مجاهد بن جَبْر، أبو الحجاج المخزومي، مولاهم المكي، ثقة، إمام في التفسير وفي العلم، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومائة، وله ثلاث وثمانون، روى له الجماعة[١].

٤– محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذُبَاب، وقيل: اسمه عبد الله، شيخ لمجاهد مجهول، من الثالثة، روى له النسائي[٢].

٥– أبو هريرة (ﷺ) تقدم في الحديث رقم [١].

الحكم على الحديث:

سنده ضعيف؛ لضعف إبراهيم بن مهاجر، وللجهالة بحال ابن أبي ذُبَاب، وأما سنده الآخر فهو ضعيف جداً، فيه أبو إسرائيل الملائي "واهٍ". والمتن مخالفٌ لقول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ ﴾[سورة الأنعام آية ١٦٤]، لذا حكم عليه ابن الجوزي، والسيوطي، والفتني، والشوكاني، والألباني بالوضع، كما تقدم في التخريج.

١٥) عن أبي هريرة (ﷺ) قال: سمعت رسول الله (ﷺ) يقول: "لَا يَدْخُلُ وَلَدُ زِنْيَةٍ الْجَنَّةَ".

---

١) تقريب التهذيب (ص٨٧٢ رقم ٦١٢٨).

٢) المصدر نفسه (ص٩٢١ رقم ٦٥٢٣).

تخريجه:

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة، وابن أبي عمر العدني في "مسنديهما" – كما في "إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة" للبوصيري – (٤٥١/٥ ح رقم ٢/٤٩٨١) قالا: ثنا محمد بن فُضَيل، عن الحسن بن عمرو الفُقَيمي، عن مجاهد، عن أبي هريرة به مثله.

وأخرجه النَّسائي في "السنن الكبرى" (١٧٧/٣ ح رقم ٤٩٢٤) عن واصل بن عبد الأعلى.

وأبو نعيم في "حلية الأولياء" (٣٠٧/٣) من طريق عبد الله بن عمر بن أبان.

كلاهما (واصل، وعبد الله) عن محمد بن فُضَيل، عن الحسن بن عمرو، عن مجاهد، عن أبي هريرة به مثله.

قال السخاوي في "المقاصد الحسنة" (ص٤٦٣ ح ١٣٢٢) "رواه أبو نعيم في الحلية من حديث الحسن بن عمرو الفقيمي، عن مجاهد، عن أبي هريرة به مرفوعاً، وأعلَّه الدارقطني بأنَّ مجاهداً لم يسمعه من أبي هريرة".

وأخرجه النَّسائي في "السنن الكبرى" (١٧٧/٣ ح رقم ٤٩٢٥) عن عبد الرحمن الدِّمشقي.

والطَّحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٧١/٢ ح ٩١٣) من طريق يوسف بن عدي.

وأبو نعيم في "حلية الأولياء" (٣٠٧/٣ – ٣٠٨) من طريق الحسن بن محمد.

ثلاثتهم (عبد الرحمن، ويوسف، والحسن) عن مروان بن معاوية الفزاري، قال: حدثنا الحسن، قال: سمعت مجاهداً، قال: كنت نازلاً عند عبد الله بن عبد الرحمن بن سعيد بن أبي ذُبَاب بالمدينة فأبطأ ليلة، ثم أتانا وهو يقول: شغلني

عنكم أبو هريرة، ثَكِلَتْ منبوذاً أمُّه إن كان ما قال أبو هريرة حقًّا، فقلت: وما حدَّثكم أبو هريرة؟ فقال: حدَّثنا الليلة عن رسول الله (ﷺ) حديثين، أمَّا أحدهما: فزعم أنَّ رسول الله (ﷺ) قال: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ وَلَدُ زِنْيَةٍ". واللفظ للنَّسائي.

وأخرجه الطَّحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٧٠/٢ ح ٩١١) من طريق فُضيل بن سليمان النُّميري.

وفي (٣٧١/٢ ح رقم ٩١٢) من طريق عبد الرحمن بن مَغْراء.

كلاهما (فُضيل، وابن مَغْراء) عن الحسن بن عمرو به مثل سابقه.

وذكره الفيروزآبادي في "سِفْر السعادة" (ص١٤٥) وقال: "لم يثبت، بل هو باطل".

والملَّا علي القاري في "الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة" (ص٣٦٢ ح رقم ٥٧٥) وقال: "يدور على الألسنة، ولم يثبت بالسُنَّة".

و قال – أيضاً – في "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح" (٢٩٤/٩): "لا أصل له أصلاً".

وأورده الشوكاني في "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة" (ص٢٠٤).

والعجلوني في "كشف الخفاء" (٣٣٩/٢ ح ٢٩١٨) وقال: "يدور على الألسنة ولا أصل له".

وقال عبد الفتاح أبو غدة – في تحقيقه لكتاب "الأسرار المرفوعة" (ص٣٧٠ هامش ٣) –: "الحديث لا يصح لا سنداً، ولا متناً، إذا نظرنا إلى متن الحديث حكمنا عليه بالوضع؛ لأنه يصادم نصوصاً ثابتة صريحة في الكتاب والسُنَّة تُقَرِّر أنَّ لكل نفس ما كسبت، وعليها ما اكتسبت، وأنَّه لا تزر وازرة وزر أخرى، وأنَّ الإنسان لا يُسأل إلا عما جنته يداه، وذلك هو مقتضى العدالة التي حققها الإسلام وقررها. قال تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا

﴿ ٱكْتَسَبَتْ ﴾ [سورة البقرة آية ٢٨٦]، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ﴾ [سورة فاطر آية ١٨]، وقال تعالى: ﴿ قُل لَّا تُسْـَٔلُونَ عَمَّآ أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْـَٔلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾[سورة سبأ آية ٢٥]، وقال تعالى: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [سورة النجم آية ٣٩]، وإذا نظرنا في أسانيده وجدناها تالفة".

رجال الإسناد:

١- مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري، أبو عبد الله الكوفي، نزيل مكة ودمشق، ثقة حافظ، وكان يدلس أسماء الشيوخ، من الثامنة، مات سنة ثلاث وتسعين، روى له الجماعة[١].

٢- الحسن بن عمرو الفُقَيمي، الكوفي، ثقة ثبت، من السادسة، مات سنة ثنتين وأربعين، روى له الجماعة إلا مسلم، والترمذي[٢].

٣- مجاهد، تقدم في الحديث رقم [١٤] وهو "ثقة، إمام في التفسير وفي العلم".

٤- ابن أبي ذُباب، تقدم في الحديث رقم [١٤] وهو "مجهول".

٥- أبو هريرة (ﷺ) تقدم في الحديث رقم [١]

الحكم على الحديث:

١) تقريب التهذيب (ص٩٣٢ رقم ٦٦١٩).

٢) المصدر نفسه (ص٢٤١ رقم ١٢٧٧).

إسناده ضعيف؛ للجهالة بحال ابن أبي ذُبَاب، والمتن حكم جماعة من العلماء بعدم ثبوته في السُنَّة، وأنَّه لا أصل له؛ لمخالفته أصول الشريعة، كما تقدم في التخريج.

مسألة:

قال الرافعي في "التدوين في أخبار قزوين" (١٤٦/٢) "رأيت بخطه – يعني بخط الإمام أبي الخير أحمد بن إسماعيل الطالقاني – سألني بعض الفقهاء فِي المدرسة النظامية ببغداد فِي جمادى الأولى سنة ست وسبعين وخمسمائة عما ورد فِي الخبر أنَّ [ولد الزِّنا لا يدخل الجَنَّة]، وهناك جمع من الفقهاء، فقال بعضهم: هذا لا يصح، ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾، وذكر أن بعضهم قال في معناه: أنَّه إذا عَمِلَ عَمَلَ أصْلَية وارتكب الفاحشة لا يدخل الجنَّة، وزيف ذلك بأن هذا لا يختص بولد الزنا بل حال ولد الرِّشْدَةِ مثله".

١٦) عن أبي هريرة (ﷺ) قال: قال رسول الله (ﷺ): "فَرْخُ[١] الزِّنَا لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ".

تخريجه:

أخرجه ابن عدي في "الكامل في ضعفاء الرجال" (٤٤٨/٣ – ٤٤٩) قال: ثنا حمزة بن داود الثقفي، ثنا محمد بن زَنْبور، ثنا عبد العزيز بن أبي حازم، عن سُهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة به مثله.

ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١١٠/٣ – ١١١) وقال – بعد أن ذكره ضمن جملة أحاديث –: "ليس في هذه الأحاديث شيء يصح"،

١) الفَرْخُ: وَلَدُ الطَّائِرِ، والأنثى فَرْخَةٌ، وجَمْعُ القِلَةِ أفْرُخٌ وأفْراخٌ، والكَثِيرُ فِراخٌ. الصحاح (٦٢٩/١).

وقال عن سنده: "فيه من لا يُعرف"، ووافقه السيوطي في "اللآلئ المصنوعة في الأحاديث المرفوعة" (١٩٣/٢).

وذكره في "الجامع الصغير" (٣٦٢/١ ح رقم ٥٨٤٦)، وعزاه لابن عدي من حديث أبي هريرة، وضعَّفه، ووافقه الألباني في "ضعيف الجامع الصغير وزيادته" (٩٠/٤ ح رقم ٣٩٦٢)، وضعَّفه – أيضاً – في "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة" (٦٥٧/٣ – ٦٥٨ ح رقم ١٤٦٢)، وقال: "وأما هذا فعِلَّته محمد بن زَنْبور، فإن فيه ضعفاً، فلا يُقبل منه ما خالف فيه الثقات، وحمزة بن داود الثقفي لم أجد له ترجمة".

قلت: أمَّا محمد بن زنبور فثقةٌ، وأمَّا حمزة بن داود الثقفي فله ترجمة، وهو عِلَّة الحديث كما سيأتي.

رجال الإسناد:

١– حمزة بن داود بن سليمان بن الحكم بن سليمان بن الحكم بن الحجاج بن يوسف، أبو يعلى الثقفي، المؤدب، الأبلي[١]. قال الدارقطني[٢]: "ذاك لا شيء".

٢– محمد بن زَنْبور، أبو صالح المكي، وهو محمد بن جعفر بن أبي الأزهر، وزَنْبور لقب (ت٢٤٨)[٣]

قال النَّسائي[٤]: "ثقة"، وقال مرة[٥]: "ليس به بأس"، وقال مسلمة[١]: "تُكُلِّم فيه؛ لأنَّه روى عن الحارث بن عُمير مناكير لا أصول لها، وهو ثقة"، وذكره ابن

١) إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني (ص٢٩٦ رقم ٤٢٨).
٢) سؤالات السهمي للدارقطني (ص٢٠٨ رقم ٢٧٨).
٣) تهذيب الكمال (٢١٣/٢٥ – ٢١٥ رقم ٥٢٢٠).
٤) المغني في الضعفاء (٣٠١/٢ رقم ٥٥١٦).
٥) المعجم المشتمل (ص٢٤٠ رقم ٨٢٣).

حبان في الثقات[٢]، وقال: "ربما أخطأ"، وقال ابن خزيمة[٣]: "ضعيف"، وقال أبو أحمد الحاكم[٤]: "ليس بالمتين عندهم"، وقال ابن حجر[٥]: "صدوق، له أوهام".

الدِّراسة والترجيح: اختلف النُّقاد في الحكم على محمد بن زَنْبور بين معدِّل ومجرِّح، فوثَّقه النَّسائي، ومسلمة، وابن حبان، وضعَّفه ابن خزيمة، وأبو أحمد الحاكم، وقد أشار مسلمة إلى سبب تضعيفه بقوله: "تُكُلِّم فيه؛ لأنَّه روى عن الحارث بن عُمير مناكير لا أصول لها"، ومع هذا قال عنه: "وهو ثقة"، فدلَّ ذلك على قلة المناكير التي رواها عن الحارث، ويكفيه تعديل النَّسائي له وهو المتشدد في التوثيق.

وخلاصة القول: إنَّ محمد بن زَنْبور ثقة إلا في روايته عن الحارث بن عُمير، فإنَّها تُكتب للاعتبار، والله أعلم.

٣- عبد العزيز بن أبي حازم، واسمه سلمة بن دينار المخزومي، مولاهم، أبو تمام المدني(ت١٨٤) [٦].

قال ابن معين[٧]: "ثقة، صدوق، ليس به بأس"، وقال ابن المديني[٨]: "كان حاتم بن إسماعيل يطعن عليه في أحاديث رواها عن أبيه، قال لي حاتم: نهيته

---

١) تهذيب التهذيب (١٦٨/٩).
٢) (١١٦/٩).
٣) ميزان الاعتدال (٥٥٠/٣).
٤) الأسامي والكنى له (ق٢٣٤ب).
٥) تقريب التهذيب (ص٨٤٥ رقم ٥٩٢٣).
٦) تهذيب الكمال (١٢٠/١٨ - ١٢٥ رقم ٣٤٣٩).
٧) تاريخ ابن أبي خيثمة (٣٦١/٢ رقم ٣٣٩٠).
٨) ميزان الاعتدال (٦٢٦/٢ رقم ٥٠٩٣).

عنها فلم ينته"، وقال أحمد[١]: "لم يكن يُعرف بطلب الحديث إلا كُتب أبيه، وكان رجلاً يتفقه، يُقال: لم يكن بالمدينة بعد مالك أفقه منه، ويُقال: إنَّ سليمان بن بلال أوصى إليه فوقعت كُتب سليمان إليه ولم يسمعها، وقد روى عن أقوام لم يُعرف أنه سمع منهم، ولا كاد يُعرف بطلب الحديث إلا كُتب أبيه فإنهم يقولون: سمعها"، وقال مرة[٢]: "ليس به بأس"، وكذا قال النَّسائي[٣]، وقال العجلي[٤]، وابن نمير[٥]، والنَّسائي في موضع آخر[٦]: "ثقة"، وقال أبو حاتم[٧]: "صالح الحديث"، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات[٨]، وقال الذهبي[٩]: "أحد الثقات"، وقال ابن حجر[١٠]: "صدوق، فقيه".

الدِّراسة والترجيح: جلُّ النَّقاد على تعديل عبد العزيز بن أبي حازم، فوثَّقه مطلقاً جمهورهم، وجعله الباقون في المرتبة التالية، وأمَّا الذين طعنوا فيه؛ فلروايته كُتب سليمان بن بلال دون سماعها منه، وروايته عن أقوام لم يكن يُعرف أنه سمع منهم، وقد أوضح المسألة ابن أبي خيثمة بقوله[١١]: "سمعتُ مصعب بن عبد الله

---

١) المعرفة والتاريخ (٤٢٩/١).
٢) العلل ومعرفة الرجال – رواية المروذي (ص١٢٣ رقم ٢١١).
٣) مغاني الأخيار (٦٣١/٢).
٤) تاريخ الثقات (ص٣٠٤ رقم ١٠٠٨).
٥) تهذيب التهذيب (٣٣٤/٦).
٦) تهذيب الكمال (١٢٤/١٨).
٧) الجرح والتعديل (٣٨٢/٥ – ٣٨٣ رقم ١٧٨٧).
٨) (١١٧/٧).
٩) ميزان الاعتدال (٦٢٦/٢ رقم ٥٠٩٣).
١٠) تقريب التهذيب (ص٦١١ رقم ٤١١٦).
١١) تاريخ ابن أبي خيثمة (٣٦١/٢ رقم ٣٣٩٢).

يقول: أمَّا ابن أبي حازم فإنَّه سمع مع سليمان بن بلال، فلما مات سليمان أوصى بكتبه إليه، فكانت عند ابن أبي حازم قد بال عليها الفأرة فذهب بعضها، فيقرأ ما استبان منها، ويدع ما لا يعرف، وقد قرأها علينا، وأما حديث أبيه: فكان يحفظه، فأخذتُ كتاباً فكتبت منه حديث أبيه، ولم أسمعه".

وخلاصة القول: إنَّ عبد العزيز بن أبي حازم ثقة في روايته عن أبيه، صدوق حسن الحديث في روايته عن غير أبيه، والله أعلم.

٤- سهيل بن أبي صالح، تقدم في الحديث رقم [٣] وهو "ثقة تغيَّر حفظه بأخرة".

٥- أبو صالح، تقدم في الحديث رقم [٣] وهو "ثقة ثبت".

٦- أبو هريرة (رضي الله عنه) تقدم في الحديث رقم [١].

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف جداً، فيه حمزة بن داود الثقفي قال عنه الدارقطني: "لا شيء"، والمتن عدَّه ابن الجوزي، والسيوطي في جملة الأحاديث الموضوعة.

١٧) عن عبد الله بن عمرو (رضي الله عنهما) قال: قال رسول الله (ﷺ): "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَاقٌّ لِوَالِدَيْهِ، وَلَا مُدْمِنُ خَمْرٍ، وَلَا مَنَّانٌ، وَلَا وَلَدُ زِنَاً".

تخريجه:

رُوي هذا الحديث عن عبد الله بن عمرو من عدة طرق:

الطريق الأول: عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابان، عن عبد الله بن عمرو به.

وروي عن منصور بهذا الإسناد من أربعة أوجه:

الوجه الأول: عن الثوري، عن منصور به.

أخرجه عبد الرَّزاق في "المصنف" (٤٥٤/٧ ح رقم ١٣٨٥٩) قال: أخبرنا الثوري، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابان، عن عبد الله بن عمرو به مثله.

وعنه أحمد في "المسند" (٤٩٣/١١ ح رقم ٦٨٩٢) بلفظ: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَاقٌّ، وَلَا مُدْمِنُ خَمْرٍ، وَلَا مَنَّانٌ، وَلَا وَلَدُ زِنْيَةٍ".

ومن طريق عبد الرَّزاق أخرجه ابن خزيمة في "كتاب التوحيد" (٨٦٤/٢ ح رقم ٥٨١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥٨/١٠) كلاهما بلفظ: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ وَلَدُ زِنْيَةٍ".

وأخرجه عبد بن حُميد – كما في "المنتخب" – (٢٩١/١ ح ٣٢٤)، والدَّارمي في "السنن" (٣٨/٢ ح رقم ٢٠٩٩)، والنَّسائي في "السنن الكبرى" (١٧٥/٣ ح رقم ٤٩١٥)، وابن خزيمة في "كتاب التوحيد" (٨٦٤/٢ ح رقم ١٤/٥٨٤)، والخرائطي في "مساوئ الأخلاق ومذمومها" (ص١١٥ ح رقم ٢٤١)، وابن حبان في "الصحيح" (١٧٥/٨ – ١٧٦ ح رقم ٣٣٨٣)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (١٠٩/٣ – ١١٠).

سبعتهم من طرق عن سفيان الثوري، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابان، عن عبد الله بن عمرو (رضي الله عنهما) قال: قال رسول الله (ﷺ): "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ وَلَدُ زِنْيَةٍ، وَلَا مَنَّانٌ، وَلَا عَاقٌّ، وَلَا مُدْمِنُ خَمْرٍ". هذا لفظ ابن حبان، والبقية نحوه.

الوجه الثاني: عن جرير، عن منصور به.

أخرجه النَّسائي في "السنن الكبرى" (١٧٥/٣ ح ٤٩١٦)، والطبري في "تهذيب الآثار" (١٨٩/٣ ح رقم ٣٠٣)، وابن خزيمة في "كتاب التوحيد" (٨٦٥/٢ ح رقم ٥٨٣).

ثلاثتهم من طرق عن جرير عنه به بلفظ: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مُدْمِنُ خَمْرٍ، وَلَا مَنَّانٌ، وَلَا عَاقٌّ وَالِدَيْهِ، وَلَا وَلَدُ زِنْيَةٍ".

الوجه الثالث: عن شيبان، عن منصور به.

أخرجه أحمد بن منيع في "المسند" – كما في "إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة" – (٣٨٤/٤ ح رقم ٣٧٩٦)، والطَّحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٧٣/٢ ح رقم ٩١٤).

كلاهما من طريقين عن شيبان عنه به بلفظ: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ وَلَدُ زِنْيَةٍ".

الوجه الرابع: عن ابن أبي ليلى، عن منصور به.

أخرجه الخرائطي في "مساوئ الأخلاق ومذمومها" (ص١١٥ ح رقم ٢٤١) قال: حدثنا أحمد بن ملاعب البغدادي، ثنا محمد بن عمران بن أبي ليلى، حدثني أبي، ثنا ابن أبي ليلى عنه به بلفظ: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَرْبَعٌ: مُدْمِنُ الْخَمْرِ، وَالْعَاقُّ وَالِدَيْهِ، وَالوَلَدُ الزِّنَا، وَالْمَنَّانُ".

الطريق الثاني: عن شعبة، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن نُبَيْط، عن جابان، عن عبد الله بن عمرو به.

أخرجه أبو داود الطَّيالسي في "المسند" (٥٢/٤ ح رقم ٢٤٠٩) قال: حدَّثنا شعبةٌ، قال: أخبرني منصور، قال: سمعتُ سالم بن أبي الجعد، يُحدِّث عن نُبَيْط بن شُرَيْط[1]، عن جابان، عن عبد الله بن عمرو (رضي الله عنهما) عن النَّبي (ﷺ) قال: " لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، عَاقٌّ وَلَا مَنَّانٌ، وَلَا وَلَدُ زِنْيَةٍ، وَلَا مُدْمِنٌ".

ومن طريقه أخرجه النَّسائي في "السنن الكبرى" (١٧٥/٣ ح ٤٩١٤)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (١٢/١٤ – ١٣ ح رقم ٧٤٩١).

---

١) في المطبوع (شُميط بن نُبيط) وهو خطأ.

وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/٢٥٧)، وفي "التاريخ الأوسط" (٣/١٢٥ - ١٢٦ ح رقم ٢١٨)، من طريق وهب.

وابن خزيمة في "كتاب التوحيد" (٢/٨٦٦ ح رقم ١٥/٥٨٤) من طريق محمد بن جعفر (غندر).

كلاهما (وهب، وغندر) عن شعبة، عن منصور، عن سالم، عن نُبيط، عن جابان، عن عبد الله بن عمرو، عن النَّبي (ﷺ): "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ وَلَدُ زِنَى".

الطريق الثالث: عن عمر بن عبد الرحمن، عن منصور بن المعتمر، عن عبد الله بن مُرَّة، عن جابان، عن عبد الله بن عمرو به.

أخرجه الطبري في "تهذيب الآثار" (٣/١٨٨ ح رقم ٣٠٢) قال: حدَّثنا الحسن بن عرفة، قال: حدثنا عمر بن عبد الرحمن عنه به بلفظ: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَرْبَعَةٌ مُدْمِنُ خَمْرٍ، وَلَا عَاقٌّ لِوَالِدَيْهِ، وَلَا مَنَّانٌ، وَلَا وَلَدُ زِنْيَةٍ".

ومن طريق الحسن بن عرفة أخرجه الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (١١/١٩١)، ومن طريقه ابن الجوزي في "الموضوعات" (٣/١٠٩).

الطريق الرابع: عن مُؤمَّل، عن سفيان الثوري، عن زبيد اليامي، عن جابان، عن عبد الله بن عمرو به.

أخرجه ابن بشران في "الفوائد" (١/١٩٩ ح رقم ٦٠٨)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (١٤/١٤ ح ٧٤٩٢) كلاهما من طريق مُؤمَّل، عن سفيان الثوري به بلفظ: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مُدْمِنُ خَمْرٍ، وَلَا قَاطِعُ رَحِمٍ، وَلَا وَلَدُ زِنْيَةٍ، وَلَا عَاقٌّ وَالِدَيْهِ، وَلَا مَنْ أَتَى ذَاتَ مَحْرَمٍ".

الطريق الخامس: عن مُؤمَّل، عن سفيان، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن عبد الله بن عمرو به.

أخرجه المروزي في "كتاب البِرّ والصلة" (ص٥٥ ح رقم ١٠٨) قال: حدَّثنا الحسين، قال: حدَّثنا مُؤمَّل، عن سفيان به بلفظ: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَاقٌّ، وَلَا مُدْمِنُ خَمْرٍ، وَلَا وَلَدُ زِنًا، وَلَا مَنْ أَتَى ذَاتَ مَحْرِمٍ، وَلَا مَنْ قَتَلَ أَعْرَابِيًّا بَعْدَ الْهِجْرَةِ".

الطريق السادس: عن شعبة، عن يزيد بن أبي زياد، عن سالم بن أبي الجعد، عن عبد الله بن عمرو به.

أخرجه النَّسائي في "السنن الكبرى" (١٧٦/٣ ح رقم ٤٩١٨)، والخرائطي في "مساوئ الأخلاق ومذمومها" (ص١١٦ ح رقم ٢٤٣) كلاهما من طريقين عن شعبة به بلفظ: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنَّانٌ، وَلَا عَاقٌّ، وَلَا مُدْمِنُ خَمْرٍ، وَلَا وَلَدُ زِنًى".

الطريق السابع: عن مُؤمَّل، عن سفيان، عن عبد الكريم، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو به.

أخرجه الطبري في "تهذيب الآثار" (١٩٠/٣ ح رقم ٣٠٨)، وابن فيل في "جزئه" (ص١٣٧ ح رقم ١١٥)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (١١٠/٣).

ثلاثتهم من طريق مُؤمَّل، عن سفيان به بلفظ: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَاقٌّ، وَلَا مَنَّانٌ، وَلَا مُدْمِنُ خَمْرٍ، وَلَا وَلَدُ زِنًى، وَلَا مَنْ أَتَى ذَاتَ مَحْرَمٍ، وَلَا مُرْتَدًّا أَعْرَابِيًّا بَعْدَ هِجْرَةٍ".

الطريق الثامن: عن شعبة، عن الحكم، عن سالم بن أبي الجعد، عن عبد الله بن عمرو موقوفاً.

أخرجه النَّسائي في "السنن الكبرى" (١٧٦/٣ ح رقم ٤٩١٧)، والطبري في "تهذيب الآثار" (١٨٩/٣ ح رقم ٣٠٥ ورقم ٣٠٦) من طريقين عن شعبة به بلفظ: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَاقٌّ، وَلَا مَنَّانٌ، وَلَا مُدْمِنُ خَمْرٍ، وَلَا وَلَدُ زِنًى".

ورواه يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً.

أخرجه أبو يعلى في "المسند" (٣٩٤/٢ ح رقم ١١٦٨) قال: حدثنا أبو خيثمة، قال: حدثنا جرير، عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن أبي سعيد الخدري

(ﷺ) قال: سمعتُ رسول الله (ﷺ) يقول: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ وَلَدُ زِنًى، وَلَا مُدْمِنُ خَمْرٍ، وَلَا عَاقٌّ، وَلَا مَنَّانٌ".

بعد هذا العرض لطرق الحديث ومتونه؛ سأبيّن ما فيه من العلل، وهي على النحو الآتي:

أولاً: الانقطاع بين جابان وعبد الله بن عمرو، وبين سالم بن أبي الجعد وجابان ونُبيط.

قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٢٥٧/٢): "لا يُعرف لجابان سماع من عبد الله بن عمرو، ولا لسالم من جابان، ولا من نبيط".

وسالم بن أبي الجعد مشهور بالإرسال، فقد قال عنه العلائي في "جامع التحصيل" (ص١٧٩): "كثير الإرسال عن كبار الصحابة، كعمر، وعلي، وعائشة، وابن مسعود، وغيرهم (ﷺ)"، وقال الحافظ في "تقريب التهذيب" (ص٣٥٩): "كان يُرسل كثيراً".

ثانياً: الجهالة بحال جابان.

قال ابن خزيمة في "كتاب التوحيد" (٨٦٤/٢): "ليس هذا الخبر من شرطنا، ولا خبر نُبيط، عن جابان؛ لأن جابان مجهول"، وقال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٣٧٧/١): "لا يُدْرَى مَنْ هو".

ثالثاً: الاضطراب في إسناده.

حيث رواه سفيان الثوري، وجرير، وشيبان، وابن أبي ليلى، عن منصور بن المعتمر، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابان، عن عبد الله بن عمرو.

ورواه شعبة، عن منصور، عن سالم، عن نُبيط، عن جابان، عن عبد الله بن عمرو، فزاد فيه شعبةُ نُبيطاً بين سالم وجابان.

قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٢٥٧/٢): ""قال لي الجعفي: حدثنا وهب، سمع شعبة، عن منصور، عن سالم، عن نُبيط، عن جابان، عن عبد الله بن عمرو، وتابعه غندر، ولم يقل جرير، والثوري: نُبيط".

وقد دافع عن هذا الاضطراب ابن حبان في "الصحيح" (١٧٩/٨) فقال: "اختلف شعبةُ، والثوريُّ في إسناد هذا الخبر، فقال الثوري: عن سالم، عن جابان، وهما ثقتان حافظان إلا أنَّ الثوريَّ كان أعلم بحديث أهل بلده من شعبة، وأحفظ لها منه، ولا سيما حديث الأعمش، وأبي إسحاق، ومنصور، فالخَبرُ متصل، عن سالم، عن جابان، فمرةً رُوِيَ كما قال شعبةُ، وأخرى كما قال سفيان".

هكذا قال ابن حبان، فهو يرى أَنَّ الحديث له طريقان، وليس هناك اضطراب، لكن الحق أَنَّ فيه اضطراباً على منصور بن المعتمر، وعلى سالم بن أبي الجعد، ولو سَلِمَ له الأول فلن يسلم له الثاني.

قال ابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (١٢٤/٢): "ولم يُخَرَّج لأحد ممن اسمه جابان في كتب الأئمة الستة إلا في كتاب النَّسائي لجابان، عن عبد الله بن

عمرو، وعنه سالم بن أبي الجعد، وفي الإسناد اضطراب، فقيل: عن سالم، عن جابان، عن عبد الله، عن النَّبي (ﷺ)، فيما رواه جرير والثوري، عن منصور، عن سالم. وقال وهب وغندر: عن شعبة، عن منصور، عن سالم، عن نُبيط، عن جابان، عن عبد الله مرفوعاً".

رابعاً: الاختلاف في وقفه ورفعه.

حيث جاء الحديث موقوفاً من طريق شعبة، عن الحكم، عن سالم، عن عبد الله بن عمرو، وجاء مرفوعاً في بقية الطرق. قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٢٥٧/٢): "وقال عبدان: عن أبيه، عن شعبة، عن يزيد، عن سالم، عن عبد الله بن عمرو، قوله، ولم يصح".

قلت: لم أقف على رواية عبدان، عن أبيه، عن شعبة.

خامساً: اختلاف الرواة في لفظه.

اختلفت ألفاظ الرواة لهذا الحديث فبعضهم اقتصر على قوله: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنَّانٌ، وَلَا عَاقٌّ وَالِدَيْهِ، وَلَا مُدْمِنُ خَمْرٍ"[1]، وزاد بعضهم: "وَلَا وَلَدُ زِنْيَةٍ" – كما في الروايات السابقة – وزاد مُؤمِّل في روايته عن سفيان، عن زبيد اليامي، قوله: "وَلَا قَاطِعُ رَحِمٍ، وَلَا مَنْ أَتَى ذَاتَ مَحْرِمٍ"، وزاد في روايته عن سفيان، عن عبد الكريم، قوله: "وَلَا مُرْتَدًّا أَعْرَابِيًّا بَعْدَ هِجْرَةٍ"، وزاد في روايته عن سفيان، عن منصور، قوله: "وَلَا مَنْ قَتَلَ أَعْرَابِيًّا بَعْدَ الْهِجْرَةِ".

ورواه بعضهم مختصراً، "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ وَلَدُ زِنْيَةٍ"، وفي رواية: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ وَلَدُ زِنًى".

رجال الإسناد:

١) لم أقم بتخريج هذه الرواية؛ لعدم علاقتها بموضوع الدِّراسة.

١- الثوري، تقدم في الحديث رقم [٢] وهو "ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة".

٢- منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي، أبو عتَّاب الكوفي، ثقة ثبت، وكان لا يدلس، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة، روى له الجماعة[١].

٣- سالم بن أبي الجعد – رافع – الغطفاني الأشجعي، مولاهم الكوفي، ثقة، وكان يُرسل كثيراً، مات سنة سبع، أو ثمان وتسعين، وقيل: مائة، ولم يثبت أنه جاوز المائة، روى له الجماعة[٢].

٤- جابان، غير منسوب.

روى عن: عبد الله بن عمرو، روى عنه: سالم بن أبي الجعد[٣].

قال أحمد[٤]: "لا أعرفه"، وقال أبو حاتم[٥]: "شيخ"، وقال في موضع آخر[٦]: "ليس بحجة"، وقال ابن خزيمة[٧]: "مجهول"، وذكره ابن حبان في الثقات[٨]، ..

---

١) تقريب التهذيب (ص٩٧٣ رقم ٦٩٥٦).

٢) المصدر نفسه (ص٣٥٩ رقم ٢١٨٣).

٣) تهذيب الكمال (٤/٤٣٢ – ٤٣٤ رقم ٨٦٤).

٤) مسائل الإمام أحمد – رواية ابن هانئ (ص٢٣٦ رقم ٢٣٠٤).

٥) الجرح والتعديل (٢/٥٤٦ رقم ٢٢٧٣).

٦) إكمال تهذيب الكمال (٣/١١٩).

٧) كتاب التوحيد له (٢/٨٦٤).

٨) (٤/١٢١).

...وقال ابن الجوزي[١]: "مجهول"، وقال الذهبي[٢]: "لا يُدرى مَنْ هو"، وقال مرة[٣]: "لا يُعرف"، وقال ابن حجر[٤]: "مقبول".

وخلاصة القول: إنَّ جابان مجهول؛ لأنه لم يرو عنه إلا راوٍ واحد، وهو نُبيط في رواية، وفي رواية أخرى أنَّه سالم بن أبي الجعد؛ وذلك لأن سالماً روى الحديث مرة بواسطة نُبيط، ومرة بإسقاطه فاتضح أن الطريق واحد.

٥- عبد الله بن عمرو (رضي الله عنهما) تقدم في الحديث رقم [٩].

وفي السند الآخر: زاد شعبة: نُبيط بين جابان، وعبد الله بن عمرو.

ونُبيط هو ابن شريط، ويُقال: نُبيط، هكذا ذكره غير واحد غير منسوب، وهو المحفوظ. قاله المزي[٥].

روى عن: جابان عن عبد الله بن عمرو، روى عنه: سالم بن أبي الجعد.

ذكره ابن حبان في الثقات[٦]، وقال الذهبي[٧]: "لا يُعرف"، وقال ابن حجر[٨]: "مقبول".

وخلاصة القول: إنَّ نُبيط مجهول؛ لأنه لم يرو عنه إلا راوٍ واحد، وهو سالم بن أبي الجعد.

---

١) الضعفاء والمتروكون له (١/١٦٣ رقم ٦٢٣).
٢) ميزان الاعتدال (١/٣٧٧ رقم ١٤١٠).
٣) المغني في الضعفاء (١/١٩٥ رقم ١٠٧٠).
٤) تقريب التهذيب (ص١٩١ رقم ٨٧١).
٥) تهذيب الكمال (٢٩/٣١٨ - ٣١٩ رقم ٦٣٨٢).
٦) (٧/٥٤٦).
٧) ميزان الاعتدال (٤/٢٤٥ رقم ٩٠١٢).
٨) تقريب التهذيب (ص٩٩٧ رقم ٧١٤٦).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ للجهالة بحال جابان، وللانقطاع بينه وبين عبد الله بن عمرو؛ ولعدم سماع سالم بن أبي الجعد منه، ومن نُبيط؛ وللاضطراب الواقع في سنده، ومتنه.كما تقدم بيانه في التخريج. فعلةٌ واحدة من هذه العِلل تُضعف الحديث، فكيف بها جميعاً؟!

وأما الزيادة الواردة في آخره، وهي قوله: "وَلَا وَلَدُ زِنْيَةٍ"؛ فإنَّها زيادة منكرة؛ لمخالفتها نصوص الكتاب والسُنَّة التي نفت أن يحمل أحدٌ وزرَ أحدٍ.

قال الألباني في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٢/٢٨٦): "وعلة هذا الإسناد، جابان هذا، فإنَّه لا يُدرى من هو كما قال الذهبي، وإن وثَّقه ابن حبان على قاعدته. والزيادة التي في آخره منكرة؛ لأنَّها بظاهرها تخالف النصوص القاطعة بأنَّ أحداً لا يحمل وزرَ أحدٍ، وأنَّه لا يجني أحدٌ على أحدٍ، وفي ذلك غير الآية أحاديث كثيرة".

وقد رُوي الحديث من طريق مُؤمَّل، عن سفيان الثوري، واضطرب في سنده ومتنه اضطراباً كثيراً.

أمَّا سنداً: فرواه مرة: عن سفيان، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابان، عن عبد الله بن عمرو.

ومرة: عن سفيان، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن عبد الله بن عمرو. فأسقط جابان.

وأخرى: عن سفيان، عن زبيد اليامي، عن جابان، عن عبد الله بن عمرو.

ورابعة: عن سفيان، عن عبد الكريم، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو.

فوافق الثقات الذين رووا الحديث عن سفيان، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابان، عن عبد الله بن عمرو، في روايةٍ، وخالفهم في بقية الروايات.

وأمَّا متناً: فاختلف في ألفاظه؛ حيث جاء في روايته عن سفيان عن زبيد اليامي، قوله: "وَلَا قَاطِعُ رَحِمٍ ... وَلَا مَنْ أَتَى ذَاتَ مَحْرِمٍ"، وجاء في روايته عن سفيان عن عبد الكريم، قوله: "وَلَا مُرْتَدًّا أَعْرَابِيًّا بَعْدَ هِجْرَةٍ"، وجاء في روايته عن سفيان، عن منصور، قوله: "وَلَا مَنْ قَتَلَ أَعْرَابِيًّا بَعْدَ الْهِجْرَةِ". وكلُّ هذه الروايات مما انفرد بها مُؤمَّل عن بقية الرواة.

ومُؤمَّل هذا هو ابن إسماعيل، أبو عبد الرحمن القرشي، العدوي، البصري(ت٢٠٦)[١].

قال ابن سعد[٢]: "ثقة، كثير الغلط"، وقال أبو زرعة[٣]: "في حديثه خطأ كثير"، وقال أبو حاتم[٤]: "صدوق، شديد في السنة، كثير الخطأ، يُكتب حديثه"، وقال الساجي[٥]: "صدوق كثير الخطأ، وله أوهام يطول ذكرها"، وقال الدارقطني[٦]: "صدوق، كثير الخطأ"، وقال ابن حجر[٧]: "صدوق، سيِّئ الحفظ". فلا غرابة مَنْ هذا حاله أن يضطرب في سنده، ومتنه.

وروي الحديث – أيضاً – من طريق يزيد بن أبي زياد، واضطرب في سنده؛ فرواه مرة: عن سالم بن أبي الجعد، عن عبد الله بن عمرو، فأسقط منه جابان، ورواه مرة: عن سالم، عن عبد الله بن عمرو موقوفاً، ورواه مرة: عن مجاهد عن أبي سعيد الخدري.

---

١) تهذيب الكمال (١٧٦/٢٩ – ١٧٩ رقم ٦٣١٩).
٢) الطبقات الكبرى (٥٠١/٥).
٣) ميزان الاعتدال (٢٢٨/٤).
٤) الجرح والتعديل (٣٧٤/٨ رقم ١٧٠٩).
٥) تهذيب التهذيب (٣٨١/١٠).
٦) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص٢٧٧ رقم ٤٩٢).
٧) تقريب التهذيب (ص٩٧٨ رقم ٧٠٧٨).

ويزيد بن أبي زياد، هو الهاشمي، مولاهم الكوفي، ضعيف، كَبُرَ فَتَغَيَّرَ وصار يَتَلَقَّن، وكان شيعياً، من الخامسة، مات سنة ست وثلاثين، روى له مسلم، والأربعة[1].

فتبين لنا من تتبع طرق الحديث أنَّ مدارها على جابان – وإنْ أسقطه بعض الرواة لتغيّره، أو لسوء حفظه – وجابان هذا "لا يُدرى مَنْ هو" كما قال الذهبي.

١٨) عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (ﷺ): "الخُلُقُ الحَسَنُ لَا يُنْزَعُ إِلَّا مِنْ وَلَدِ حَيْضَةٍ[2] أَوْ وَلَدِ زَنْيَةٍ"[3].

تخريجه:

أخرجه أبو منصور الديلمي في "مسند الفردوس" – كما في "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة" – (٨٤/٨ ح رقم ٣٥٨٩) من طريق السليل بن موسى، عن أبيه موسى بن السليل الصنعاني، عن أبيه، عن بشر بن رافع، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به مثله.

وذكره السيوطي في "الجامع الكبير" (٦٨١/٣ ح رقم ١٠٧٠٥)، وفي "الجامع الصغير" (٢٥٢/١ ح رقم ٤١٣٩) من حديث أبي هريرة وعزاه للديلمي، وضعَّفه في "الصغير"، ووافقه الألباني في "ضعيف الجامع الصغير وزيادته" (١٤٥/٣ ح رقم ٢٩٤٣).

---

١) المصدر نفسه (ص١٠٧٥ رقم ٧٧٦٨).

٢) وَلَدِ حَيْضَةٍ: أي ممن جامع أبوه أمه في حال حيضها فعلقت به حينئذ. فيض القدير (٥٠٦/٣).

٣) وَلَدِ زَنْيَةٍ: زَنْيَةٍ وزِنْيَةٍ، وَالْفَتْحُ أَعلى، أَي: ابْنُ زِناً. لسان العرب (٣٦٠/١٤).

وذكره الغماري في "المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير" (ص٥٩)، وقال: "وكذلك الكذَّاب على رسول الله (ﷺ)، لا يكون إلا من ذلك أو شرٌّ، فإنَّ هذا بكلام السفهاء، والسَّوقة، أشبه منه بكلام الفضلاء، فضلاً عن سيد البشر، فما أدري أين يكون عقل المؤلف حين يكتب مثل هذا السَّفه وينسبه إلى رسول الله (ﷺ)؟".

رجال الإسناد:

١- السليل بن موسى بن السليل بن بشر بن رافع، أبو الهيثم[١].

٢- موسى بن السليل بن بشر بن رافع[٢].

٣- السليل بن بشر بن رافع النَّجراني[٣].

٤ بشر بن رافع الحارثي، أبو الأسباط النَّجراني، فقيه، ضعيف الحديث، من السابعة، روى له أبو داود، والترمذي، وابن ماجة[٤].

٥- يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي، ثقة ثبت؛ لكنَّه يدلس ويرسل، من الخامسة، مات سنة اثنتين وثلاثين، وقيل: قبل ذلك، روى له الجماعة[٥].

٦- أبو سلمة، تقدم في الحديث رقم [١] وهو " ثقة مكثر".

٧- أبو هريرة (رضي الله عنه) تقدم في الحديث رقم [١]

---

١) الإكمال لابن ماكولا (٣٣٨/٤)، توضيح المشتبه (١٤٨/٥).

٢) الموضع السابق.

٣) الإكمال لابن ماكولا (٣٣٨/٤)، توضيح المشتبه (١٤٨/٥).

٤) تقريب التهذيب (ص١٦٩ رقم ٦٩١).

٥) المصدر نفسه (ص١٠٦٥ رقم ٧٦٨٢).

الحكم على الحديث:

في إسناده السليل بن موسى بن السليل، وأبوه، وجده لم أجد فيهم جرحاً ولا تعديلاً، وبشر بن رافع ضعيف، والمتن علامات الوضع تلوح عليه، وكأن بشراً هذا هو المتهم به، قال ابن حبان: "يأتي بالطامات، يروي عن يحيى بن أبي كثير أشياء موضوعة يعرفها من لم يكن الحديث صناعته كأنه كان المتعمد لها"[1]. والحديث ذكره الغماري ضمن الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير كما تقدم في التخريج.

١) المجروحين (١/١٨٨).

الخَاتِمَة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

وبعد:

فقد توصلتُ في خاتمة بحثي إلى أهم النتائج والتوصيات على النحو الآتي:

أولاً: النتائج.

يمكن إجمال أهم نتائج البحث في النقاط الآتية:

١- مجموع الأحاديث المسندة المرفوعة الواردة في ولد الزِّنا بلغت - في حدود اطلاعي - ثمانية عشر حديثاً.

٢- بلغ عدد الأحاديث الواردة منها في ذمّ ولد الزِّنا ثلاثة عشر حديثاً.

٣- بلغ مجموع الأحاديث الواردة في ذمّ حاله في الدُّنيا سبعة أحاديث، وهي الأرقام: (١٨،٨،٧،٦،٥،٤،٣)، ومجموع الأحاديث الواردة في ذمّ مآله في الآخرة ستة أحاديث، وهي الأرقام: (١٧،١٦،١٥،١٤،١٠،٩).

٤- تطرقتْ بقية الأحاديث لعدد من المواضيع المتفرقة كـ (نَسَب ولد الزِّنا، والصلاة عليه، والإرث) ومجموعها خمسة أحاديث وهي الأرقام (١٣،١٢،١١،٢،١).

٥- جميع الأحاديث الواردة في ولد الزِّنا لا يصح منها شيء سوى حديثين: الأول: حديث أبي هريرة وعائشة (رضي الله عنهما) أنَّ رسول الله (ﷺ) قال: "الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الحَجَرُ"، وهو مخرج في الصحيحين، والآخر: حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) أنَّ النَّبي (ﷺ) قال: "ولد الزِّنا شرُّ الثلاثة"، وهو حسن بالمتابعات، وقد أجمع العلماء على أنّه ليس على ظاهره، وقد بينتُ تفسيراتهم له والراجح منها عند الكلام على الحديث.

ثانياً: التوصيات.

أوصي في ختام هذا البحث بالآتي:

اهتمام طلبة العلم المختصين في الحديث وعلومه بجمع الأحاديث ذات الموضوع الواحد، ودراستها، وتخريجها، والحكم عليها وفق المنهج المتَّبع عند المحدثين؛ لأن ذلك أدعى للشمولية والاستقصاء، وإثراء للمكتبة الإسلامية.

المصادر والمراجع

١- الآحاد والمثاني: لابن أبي عاصم الضَّحاك (ت ٢٨٧)، تحقيق: د.باسم الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط١/١٤١١هـ.

٢- الأباطيل والمناكير: لأبي عبد الله الحسين الجوزقاني (ت٥٤٣)، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، المطبعة السلفية، الهند، ط١/١٤٠٣هـ.

٣- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: لأحمد بن أبي بكر البوصيري (ت٨٤٠)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن، الرياض، ط١/١٤٢٠هـ.

٤- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)، تحقيق: مركز خدمة السُنَّة والسيرة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة، ط١/١٤١٥هـ.

٥- الأجوبة المرضية فيما سُئل السَّخاوي عنه من الأحاديث النَّبوية: للإمام السَّخاوي (ت٩٠٢)، تحقيق: د.محمد إسحاق، دار الراية، الرياض، ط١/١٤١٨هـ.

٦- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: (ت٣٥٤)، ترتيب: علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت٧٣٩)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/١٤٠٨هـ.

٧- أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية: للدكتور جمعة محمد براج، دار يافا العلمية، عمان، ١٤٢٠هـ.

٨- أحوال الرجال: لأبي إسحاق الجوزجاني (ت٢٥٩)، تحقيق: صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/١٤٠٥هـ.

٩- أخلاقيات التلقيح الاصطناعي: للدكتور محمد علي البار، الدار السعودية، جدة، ط١/١٤٠٧هـ.

١٠-إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني: لأبي الطيب نايف المنصوري، راجعه: أبو الحسن السُليماني، دار الكيان، الرياض، ط١/١٤٢٧هـ.

١١-أسد الغابة في معرفة الصحابة: للإمام ابن الأثير الجزري (ت٦٣٠) دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ.
١٢-الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: للقاري علي بن محمد الهروي (ت١٠١٤)، تحقيق: محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢/١٤٠٦هـ.
١٣-الإرشاد في معرفة علماء الحديث: لأبي يعلى خليل بن عبد الله الخليلي (ت٤٤٦)، تحقيق: محمد سعيد إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط١/١٤٠٩هـ.
١٤-الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لأبي عمر ابن عبد البر (ت٤٦٣)، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١/١٤١٢هـ.
١٥-الإصابة في تمييز الصحابة: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)، تحقيق: عادل أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤١٥هـ.
١٦-الإقناع في الفقه الشافعي: لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي (ت٤٥٠)، تحقيق: خضر محمد خضير، دار إحسان، طهران، ط١/١٤٢٠هـ.
١٧-إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأبي عبد الله علاء الدين مغلطاي (ت٧٦٢)، تحقيق: عادل محمد، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١/١٤٢٢هـ.
١٨-الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: لأبي نصر ابن ماكولا (ت٤٧٥)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤١١هـ.
١٩-البحر الرائق شرح كنز الدقائق: لزين الدين ابن نجيم (ت٩٧٠)، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.
٢٠-البحر الزخار: (مسند البزار) للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو البزار (ت ٢٩٢)، تحقيق: محفوظ السلفي، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ط١/١٤٠٩هـ.
٢١-بداية المجتهد ونهاية المقتصد: لابن رشد المالكي (ت٥٢٠)، دار المعرفة، بيروت، ط٦/١٤٠٢هـ.
٢٢-البِرُّ والصِّلة: للحسين بن الحسن المروزي (ت٢٤٦)، تحقيق: د.محمد سعيد البخاري، دار الوطن، الرياض، ط١/١٤١٩هـ.

٢٣-بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث: للحافظ الهيثمي علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧)، تحقيق: مسعد السعدني، دار الطلائع، القاهرة.
٢٤-تاج اللغة وصحاح العربية: للجوهري إسماعيل بن حماد (ت٣٩٢)، تحقيق: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٢٠هـ.
٢٥-تاريخ ابن معين، برواية العباس بن محمد الدوري (ت٢٧١)، تحقيق: عبد الله أحمد، دار القلم، بيروت.
٢٦-تاريخ ابن معين: برواية عثمان بن سعيد الدارمي (ت٢٧٨)، تحقيق: أحمد نور سيف، مطبوعات مركز البحث العلمي، جامعة الملك عبد العزيز.
٢٧-تاريخ الإسلام: للإمام الذهبي (ت ٧٤٨)، تحقيق: الدكتور عمر عبد السلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١/١٤١٣هـ.
٢٨-تاريخ أسماء الثقات: لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت٣٨٥) تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، ط١/١٤٠٤هـ.
٢٩-التاريخ الأوسط: للإمام البخاري (ت٢٥٦)، تحقيق: د. تيسير بن سعد أبو حميد، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢/١٤٢٩هـ.
٣٠-تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي (ت٤٦٣)، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣١-تاريخ الثقات: للعجلي (ت٢٦١)، تحقيق: د.عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٠٥هـ.
٣٢-التاريخ الصغير: للإمام البخاري (ت٢٥٦)، تحقيق: محمود إبراهيم زائد، دار المعرفة، بيروت، ط١/١٤٠٦هـ.
٣٣-التاريخ الكبير: لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت٢٧٩)، تحقيق: صلاح هلل، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١/١٤٢٤هـ.
٣٤-التاريخ الكبير: للإمام البخاري (ت٢٥٦)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
٣٥-تاريخ مدينة دمشق: للحافظ ابن عساكر (ت٥٧١)، تحقيق: عمر العمروي، دار الفكر، بيروت، ط١/١٤١٥هـ.
٣٦-تالي تلخيص المتشابه: لأبي بكر الخطيب البغدادي أحمد بن علي (ت٤٦٣)، تحقيق: مشهور حسن سلمان، دار الصميعي، الرياض، ط١/١٤١٧هـ.

٣٧-تحديد النسل والإجهاض في الإسلام: د.محمد عبد القادر أبو فارس، دار جهينة، عمَّان، ط١/٢٠٠٢م.
٣٨-التدوين في أخبار قزوين: للقزويني عبد الكريم بن محمد الرافعي، تحقيق: عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ.
٣٩-تذكرة الحفاظ: لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧)، تحقيق: حمدي السلفي، دار الصميعي، الرياض، ط١/١٤١٥هـ.
٤٠-تذكرة الموضوعات: للصديقي الهندي الفتني (ت٩٨٦)، إدارة الطباعة المنيرية، الهند، ط١/١٣٤٣هـ.
٤١-ترتيب الموضوعات: للإمام الذهبي (ت٧٤٨)، اعتنى به: كمال زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤١٥هـ.
٤٢-الترغيب والترهيب: لقوام السنة الأصبهاني (ت٥٣٥)، عناية: أيمن صالح، دار الحديث، القاهرة، ط١/١٤١٤هـ.
٤٣-الترغيب والترهيب: للإمام المنذري (ت٦٥٦)، تخريج: مصطفى عمارة، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ.
٤٤-التعريفات: لأبي الحسن الشريف الجرجاني (ت٨١٦)، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥م.
٤٥-تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)، تحقيق: د.عاصم القريوتي، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الأولى.
٤٦-تفسير القرآن العظيم: للإمام ابن أبي حاتم (ت٣٢٧)، تحقيق: أسعد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١/١٤١٧هـ.
٤٧-تفسير القرآن العظيم: للإمام ابن كثير (ت٧٧٤)، تحقيق: سامي السَّلامة، دار طيبة، ط٢/١٤٢٠هـ.
٤٨-تقريب التهذيب: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)، تحقيق: أبو الأشبال الباكستاني، دار العاصمة، الرياض، ط١/١٤١٦هـ.
٤٩-تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)، اعتنى به: حسن قطب، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط١/١٤١٦هـ.

٥٠-التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: للحافظ أبي عمر بن عبد البر القرطبي (ت٤٦٣)، تحقيق: سعيد أعراب، طبعة وزارة الأوقاف المغربية، ١٤٠٩هـ.
٥١-التنوير شرح الجامع الصغير: للعلامة الصَّنعاني (ت١١٨٢)، تحقيق: د.محمد إسحاق، مكتبة دار السلام، الرياض، ط١/١٤٣٢هـ.
٥٢-تهذيب الآثار: للإمام الطبري (ت٣١٠)، تخريج: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٢هـ.
٥٣-تهذيب التهذيب: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند.
٥٤-تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ المزي (ت٧٤٢)، تحقيق: د.بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥/١٤١٣هـ.
٥٥-التوحيد: للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت٣١١)، تحقيق: د.عبد العزيز الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، ط١/١٤٠٨هـ.
٥٦-توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرجال: لابن ناصر الدين محمد بن عبد الله (ت٨٤٢)، تحقيق: محمد نعيم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢/١٤١٤هـ.
٥٧-التيسير بشرح الجامع الصغير: لزين الدين المناوي (ت١٠٣١)، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، ط٣/١٤٠٨هـ.
٥٨-الثقات: لابن حبان البستي (ت٣٤٥)، تحت مراقبة: محمد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط١/١٣٩٣هـ.
٥٩-جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠)، تحقيق: محمود محمد شاكر وأحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.
٦٠-جامع التحصيل في أحكام المراسيل: لأبي سعيد العلائي (ت٧٦١)، تحقيق: حمدي السلفي، وزارة الأوقاف العراقية، ط١/١٣٩٨هـ.
٦١-الجامع الصغير: للإمام السيوطي (ت٩١١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤١٠هـ.

٦٢-الجامع الكبير: للإمام السيوطي (ت٩١١)، تحقيق: مختار الهائج وآخرون، مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، القاهرة، ط٢/١٤٢٦هـ.
٦٣-الجامع لشعب الإيمان: للإمام البيهقي أحمد بن الحسين (ت٤٥٨)، تحقيق: عبد العلي حامد، الدار السلفية، بومباي، ط١/١٤٠٩هـ.
٦٤-الجرح والتعديل: للإمام ابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧)، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط١/١٣٧٢هـ.
٦٥-جزء ابن نوفل: لأبي طاهر الحسن بن فيل البالسي (ت٣١١)، تحقيق: د.موسى البسيط، مطبعة مسودي، القدس، ط١/١٤٢١هـ.
٦٦-حكم الميراث في الشريعة الإسلامية: لأبي اليقظان عطية الجبوري، دار حنين، عمان، ط١/١٤١٦هـ.
٦٧-حلية الأولياء: للحافظ أبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤/١٤٠٥هـ.
٦٨-الدر المنثور في التفسير بالمأثور: للإمام جلال الدين السيوطي (ت٩١١) دار الفكر، بيروت، ط١/١٤٠٣هـ.
٦٩-ديوان الضعفاء والمتروكين: للإمام الذهبي (ت٧٤٨)، تحقيق: لجنة من العلماء، دار القلم، بيروت، ط١/١٤٠٨هـ.
٧٠-ذخيرة الحفاظ: لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧)، تحقيق: د.عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف، الرياض، ط١/١٤١٦هـ.
٧١-الروض المربع بشرح زاد المستقنع: لمنصور بن يونس البهوتي (ت١٠٥١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٨/١٤١٤هـ.
٧٢-سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني: تحقيق: موفق عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١/١٤٠٤هـ.
٧٣-سؤالات ابن الجنيد لابن معين: تحقيق: د. أحمد سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١/١٤٠٨هـ.
٧٤-سؤالات أبي بكر الأثرم للإمام أحمد: تحقيق: محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١/١٤٢٨هـ.

٧٥-سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل: تحقيق: محمد الأزهري، مطبعة الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١/١٤٢٧هـ.
٧٦-سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم: تحقيق: د.زياد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١/١٤١٤هـ.
٧٧-سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني: تحقيق: د. عبد العليم عبد العظيم البستوي، دار الاستقامة، مكة المكرمة، ط١/١٤١٨هـ.
٧٨-سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني: تحقيق: موفق عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١/١٤٠٤هـ.
٧٩-سؤالات حمزة السهمي للدارقطني: تحقيق:موفق عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١/١٤٠٤هـ.
٨٠-سفر السعادة: للفيروزآبادي محمد بن يعقوب (ت٨١٧)، اعتنى به: لجنة من كبار العلماء، دار العصور، مصر، ١٣٣٢هـ.
٨١-سلسلة الأحاديث الصحيحة: للشيخ الألباني (ت١٤٢٠)، مكتبة المعارف، الرياض، ط١/١٤١٥هـ.
٨٢-سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: للشيخ الألباني (ت١٤٢٠)، مكتبة المعارف، الرياض، ط١/١٤٢٥هـ.
٨٣-سنن ابن ماجة: لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٥)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة.
٨٤-سنن أبي داود: للإمام سليمان بن الأشعث (ت٢٧٥)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
٨٥-سنن الترمذي: للإمام أبي عيسى الترمذي (ت٢٧٩)، تحقيق: أحمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢/١٣٩٥هـ.
٨٦-سنن الدارقطني: للحافظ الدارقطني علي بن عمر (ت٣٨٥)، تحقيق: حسن شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/١٤٢٤هـ.
٨٧-سنن الدارمي: للإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت٢٨٠)، تحقيق: عبد الله هاشم المدني، دار المحاسن للطباعة، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

٨٨-السنن الصغير: للإمام البيهقي أحمد بن الحسين (ت٤٥٨)، تحقيق: د.عبد المعطي أمين قلعجي، دار الوفاء، المنصورة، ط١/١٤١٠هـ.
٨٩-السنن الكبرى: للإمام البيهقي أحمد بن الحسين (ت٤٥٨)، دار المعرفة، بيروت.
٩٠-السنن الكبرى: للإمام النسائي أحمد بن شعيب (ت٣٠٣)، تحقيق: عبد الغفار البنداري وسيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤١١هـ.
٩١-السنة: لابن أبي عاصم أحمد بن عمرو (ت٢٨٧)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١/١٤٠٠هـ.
٩٢-سير أعلام النبلاء: للإمام الذهبي (ت٧٤٨)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨/١٤١٢هـ.
٩٣-شرح حدود ابن عرفة: محمد بن عبد الله الأنصاري (ت٨٩٤)، تحقيق: محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١/١٤١٣هـ.
٩٤-شرح السنة: للإمام البغوي الحسين بن مسعود (ت٥١٦)، تحقيق: شعيب الأناؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢/١٤٠٣هـ.
٩٥-شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥)، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، بيروت، ط٢/١٤٠٥هـ.
٩٦-شرح مشكل الآثار: لأبي جعفر الطحاوي (ت٣٢١)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/١٤١٥هـ.
٩٧-شرح معاني الآثار: لأبي جعفر الطحاوي (ت٣٢١)، تحقيق: محمد النَّجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢/١٤٠٧هـ.
٩٨-صحيح البخاري: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦) ضبطه ورقمه: د.مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، ط٣/١٤٠٧هـ.
٩٩-صحيح الترغيب والترهيب: للشيخ الألباني (ت١٤٢٠)، مكتبة المعارف، الرياض، ط١/١٤٢١هـ.
١٠٠- صحيح الجامع الصغير وزيادته: للشيخ الألباني (ت١٤٢٠)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢/١٤٠٦هـ.

١٠١- صحيح سنن ابن ماجة: للشيخ الألباني (ت١٤٢٠)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١/١٤٠٧هـ.
١٠٢- صحيح مسلم: للإمام مسلم بن الحجاج (ت٢٦١)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١/١٣٧٤هـ.
١٠٣- الضعفاء الصغير: للإمام البخاري (ت٢٥٦)، تحقيق: بوران الضناوي، عالم الكتب، بيروت، ط١/١٤٠٤هـ.
١٠٤- الضعفاء الكبير: لأبي جعفر العُقَيلي (ت٣٢٢)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٠٤هـ.
١٠٥- الضعفاء والمتروكون: للإمام ابن الجوزي (ت٥٩٧)، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٠٦هـ.
١٠٦- الضعفاء والمتروكون: للإمام الدارقطني (ت٣٨٥)، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١/١٤٠٤هـ.
١٠٧- الضعفاء والمتروكون: للإمام النسائي (ت٣٠٣)، تحقيق: بوران الضناوي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١/١٤٠٥هـ.
١٠٨- ضعيف الترغيب والترهيب: للشيخ الألباني (ت١٤٢٠)، مكتبة المعارف، الرياض، ط١/١٤٢١هـ.
١٠٩- ضعيف الجامع الصغير وزيادته: للشيخ الألباني (ت١٤٢٠)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢/١٣٩٩هـ.
١١٠- ضعيف سنن أبي داود: للشيخ الألباني (ت١٤٢٠)، مؤسسة غراس، الكويت، ط١/١٤٢٣هـ.
١١١- الطبقات الكبرى: لأبي عبد الله محمد بن سعد (ت٢٣٠)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤١٠هـ.
١١٢- الطيوريات: لأبي طاهر السِّلفي الأصبهاني (ت٥٧٦)، تحقيق: دَسْمان يحيى، وعباس صخر، أضواء السَّلف، الرياض، ط١/١٤٢٥هـ.
١١٣- العلل: للإمام ابن أبي حاتم (ت٣٢٧)، تحقيق: فريق من الباحثين، مطابع الحميضي، الرياض، ط١/١٤٢٧هـ.

١١٤- علل الترمذي الكبير: بترتيب أبي طالب القاضي (ت٦٠٨)، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، بيروت، ط١/١٤٠٩هـ.
١١٥- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: للإمام ابن الجوزي (ت٥٩٧)، قدم له: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٠٣هـ.
١١٦- العلل ومعرفة الرجال: للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١)، تحقيق: د.وصيّ الله عباس، دار الخاني، الرياض، ط٢/١٤٢٢هـ.
١١٧- العين: لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥)، تحقيق: د.مهدي المخزومي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١/١٤٠٨هـ.
١١٨- الفتاوى الهندية: لجماعة من علماء الهند، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٢١هـ.
١١٩- الفردوس بمأثور الخطاب: لأبي شجاع الديلمي (ت٥٠٩)، تحقيق: سعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٠٦هـ.
١٢٠- الفقه الإسلامي وأدلته: للدكتور وهبة بن مصطفى الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط٢/١٤٠٥هـ.
١٢١- الفوائد: لأبي القاسم الرازي تمام بن محمد (ت٤١٤)، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، ط٣/١٤١٨هـ.
١٢٢- فوائد ابن أخي ميمي الدَّقاق: لأبي الحسين محمد بن عبد الله البغدادي (ت٣٩٠)، تحقيق: نبيل سعد الدِّين جرار، دار أضواء السلف، الرياض، ط١/١٤٢٦هـ.
١٢٣- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: للإمام الشوكاني (ت١٢٥٠)، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٧٩هـ.
١٢٤- فيض القدير شرح الجامع الصغير: لزين الدين المناوي (ت١٠٣١)، دار المعرفة، بيروت.
١٢٥- القاموس المحيط: للفيروزآبادي محمد بن يعقوب (ت٨١٧)، دار المعرفة، بيروت.

١٢٦- قضية تحديد النسل في الشريعة الإسلامية: لأم كلثوم يحيى مصطفى الخطيب، الدار السعودية، جدة، ط٣/١٩٨٤م.
١٢٧- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: للإمام الذهبي (ت٧٤٨)، تحقيق: عزت علي عطية وموسى محمد علي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط١/١٣٩٢هـ.
١٢٨- الكامل في ضعفاء الرجال: لابن عدي الجرجاني (ت٣٦٥)، دار الفكر، بيروت، ط٣/١٤٠٩هـ.
١٢٩- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: للعجلوني إسماعيل بن محمد (ت١١٦٢)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢/١٣٥١هـ.
١٣٠- الكشف والبيان: للإمام الثعلبي (ت٤٢٧)، تحقيق: أبو محمد ابن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١/١٤٢٢هـ.
١٣١- الكنى والأسماء: للإمام مسلم (ت٢٦١)، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١/١٤٠٤هـ.
١٣٢- لسان العرب: لابن منظور محمد بن مكرم الأفريقي (ت٧١١) دار صادر، بيروت، ط١/١٤١٠هـ.
١٣٣- لسان الميزان: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)، مصورة عن طبعة دائرة المعارف النظامية بالهند، تصوير مؤسسة الأعلمي، بيروت.
١٣٤- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: للإمام السيوطي (ت٩١١) دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٣هـ.
١٣٥- اللباب في تهذيب الأنساب: لابن الأثير الجزري (ت٦٣٩)، دار صادر، بيروت، ط٣/١٤١٤هـ.
١٣٦- المبدع شرح المقنع: لبرهان الدِّين ابن مفلح (ت٨٨٤)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤١٨هـ.
١٣٧- المؤتلف والمختلف: للإمام الدارقطني (ت٣٨٥)، تحقيق: موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١/١٤٠٦هـ.

١٣٨- المتفق والمفترق: لأبي بكر الخطيب البغدادي (ت٤٦٣)، تحقيق: د. محمد صادق الحامدي، دار القادري، دمشق، ط١/١٤١٧هـ.
١٣٩- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: لابن حبان البستي (ت ٣٥٤)، تحقيق: محمود زائد، دار المعرفة، بيروت.
١٤٠- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للهيثمي علي بن أبي بكر (ت٨٠٧)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣/١٤٠٢هـ.
١٤١- المحلى: لأبي محمد ابن حزم علي بن أحمد (ت٤٥٦)، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.
١٤٢- مختصر العلَّامة خليل: لضياء الدين خليل بن إسحاق المالكي (ت٧٧٦)، تحقيق: أحمد جاد، دار الحديث، القاهرة، ط١/١٤٢٦هـ.
١٤٣- مختصر سنن أبي داود: للإمام زكي الدين المنذري (ت٦٥٦)، تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي، مطبعة أنصار السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٦٧هـ.
١٤٤- المختلف فيهم: لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت٣٨٥)، تحقيق: د.عبد الرحيم القشقري، مكتبة الرشد، الرياض، ط١/١٤٢٠هـ.
١٤٥- المراسيل: لابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧)، عناية: شكر الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢/١٤١٨هـ.
١٤٦- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: لأبي الحسن علي القاري (ت١٠١٤)، دار الفكر، بيروت.
١٤٧- مسائل الإمام أحمد بن حنبل: رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ (ت٢٧٥)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت.
١٤٨- مساوئ الأخلاق ومذمومها: للخرائطي محمد بن جعفر (ت٣٢٧)، تحقيق: مصطفى الشلبي، مكتبة السوادي، جده، ط١/١٤١٢هـ.
١٤٩- المستدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥)، تحقيق: الفريق العلمي لموسوعة جامع السنَّة النبوية، دار الميمان، الرياض، ط١/١٤٣٥هـ.

١٥٠- مسند أبي داود الطَّيالسي: سليمان بن داود بن الجارود (ت٢٠٤)، تحقيق: د.محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط١/١٤١٩هـ.
١٥١- مسند أبي عوانة: يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني (ت٣١٦)، تحقيق: أيمن عارف الدِّمشقي، دار المعرفة، بيروت، ط١/١٤١٩هـ.
١٥٢- مسند أبي يعلى الموصلي: أحمد بن علي (ت٣٠٧)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون، دمشق، ط١/١٤٠٤هـ.
١٥٣- مسند إسحاق بن راهويه: أبو يعقوب الحنظلي التميمي (٢٣٨)، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ط١/١٤١٢هـ.
١٥٤- مسند الإمام أحمد: لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/١٤٢١هـ.
١٥٥- مسند الإمام أحمد: لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية.
١٥٦- مسند الحميدي: عبد الله بن الزبير الحميدي (ت ٢١٩)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب، بيروت.
١٥٧- مسند الشاميين: للطبراني سليمان بن أحمد (ت٣٦٠)، تحقيق: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/١٤٠٩هـ.
١٥٨- مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي: لأبي يوسف الفسوي (ت٢٧٧)، تحقيق: محمد بن عبد الله السريع، دار العاصمة، الرياض، ط١/١٤٣١هـ.
١٥٩- مصنف ابن أبي شيبة: لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت٢٣٥)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١/١٤٠٩هـ.
١٦٠- مشاهير علماء الأمصار: للإمام ابن حبان البستي (ت ٣٥٤) ، مكتبة ابن الجوزي، الدمام.
١٦١- مصنف عبد الرزاق: للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢/ ١٤٠٣هـ.

١٦٢- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) ، تنسيق: د.سعد بن ناصر الشثري، دار العاصمة، الرياض، ط١/١٤١٩هـ.
١٦٣- معالم السنن: للخطابي حمد بن محمد (ت ٣٨٨)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤١١هـ.
١٦٤- المعجم: لابن الأعرابي أبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد (ت٣٤١)، تحقيق: عبد المحسن الحسيني، دار ابن الجوزي، الدمام، ط١/١٤١٨هـ.
١٦٥- المعجم الأوسط: للطبراني سليمان بن أحمد (ت٣٦٠) تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط١/١٤٠٥هـ.
١٦٦- المعجم الكبير: للإمام الطبراني سليمان بن أحمد (ت٣٦٠)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية.
١٦٧- المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النُبَل: لابن عساكر علي بن الحسن (ت٥٧١)، تحقيق: سكينة الشهابي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠١هـ.
١٦٨- معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة: لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧)، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١/١٤٠٦هـ.
١٦٩- معرفة الرجال: لأبي زكريا البغدادي يحيى بن معين (ت٢٣٣)، تحقيق: محمد كامل القصار، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٥هـ.
١٧٠- معرفة السنن والآثار: للبيهقي أحمد بن الحسين (ت٤٥٨)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، ط١/١٤١٢هـ.
١٧١- المعرفة والتاريخ: للفسوي يعقوب بن سفيان (ت٢٧٧)، تحقيق: د.أكرم العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢/١٤٠١هـ.
١٧٢- مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار: لأبي محمد العيني محمود بن أحمد (ت٨٥٥)، تحقيق: أسعد الطيب، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ط١/١٤١٨هـ.

١٧٣- المغني في الضعفاء: للإمام الذهبي (ت٧٤٨)، تحقيق: حازم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١/١٤١٨هـ.
١٧٤- مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج: لشمس الدين الشربيني (ت٩٧٧)، دار المعرفة، بيروت، ط١/١٤١٨هـ.
١٧٥- المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير: لأبي الفيض أحمد الغماري (ت١٣٨٠)، دار الرائد العربي، بيروت، ١٤٠٢هـ.
١٧٦- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: للإمام السخاوي (ت٩٠٢)، تعليق: عبد الله الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٠٧هـ.
١٧٧- المقتنى في سرد الكنى: للإمام الذهبي (ت ٧٤٨)، اعتنى به: أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤١٨هـ.
١٧٨- المنار المنيف في الصحيح والضعيف: للإمام ابن قيم الجوزيَّة (ت٧٥١)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١/١٣٩٠هـ.
١٧٩- المنتخب من مسند عبد بن حميد: للحافظ أبي محمد عبد بن حميد (ت٢٤٩)، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، بيروت، ط١/١٤٠٨هـ.
١٨٠- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك: للإمام ابن الجوزي (ت٥٩٧)، تحقيق: محمد ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤١٢هـ.
١٨١- المنتقى شرح موطأ مالك: لأبي الوليد الباجي (ت٤٩٤)، تحقيق: محمد بن عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٢٠هـ.
١٨٢- من كلام يحيى بن معين في الرجال: رواية أبي خالد الدقاق، تحقيق: د.أحمد نور سيف، منشورات مركز البحث العلمي، جامعة الملك عبد العزيز.
١٨٣- الموسوعة الفقهية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية، ذات السلاسل، الكويت، ط٢/١٤٠٣هـ.
١٨٤- الموضوعات: للإمام ابن الجوزي (ت٥٩٧)، تحقيق:عبد الرحمن عثمان، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢/١٤٠٧هـ.

١٨٥- الموطأ: للإمام مالك بن أنس (ت١٧٩)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، أبو ظبي، ط١/١٤٢٥هـ.
١٨٦- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للإمام الذهبي (ت٧٤٨)، تحقيق: محمد البخاري، دار المعرفة، بيروت.
١٨٧- النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير الجزري (ت٦٠٦)، تحقيق: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.
١٨٨- هدي الساري: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

فهرس الأحاديث

م	طرف الحديث	الراوي	الرقم

١	إِنَّكِ أَنْ تَصَدَّقِي بِصَدَقَةٍ خَيْرٌ	مولاة للنَّبي (ﷺ)	٦
٢	أَوْلَادُ الزِّنَا يُحْشَرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ	عبد الله بن عمرو	١٠
٣	أَيُّمَا رَجُلٍ عَاهَرَ بِحُرَّةٍ	عبد الله بن عمرو	١٣
٤	الخُلُقُ الحَسَنُ لَا يُنْزَعُ إِلَّا مِنْ وَلَدِ حَيْضَةٍ	أبو هريرة	١٨
٥	صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) عَلَى امْرَأَةٍ	النعمان بن بشير	١١
٦	فَرْخُ الزِّنَا لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ	أبوهريرة	١٦
٧	لَأَنْ أَتَصَدَّقَ بِشِسْعِ نَعْلِي	أبو هريرة	٤
٨	لَأَنْ أُمَتِّعَ بِسَوْطٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ	أبو هريرة	٥
٩	لَمَّا ذَرَأَ اللَّهُ تَعَالَى لِجَهَنَّمَ مَنْ ذَرَأَ	عبد الله بن عمرو	٩
١٠	وَلَدُ الزِّنَا شَرُّ الثَّلَاثَةِ	أبو هريرة – ابن عباس – عائشة	٣
١١	وَلَدُ الزِّنَا لَيْسَ عَلَيْهِ مِنْ إِثْمِ أَبُوَيْهِ	عائشة	٢
١٢	الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الحَجَرُ	أبو هريرة – عائشة	١
١٣	لَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ مَا لَمْ يَفْشُ فِيهِمْ وَلَدُ الزِّنَا	ميمونة	٨
١٤	لَا خَيْرَ فِيهِ, نَعْلَانِ أُجَاهِدُ بِهِمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ	ميمونة بنت سعد	٧
١٥	لاَ مُسَاعَاةَ فِي الإِسْلاَمِ	عبد الله بن عباس	١٢
١٦	لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَاقٌّ لِوَالِدَيْهِ	عبد الله بن عمرو	١٧
١٧	لاَ يَدْخُلُ وَلَدُ الزِّنَا، وَلاَ شَيْءٌ مِنْ نَسْلِهِ	أبو هريرة	١٤
١٨	لَا يَدْخُلُ وَلَدُ زِنْيَةٍ الْجَنَّةَ	أبوهريرة	١٥

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الملخص	٣
المقدمة	٤
أهداف البحث	٥
أهمية البحث	٥
أسباب اختيار الموضوع	٦
منهج البحث	٦
الفصل الأول	٩
المبحث الأول: تعريف الزِّنا لغة واصطلاحاً	٩
المطلب الأول: تعريف الزِّنا في اللغة.	٩
المطلب الثاني: تعريف الزِّنا في الاصطلاح.	١٠
المبحث الثاني: تعريف ولد الزِّنا	١٢
المبحث الثالث: مكانة ولد الزِّنا في الإسلام	١٤
الفصل الثاني: الأحاديث الواردة في ولد الزِّنا	١٦
الخاتمة	١٠٩
المصادر والمراجع	١١١
فهرس الموضوعات	١٢٨